No. 24631

MULTILATERAL

Convention on the physical protection of nuclear material (with annexes). Adopted at Vienna on 26 Octoher 1979 and opened for signatnre at Vienna and New York on 3 March 1980

Authentic texts: Arabic, Chinese, English, French, Russian and Spanish.
Registered by the International Atomic Energy Agency on 23 February 1987.

MULTILATÉRAL

Convention sur la protection physique des matières nucléaires (avec annexes). Adoptée à Vienne le 26 octobre 1979 et ouverte à la signature à Vienne et à New York le 3 mars 1980

Textes authentiques : arabe, chinois, anglais, français, russe et espagnol.
Enregistrée par l'Agence internationale de l'énergie atomique le 23 février 1987.

حواشي الجدول (تابع)

(ب) المواد غير المشعّة في مفاعل أو المواد المشعّة في مفاعل ولكن بمستوى اشعاع يساوى أو يقل عن ١٠٠ راد/ساعة في المتر الواحد غير المدرّع .

(ج) ينبغي حماية الكميات التي لا تدخل ضمن الفئة الثالثة واليورانيوم الطبيعي وفقا للممارسة الادارية الحصيفة .

(د) رغم أن مستوى الحماية هذا هو الموصى به ، فانه سيكون للدول الأعضاء ، بعد تقييم الظروف المحددة ، أن تختار تحديد فئة أخرى للحماية المادية .

(هـ) يمكن تخفيض فئة أنواع الوقود الأخرى المصنفة في الفئة الأولى والثانية قبل التشعّع بسبب ما تحتويه من مواد انشطارية أصلية ، بمستوى فئة واحدة بينما يزيد مستوى الاشعاع من الوقود على ١٠٠ راد/ساعة في المتر الواحد غير المدرّع .

[For the signature pages, see p. 161 of this volume — Pour les pages de signature, voir p. 161 du présent volume.]

المرفق الثاني

جدول : تصنيف المواد النووية

المادة	الشكل	الفئة		
		الأولى	الثانية	الثالثة (ج)
١ – البلوتونيوم (أ)	غير مشعّع	٢ كلغم أو أكثر	أقل من ٢ كلغم ولكن أكثر من ٥٠٠ غم	٥٠٠ غم أو أقل ولكن أكثر من ١٥ غم
٢ – يورانيوم ٢٣٥	غير مشعّع (ب)			
	– يورانيوم مزوّد الى ٢٠٪ يو – ٢٣٥ أو أكثر	٥ كلغم أو أكثر	أقل من ٥ كلغم ولكن أكثر من ١ كلغم	١ كلغم أو أقل ولكن أكثر من ١٥ غم
	– يورانيوم مزوّد الى ١٠٪ يو – ٢٣٥ ولكن أقل من ٢٠٪		١٠ كلغم أو أكثر	أقل من ١٠ كلغم ولكن أكثر من ١ كلغم
	– يورانيوم مزوّد فوق الطبيعي واكن أقل من ١٠٪ يو – ٢٣٥			١٠ كلغم أو أكثر
٣ – يورانيوم ٢٣٣	غير مشعّع (ب)	٢ كلغم أو أكثر	أقل من ٢ كلغم ولكن أكثر من ٥٠٠ غم	٥٠٠ غم أو أقل ولكن أكثر من ١٥ غم
٤ – وقود مشعّع			يورانيوم مستنفد أو طبيعي ، أو ثوريوم أو وقود على درجة متدنية من الاغناء (أقل من ١٠٪ من المحتويات المنشطرة) (د) (هـ)	

(أ) جميع البلوتونيوم عدا ما كان التركيز النظيري فيه يزيد على ٨٠ في المائة من البلوتونيوم – ٢٣٨ .

(يتبع)

المرفق الأول

مستويات الحماية المادية الواجب تطبيقها في النقل الدولي للمواد النووية كما هي مصنفة في المرفق الثاني

١ - تتضمن مستويات الحماية المادية للمواد النووية أثناء التخزين المرافق للنقل النووي الدولي ما يلي :

(أ) بالنسبة الى مواد الفئة الثالثة ، التخزين داخل منطقة يخضع الوصول اليها للرقابة ؛

(ب) بالنسبة الى مواد الفئة الثانية ، التخزين في منطقة مراقبة باستمرار من قبل حراس أو أجهزة الكترونية ، ومحاطة بحاجز مادي فيه عدد محدود من نقاط الدخول الواقعة تحت رقابة مناسبة أو أي منطقة تتمتع بمستوى معادل من الحماية المادية ؛

(ج) بالنسبة الى مواد الفئة الأولى ، التخزين داخل منطقة محمية على غرار ما هو محدد للفئة الثانية أعلاه ويكون الوصول اليها ، علاوة على ذلك ، مقصورا على أشخاص ثبتت جدارتهم بالثقة ويراقبهم حراس يكونون على اتصال وثيق بقوات الرد المناسبة . وينبغي أن تستهدف التدابير المحددة المتخذة في هذا الصدد كشف ومنع أي هجوم أو وصول غير مأذون به أو نقل غير مأذون به للمواد .

٢ - تتضمن مستويات الحماية المادية للمواد النووية أثناء النقل الدولي ما يلي :

(أ) بالنسبة الى مواد الفئتين الثانية والثالثة ، يتم النقل بعد اتخاذ تدابير وقائية خاصة بما في ذلك وضع ترتيبات مسبقة بين المرسل والمتسلم والناقل ، والوصول الى اتفاق مسبق بين الأشخاص الطبيعيين أو الاعتباريين الخاضعين لولاية وأنظمة الدولة المصدرة والدولة المستوردة ، يحدد وقت ومكان واجراءات انتقال المسؤولية عن النقل ؛

(ب) بالنسبة الى مواد الفئة الأولى ، يتم النقل بعد اتخاذ التدابير الوقائية الخاصة المحددة أعلاه بالنسبة الى نقل مواد الفئتين الثانية والثالثة ، ويكون بالاضافة الى ذلك خاضعا لرقابة مستمرة من قبل حراس مرافقين ولأحوال يكفل فيها الاتصال الوثيق مع قوات الرد المناسبة ؛

(ج) بالنسبة الى اليورانيوم الطبيعي عدا ما كان منه على شكل خام أو فضلات الخام ، تتضمن حماية النقل لكميات تزيد على ٥٠٠ كيلوغرام يورانيوم اخطارا مسبقا عن الشحنة يحدد طريقة نقلها والوقت المتوقع لوصولها وتأكيد تسلمها .

المادة ٢٠

١ — دون المساس بالمادة ١٦ ، يجوز لأى دولة طرف أن تقترح تعديلات لهذه الاتفاقية . ويقدم التعديل المقترح الى الوديع الذى يقوم فورا بتعميمه على جميع الدول الأطراف . فاذا طلبت أغلبية من الدول الأطراف من الوديع أن يعقد مؤتمرا للنظر في التعديلات المقترحة ، قام الوديع بدعوة جميع الدول الأطراف الى حضور مؤتمر من ذلك القبيل يبدأ في موعد لا يقل عن ثلاثين يوما من تاريخ صدور الدعوات . وأى تعديل يعتمده المؤتمر بأغلبية ثلثي جميع الدول الأطراف ، يبادر الوديع الى تعميمه على جميع الدول الأطراف .

٢ — يبدأ نفاذ التعديل بالنسبة الى كل دولة طرف تودع وثيقة تصديقها على التعديل أو القبول به أو اقراره في اليوم الثلاثين من تاريخ ايداع ثلثي الدول الأطراف لوثائق تصديقها أو قبولها أو اقرارها لدى الوديع . وفيما بعد ، يدخل التعديل حيز النفاذ بالنسبة الى أية دولة طرف أخرى في اليوم الذى تودع فيه تلك الدولة الطرف وثائق تصديقها على التعديل أو قبولها به أو اقرارها له .

المادة ٢١

١ — يجوز لأى دولة طرف أن تنسحب من هذه الاتفاقية بتوجيه اخطار مكتوب بذلك الى الوديع .

٢ — يصبح الانسحاب ساريا بعد انقضاء مائة وثمانين يوما من تاريخ استلام الوديع للاخطار .

المادة ٢٢

يسارع الوديع باخطار جميع الدول بما يلي :

(أ) كل توقيع على هذه الاتفاقية ؛

(ب) وكل ايداع لوثيقة تصديق أو قبول أو اقرار أو انضمام ؛

(ج) وأى تحفظ أو سحب له وفقا للمادة ١٧ ؛

(د) وأية رسالة تتقدم بها منظمة وفقا للفقرة ٤ (ج) من المادة ١٨ ؛

(هـ) وبدء نفاذ هذه الاتفاقية ؛

(و) وبدء نفاذ أى تعديل لهذه الاتفاقية ؛

(ز) وأى انسحاب يعلن بموجب المادة ٢١ .

المادة ٢٣

يودع أصل هذه الاتفاقية الذى تتساوى نصوصه الاسبانية والانكليزية والروسية والصينية والعربية والفرنسية في الحجية لدى المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية الذى يرسل نسخا مصدقة منه الى جميع الدول .

واثباتا لذلك ، فان الموقعين أدناه المخولين حسب الأصول ، قد وقّعوا على هذه الاتفاقية التي فتح باب التوقيع عليها في فيينا ونيويورك بتاريخ ٣ آذار/مارس ١٩٨٠ .

٣ — لكل دولة طرف ان تعلن وقت التوقيع او التصديق على هذه الاتفاقية او القبول بها أو اقرارها او الانضمام اليها انها لا تعتبر نفسها ملزمة بأى من اجراءي تسوية المنازعات المنصوص عليهما في الفقرة ٢ أو بكليهما ، ولا تكون الدول الاطراف الاخرى ملزمة باجراء تسوية المنازعات المنصوص عليه في الفقرة ٢ ازاء دولة طرف تكون قد ابدت تحفظا على ذلك الاجراء .

٤ — يجوز لأية دولة طرف أبدت تحفظا وفقا للفقرة ٣ ان تسحب ذلك التحفظ في اى وقت بتقديم اخطار الى الوديع بذلك .

المادة ١٨

١ — يفتح باب التوقيع على هذه الاتفاقية امام جميع الدول في مقر الوكالة الدولية للطاقة الذرية في فيينا وفي مقر الامم المتحدة في نيويورك اعتبارا من ٣ آذار/مارس ١٩٨٠ وحتى تاريخ بدء نفاذها .

٢ — هذه الاتفاقية خاضعة للتصديق عليها او قبولها او اقرارها من جانب الدول الموقعة عليها .

٣ — تظل هذه الاتفاقية ، بعد بدء نفاذها مفتوحة لانضمام جميع الدول اليها .

٤ — (أ) يكون باب التوقيع على هذه الاتفاقية أو الانضمام اليها مفتوحا امام المنظمات الدولية والمنظمات الاقليمية التي لها طابع التكامل او اى طابع آخر ، شريطة ان تكون اية منظمة من هذا القبيل مكونة من دول ذات سيادة وتتمتع باختصاص فيما يتعلق بالتفاوض بشأن اتفاقات دولية في الامور التي تشملها هذه الاتفاقية ، وبابرام تلك الاتفاقات وتطبيقها .

(ب) تمارس تلك المنظمات ، في الامور الداخلة ضمن اختصاصها ، وباسمها هي ، من الحقوق وتؤدى من الالتزامات ما تنسبه هذه الاتفاقية الى الدول الاطراف .

(ج) عندما تصبح منظمة من هذا القبيل طرفا في هذه الاتفاقية تحيل الى الوديع اعلانا يبين اسماء الدول الاعضاء فيها وأيا من مواد هذه الاتفاقية لا ينطبق عليها .

(د) لا يكون لتلك المنظمة اى صوت زيادة على اصوات الدول الاعضاء فيها .

٥ — تودع وثائق التصديق او القبول او الاقرار او الانضمام لدى الوديع .

المادة ١٩

١ — يبدأ نفاذ هذه الاتفاقية في اليوم الثلاثين من تاريخ ايداع وثيقة التصديق أو القبول أو الاقرار الحادية والعشرين لدى الوديع .

٢ — وبالنسبة الى أية دولة تصدق على هذه الاتفاقية أو تقبلها أو تقرها أو تنضم اليها بعد تاريخ ايداع وثيقة التصديق أو القبول أو الاقرار الحادية والعشرين ، يبدأ نفاذ الاتفاقية في اليوم الثلاثين من ايداع تلك الدولة لوثيقة تصديقها أو قبولها أو اقرارها أو انضمامها .

المادة ١٤

١ — تعلم كل دولة طرف الوديع بقوانينها وأنظمتها التي تعمل هذه الاتفاقية . ويقوم الوديع دوريا باحالة تلك المعلومات الى جميع الدول الاطراف .

٢ — على الدولة الطرف التي يقاضى فيها شخص منسوب اليه ارتكاب جريمة ان تقوم اولا ، وحيثما امكن ذلك عليا ، باحالة النتيجة النهائية للدعوى الى الدول المعنية مباشرة . وتقوم الدولة الطرف ايضا باحالة النتيجة النهائية الى الوديع الذى يبلغها الى جميع الدول .

٣ — حين تنطوى الجريمة على مواد نووية مستخدمة في الاغراض العلمية اثناء استخدامها أو تخزينها أو نقلها محليا ، ويظل كل من المنسوب اليه ارتكاب الجريمة والمواد النووية داخل اقليم الدولة الطرف التي ارتكبت فيها الجريمة ، لا يكون في هذه الاتفاقية ما يفسر على انه يقتضي من تلك الدولة الطرف ان تقدم معلومات تتعلق بالدعوى الجنائية الناشئة عن تلك الجريمة .

المادة ١٥

المرفقان يشكلان جزءا أصيلا من هذه الاتفاقية .

المادة ١٦

١ — يدعو الوديع الى عقد مؤتمر للدول الأطراف بعد خمس سنوات من بدء نفاذ هذه الاتفاقية لاستعراض تنفيذ الاتفاقية وملاءمتها من حيث الديباجة وكامل جزء المنطوق منها والمرفقان ، في ضوء الحالة التي تكون سائدة وقتئذ .

٢ — ويجوز لغالبية الدول الاعضاء ان تستصدر ، على فترات لا تقل مدتها عن خمس سنوات بعد ذلك ، دعوات لعقد مؤتمرات اخرى لنفس الغاية عن طريق تقديم اقتراح بذلك الى الوديع .

المادة ١٧

١ — في حالة نشوء نزاع بين دولتين او اكثر من الدول الاطراف فيما يتعلق بتفسير هذه الاتفاقية او تطبيقها ، تتشاور تلك الدول فيما بينها بغية التوصل الى تسوية للنزاع عن طريق التفاوض أو بأية وسيلة سلمية اخرى لتسوية المنازعات تكون مقبولة لدى الاطراف في النزاع .

٢ — يعرض أى نزاع من هذا القبيل تتعذر تسويته على النحو المبين في الفقرة ١ ، بناء على طلب اى طرف في ذلك النزاع ، على التحكيم او يحال الى محكمة العدل الدولية للبت فيه . واذا عرض نزاع على التحكيم ولم تتمكن الاطراف في النزاع ، في غضون ستة أشهر من تاريخ طلب التحكيم ، من الاتفاق على تنظيم التحكيم ، جاز لأى طرف ان يطلب الى رئيس محكمة العدل الدولية أو الامين العام للأمم المتحدة ان يعين واحدا أو أكثر من المحكمين . وفي حالة تضارب طلبات الاطراف في النزاع ، تعطى الاولوية للطلب المقدم الى الامين العام للأمم المتحدة .

المادة ١٠

على كل دولة طرف يكون المنسوب اليه ارتكاب الجريمة موجودا في اقليمها ، اذا لم تعمد الى تسليمه ، ان تقوم ، دون اى استثناء كان ودون اى تأخير لا مبرر له ، بتقديم قضيته الى سلطاتها المختصة بغرض مقاضاته عن طريق دعوى ترفع وفقا لقوانين تلك الدولة .

المادة ١١

١ — تعتبر الجرائم الواردة في المادة ٧ في عداد الجرائم الخاضعة للتسليم في اية معاهدة لتسليم المجرمين قائمة بين الدول الاطراف . وتتعهد الدول الاطراف ان تدرج تلك الجرائم بوصفها جرائم يخضع مرتكبوها للتسليم في اية معاهدة لتسليم المجرمين تبرم بينها في المستقبل .

٢ — اذا تلقت دولة طرف تجعل التسليم مشروطا بوجود معاهدة طلبا للتسليم من دولة طرف اخرى ، ولم تكن بينهما معاهدة لتسليم المجرمين ، جاز لها ، حسب اختيارها ، ان تعتبر هذه الاتفاقية اساسا قانونيا للتسليم فيما يتعلق بتلك الجرائم . ويكون التسليم خاضعا للشروط الاخرى التي ينص عليها قانون الدولة المطالبة بالتسليم .

٣ — على الدول الاطراف التي لا تجعل التسليم مشروطا بوجود معاهدة ان تعترف بهذه الجرائم بوصفها جرائم تعرض مرتكبيها للتسليم فيما بينها رهنا بمراعاة الشروط التي ينص عليها قانون الدولة المطالبة بالتسليم .

٤ — تعامل كل جريمة من هذه الجرائم ، لغرض التسليم بين الدول الاطراف ، كما لو كانت قد ارتكبت ، لا في مكان وقوعها فحسب بل وفي اقاليم الدول الاطراف المطلوب منها ان تثبت ولايتها القضائية وفقا للفقرة ١ من المادة ٨ .

المادة ١٢

تكفل لأى شخص ترفع في حقه دعوى بصدد اى من الجرائم المبينة في المادة ٧ المعاملة المنصفة في جميع مراحل الدعوى .

المادة ١٣

١ — تقدم الدول الاطراف احداها للأخرى اكبر قدر من المساعدة بصدد الدعاوى الجنائية المرفوعة فيما يتعلق بالجرائم المبينة في المادة ٧ ، بما في ذلك توفير ما يكون تحت تصرفها من الادلة اللازمة للدعاوى . وينطبق قانون الدولة المطالبة في جميع الحالات .

٢ — لا تمس احكام الفقرة ١ الالتزامات المنصوص عليها بموجب اية معاهدة اخرى ، ثنائية كانت أو متعددة الاطراف ، تحكم أو ستحكم ، كليا او جزئيا ، المساعدة المتبادلة في الامور الجنائية .

(هـ) وأى تهديد :

'١' باستعمال مواد نووية للتسبب في وفاة أى شخص أو اصابته اصابة بليغة او بالحاق اضرار جسيمة بالممتلكات ؛

'٢' أو بارتكاب جريمة مبينة في الفقرة الفرعية (ب) ، من اجل حمل شخص طبيعي او اعتبارى او منظمة دولية او دولة على القيام بأى عمل أو الامتناع عن القيام به ؛

(و) ومحاولة ارتكاب اية جريمة واردة في الفقرات الفرعية (أ) أو (ب) أو (ج) ؛

(ز) وأى فعل يشكل اشتراكا في اية جريمة مبينة في الفقرات الفرعية من (أ) الى (و) .

٢ — تجعل كل دولة طرف الجرائم المشروحة في هذه المادة جرائم تستحق العقاب بعقوبات مناسبة تراعى فيها الطبيعة الخطيرة لتلك الجرائم .

المادة ٨

١ — تتخذ كل دولة طرف ما يلزم من تدابير لتثبت ولايتها القضائية على الجرائم المبينة في المادة ٧ في الحالات التالية :

(أ) عندما ترتكب الجريمة في اقليم تلك الدولة أو على متن سفينة او طائرة مسجلة في تلك الدولة ؛

(ب) عندما يكون المنسوب اليه الجريمة من رعايا تلك الدولة .

٢ — وبالمثل تتخذ كل دولة طرف ما يلزم من التدابير لتثبت ولايتها القضائية على هذه الجرائم في الحالات التي يكون فيها المنسوب اليه ارتكاب الجريمة موجودا في اقليمها ولا تسلمه ، عملا بالمادة ١١ ، الى اى من الدول المذكورة في الفقرة ١ .

٣ — لا تستبعد هذه الاتفاقية اية ولاية جنائية تمارس وفقا للقانون الوطني .

٤ — وبالاضافة الى الدول المذكورة في الفقرتين ١ و ٢ ، يجوز لكل دولة طرف ، تمشيا مع القانون الدولي ، ان تثبت ولايتها القضائية على الجرائم المبينة في المادة ٧ عندما تكون مشتركة في نقل نووى دولي بوصفها دولة مصدّرة او مستوردة .

المادة ٩

تتخذ الدولة الطرف التي يكون المنسوب اليه ارتكاب الجريمة موجودا في اقليمها ، عندما تقتنع بأن الظروف تقتضي ذلك ، الاجراءات المناسبة بموجب قانونها الوطني ، بما في ذلك الاحتجاز ، لكي تضمن وجوده لغرض المقاضاة أو التسليم ، ويتم اخطار الدول المطلوب منها ان تثبت ولايتها عملا بالمادة ٨ ، وعند الاقتضاء ، جميع الدول المعنية الاخرى ، دون تأخير ، بالتدابير المتخذة عملا بهذه المادة .

(١) ان تنسق جهودها عن طريق القنوات الدبلوماسية أو غيرها من الطرق المتفق عليها ؛

(٢) أن تقدم المساعدة ، عندما يطلب اليها ذلك ؛

(٣) أن تضمن اعادة المواد النووية المسروقة أو المفقودة نتيجة الأحداث المذكورة أعلاه .

وتقرر الدول الاطراف المعنية وسيلة تنفيذ هذا التعاون .

٣ — على الدول الأطراف ان تتعاون وتتشاور فيما بينها حسب الاقتضاء ، مباشرة أو بواسطة المنظمات الدولية ، بغية الحصول على توجيه بشأن تصميم وصيانة وتحسين نظم الحماية المادية للمواد النووية في وسائط النقل الدولي .

المادة ٦

١ — تتخذ الدول الاطراف ما يقتضيه الحال من التدابير المتسقة مع قوانينها الوطنية لحماية سرية أية معلومات تتلقاها بوصفها موضع ثقة بفضل أحكام هذه الاتفاقية من دولة طرف أخرى أو من خلال اشتراكها في أي نشاط مضطلع به لتنفيذ الهدف الاتفاقية . واذا أسرّت دول اطراف بمعلومات الى منظمات دولية ، تعين اتخاذ خطوات لحماية سرية تلك المعلومات .

٢ — لا تقتضي هذه الاتفاقية من الدول الاطراف تزويد أية معلومات لا تسمح لها قوانينها الوطنية الافضاء بها أو أية معلومات من شأنها أن تعرّض للخطر أمن الدولة المعنية أو الحماية المادية للمواد النووية .

المادة ٧

١ — على كل دولة طرف أن تجعل الارتكاب المتعمد لما يلي جريمة تستحق العقاب بموجب قانونها الوطني :

(أ) أي فعل يتم دون اذن مشروع يشكل استلاما أو حيازة أو استعمالا أو نقلا أو تغييرا للمواد النووية أو تصرفا بها أو تبديدا لها ، ويسبب ، أو يحتمل أن يسبب ، وفاة اي شخص أو اصابته اصابة بليغة أو الحاق اضرار جسيمة بالممتلكات ؛

(ب) وسرقة أو سلب المواد النووية ؛

(ج) واختلاس المواد النووية أو الحصول عليها بطريق الاحتيال ؛

(د) وأي فعل يشكل مطالبة بمواد نووية عن طريق التهديد باستعمال القوة أو استعمالها او بأي شكل آخر من اشكال التخويف ؛

٢ — على كل دولة طرف أن لا تستورد او تأذن باستيراد مواد نووية من دولة ليست طرفا في هذه الاتفاقية ما لم تكن الدولة الطرف قد تلقت تأكيدات بأن الحماية ستوفر لتلك المواد ، أثناء النقل النووى الدولي ، على المستويات المشروحة في المرفق الاول .

٣ — لا تسمح أية دولة طرف بالمرور العابر في اقليمها لمواد نووية منقولة بين دولتين ليستا طرفين في هذه الاتفاقية ، سواء بطريق البر او في الممرات المائية الداخلية أو عبر مطاراتها أو موانيها ، ما لم تكن قد تلقت ، بالقدر الممكن عمليا ، تأكيدات بأن الحماية ستوفر لهذه المواد النووية اثناء النقل النووى الدولي على المستويات المشروحة في المرفق الاول .

٤ — تطبق كل دولة طرف ، في اطار قانونها الوطني ، مستويات الحماية المادية المشروحة في المرفق الاول على المواد النووية التي يجرى نقلها من جزء من تلك الدولة الى جزء آخر من نفس الدولة عبر المياه الدولية او المجال الجوى الدولي .

٥ — تقوم الدولة المسؤولة عن تلقي التأكيدات بأن الحماية ستوفر للمواد النووية على المستويات المشروحة في المرفق الاول ، وفقا للفقرات ١ الى ٣ ، بتحديد الدول التي يتوقع ان تمر المواد النووية مرورا عابرا في اقاليمها ، برا او بواسطة الممرات المائية الداخلية ، او التي يتوقع ان تدخل مطاراتها وموانيها ، وتعلم تلك الدول مسبقا بذلك .

٦ — يجوز ، بالاتفاق المتبادل ، أن تنقل مسؤولية الحصول على التأكيدات المشار اليها في الفقرة ١ الى الدولة الطرف المضطلعة بالنقل بوصفها الدولة المستوردة .

٧ — ليس في هذه المادة ما يفسر بأنه يمس ، بأى نحو كان ، السيادة والولاية الاقليميتين لأية دولة ، بما في ذلك سيادتها وولايتها على مجالها الجوى وبحرها الاقليمي .

المادة ٥

١ — تعمد الدول الاطراف الى تحديد سلطاتها المركزية ، وجهات الاتصال فيها ، المسؤولية عن الحماية المادية للمواد النووية وتنسيق عمليات الاستعادة والرد في حالة حدوث أى نقل أو استخدام أو تغيير غير مرخص به للمواد النووية أو في حالة وجود تهديد يمكن تصديقه بحدوث ذلك ، وتتولى كل منها اعلام الاخرى ، مباشرة أو بواسطة الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، بتلك السلطات وجهات الاتصال .

٢ — في حالة وقوع سرقة أو سلب أو أى شكل آخر من أشكال الأخذ غير المشروع للمواد النووية أو وجود تهديد يمكن تصديقه بحدوث ذلك ، تعمد الدول الأعضاء ، وفقا لقوانينها الوطنية ، والى أقصى حد ممكن عمليا ، الى تقديم تعاونها ومساعدتها في استعادة وحماية تلك المواد الى أية دولة تطلب ذلك . وعلى وجه الخصوص :

(أ) تتخذ الدولة الطرف الخطوات المناسبة لكي تعلم ، في أقرب وقت ممكن ، الدول الاخرى التي يبدو أن الامر يعنيها ، بأية سرقة أو سلب أو أى شكل آخر من أشكال الاخذ غير المشروع للمواد النووية أو بأى تهديد يمكن تصديقه بحدوث ذلك ، وعند الاقتضاء ، لكي تعلم المنظمات الدولية بالأمر ؛

(ب) تتبادل الدول الاطراف المعنية حسب الاقتضاء المعلومات فيما بينها أو مع المنظمات الدولية ، بغية حماية المواد النووية المهددة ، أو التحقق من سلامة حاوية النقل ، أو استعادة المواد النووية المأخوذة على نحو غير مشروع ، وعليها :

(ب) يقصد بعبارة " اليورانيوم المزوّد " النظير المشع ٢٣٥ او النظير المشع ٢٣٣ " اليورانيوم الذى يحتوى على اى من النظيرين ٢٣٥ او ٢٣٣ او كليهما بكمية تكون فيها نسبة الوفرة لمجموع هذين النظيرين المشعين الى النظير المشع ٢٣٨ اكبر من نسبة النظير المشع ٢٣٥ الى النظير المشع ٢٣٨ الموجودة في الطبيعة ؛

(ج) يقصد بعبارة " النقل النووى الدولي " نقل شحنة من المواد النووية بأية واسطة من وسائط النقل بقصد تجاوز اقليم دولة منشأ الشحنة ، بدءا بخروجها من مرفق للشاحن في تلك الدولة وانتهاء بوصولها الى مرفق للمستلم داخل دولة مكان الوصول النهائي .

المادة ٢

١ — تنطبق هذه الاتفاقية على المواد النووية المستخدمة في الاغراض السلمية اثناء النقل النووى الدولي .

٢ — تنطبق هذه الاتفاقية ايضا ، باستثناء المادتين ٣ و ٤ والفقرة ٣ من المادة ٥ منها ، على المواد النووية المستخدمة في الاغراض السلمية اثناء استخدامها وتخزينها ونقلها محليا .

٣ — فيما عدا الالتزامات التي تتعهد بها الدول الاطراف صراحة في المواد المشمولة بالفقرة ٢ فيما يتعلق بالمواد النووية المستخدمة في الاغراض السلمية اثناء استخدامها وتخزينها ونقلها محليا ، ليس في هذه الاتفاقية ما يفسر بأنه يمس الحقوق السيادية لأية دولة فيما يتعلق باستخدام وتخزين ونقل هذه المواد النووية محليا .

المادة ٣

تتخذ كل دولة طرف الخطوات المناسبة ، في اطار قانونها الوطني وبما يتمشى مع القانون الدولي ، لكي تكفل بالقدر الممكن عمليا ، اثناء النقل النووى الدولي ، توفير الحماية على المستويات المشروحة في المرفق الاول للمواد النووية الموجودة داخل اقليمها ، أو على متن سفينة او طائرة خاضعة لولايتها مادامت تلك السفينة او الطائرة تضطلع بعملية النقل من تلك الدولة او اليها .

المادة ٤

١ — على كل دولة طرف أن لا تصدّر أو تأذن بتصدير مواد نووية ما لم تكن قد تلقت تأكيدات بأن الحماية ستوفر لتلك المواد ، اثناء النقل النووى الدولي ، على المستويات المشروحة في المرفق الاول .

[ARABIC TEXT — TEXTE ARABE]

المرفق الاول

اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية

ان الدول الاطراف في هذه الاتفاقية ،

اذ تسلّم بحق جميع الدول في تطوير الطاقة النووية واستخدامها في الاغراض السلمية وبما لها من مصالح مشروعة في الفوائد المحتملة التي ينتظر جنيها من الاستخدام السلمي للطاقة النووية ،

واقتناعا منها بالحاجة الى تيسير التعاون الدولي في الاستخدام السلمي للطاقة النووية ،

ورغبة منها في تفادي ما يشكله اخذ واستعمال المواد النووية ، بصورة غير مشروعة ، من اخطار محتملة ،

واقتناعا منها بأن الجرائم ذات الصلة بالمواد النووية هي مبعث قلق بالغ وبأن ثمة حاجة ماسة الى اتخاذ تدابير مناسبة وفعالة تضمن منع حدوث هذه الجرائم وكشفها والمعاقبة عليها ،

واذ تعي الحاجة الى قيام تعاون دولي من اجل وضع تدابير فعالة ، تتمشى مع القانون الوطني لكل دولة طرف في هذه الاتفاقية ، للحماية المادية للمواد النووية ،

واقتناعا منها بأن هذه الاتفاقية ينبغي ان تيسر النقل المأمون للمواد النووية ،

واذ تشدد ايضا على اهمية الحماية المادية للمواد النووية اثناء استخدامها وتخزينها ونقلها محليا ،

واذ تسلّم بأهمية توفير الحماية المادية الفعالة للمواد النووية المستخدمة في الاغراض العسكرية ، واذ تفهم انه يجرى ، وسيظل يجرى ، منح تلك المواد حماية مادية متشددة ،

قد اتفقت على ما يلي :

المادة ١

لأغراض هذه الاتفاقية :

(أ) يقصد بعبارة " المواد النووية " البلوتونيوم باستثناء ما كان التركيز النظائري فيه يتجاوز ٨٠ في المائة من البلوتونيوم — ٢٣٨ ؛ واليورانيوم ٢٣٣ ؛ واليورانيوم المزوّد النظير المشع ٢٣٥ او النظير المشع ٢٣٣ ؛ واليورانيوم المحتوى على خليط النظائر الموجود في الطبيعة عدا ما كان منه على شكل خام أو فضلات خام ؛ وأية مادة تحتوى على واحد او اكثر مما تقدم ؛

[CHINESE TEXT — TEXTE CHINOIS]

附件一

关于核材料的实质保护公约

本公约各缔约国，

确认一切国家有权为和平目的发展和利用核能，并合法享有和平利用核能所可能产生的潜有利益，

深信有必要促进和平利用核能方面的国际合作，

希望防止非法取得和使用核材料所可能引起的危险，

深信与核材料有关的犯罪行为引起严重关注，因此亟需采取适当有效的措施，务求防止、侦察和惩处这些犯罪行为，

认识到需要进行国际合作，按照每一缔约国的国家法律和本公约的规定，制定实质保护核材料的有效措施，

深信本公约有助于安全转移核材料，

并强调实质保护国内使用、储存和运输的核材料的重要性，

认识到有效实质保护用于军事目的的核材料的重要性，并理解到这种材料现已并将继续受到严格的实质保护，

同意如下：

第一条

为本公约的目的：

(a) “核材料”是指钚，但同位素钚－238含量超过百分之八十者除外；铀－233；同位素235或233浓缩的铀；含有天然存在但非矿砂或矿渣形式的同位素混合物的铀；任何含有上述一种或多种成分的材料；

(b) “同位素235或233浓缩的铀”是指含有铀同位素235或233或两者之量高到其总含量对同位素238的相对丰度超过天然存在的同位素235对同位素238的相对丰度；

(c) "国际核运输"是指使用任何运输工具打算将一批核材料运至发货启运国国境以外的载运过程，从离开该国境内托运人设施开始，一直到抵达最后目的的国境内收受人设施为止。

第二条

1. 本公约应适用于国际核运输中的用于和平目的的核材料。

2. 除第三条和第四条以及第五条第3款外，本公约亦应适用于国内使用、储存和运输中的用于和平目的的核材料。

3. 除缔约国在第2款所包括各条中就国内使用、储存和运输中的用于和平目的的核材料所明白作出的承诺外，本公约的任何规定不应解释为影响国家对国内使用、储存和运输这种核材料的主权权利。

第三条

每一缔约国应在其国内法范围内采取符合国际法的适当步骤，以便尽可能切实保证其国境内的核材料，或装载在往来该国从事运输活动并属其管辖的船舶或飞机上的核材料，在进行国际核运输时，均按照附件一所列级别予以保护。

第四条

1. 任何缔约国不应输出或批准输出核材料，除非该缔约国已经取得保证：这种核材料将于国际核运输中获有附件一所列级别的保护。

2. 任何缔约国不应从非本公约缔约国输入或批准输入核材料，除非该缔约国已经取得保证：这种核材料将于国际核运输中获有附件一所列级别的保护。

3. 任何缔约国不应允许来自非本公约缔约国的核材料经由其陆地或内河航道，或经由其机场或海港，运至另一非本公约缔约国，除非该缔约国已经取得尽可能切实的保证：这种核材料将于国际核运输中获有附件一所列级别的保护。

4. 每一缔约国应在其国内法范围内，对自该国某一地区经由国际水道或空域运至本国另一地区的核材料，给予附件一所列级别的实质保护。

5. 负责按照第1至第3款规定取得核材料将获有附件一所列级别保护的保证的缔约国，应指明并予先通知核材料予期运经其陆地或内河航道或进入其机场或海港的各个国家。

6. 第1款所述取得保证的责任，可经双方同意转由该项运输中的输入缔约国承担。

7. 本条的任何规定绝不应解释为影响国家的领土主权和管辖权，包括对其领空和领海的主权和管辖权。

第五条

1. 各缔约国应直接或经由国际原子能机构相互指明并公布各自负责实质保护核材料并在核材料未经许可而被移动、使用或变更或确实受到此种威胁时负责协调追回和对策行动的中央负责机构和联系单位。

2 各缔约国在核材料被偷窃、抢劫或任何非法盗取或确实受到此种威胁时，应依照本国法律尽可能向任何提出请求的国家提供合作和协助，以追回和保护这种材料。 特别是：

(a) 缔约国应在核材料被偷窃、抢劫或其他非法盗取或确实受到此种威胁时采适当步骤尽速通知它认为有关的其他国家，并在适当时通知国际组织；

(b) 有关各缔约国应于适当时相互或同国际组织交换情报，以便保护受到威胁的核材料、核查装运容器是否完善或追回被非法盗取的核材料，并应：

(一) 经由外交和其他商定途径协调彼此的努力；

(二) 于接到请求时给予协助；

(三) 保证归还因上述事件而被偷走或遗失的核材料。

执行这种合作的方法应由各有关缔约国决定。

3. 各缔约国应于适当时彼此直接或经由国际组织进行合作和协商，以便就核材料国际运输实质保护制度的设计、维持和改进达成指导方针。

第六条

1. 各缔约国应采取符合其国家法律的适当措施，以保护由于本公约的规定而从其他缔约国得到的或经由参与执行本公约的活动而得到的任何机密情报的机密性。缔约国如向国际组织提供机密情报，则应采取步骤，以确保此种情报的机密性获得保护。

2. 本公约不要求缔约国提供任何按照国家法律不准揭露或任何危及有关国家的安全或核材料的实质保护的情报。

第七条

1．每一缔约国应于其国家法律内规定，蓄意犯以下行为，为应予惩处的罪行：

(a) 未经合法授权，收受、拥有、使用、转移、变更、处理或散布核材料，引起或可能引起任何人死亡或重伤或重大财产损害；

(b) 偷窃或抢劫核材料；

(c) 盗取或以欺骗手段取得核材料；

(d) 以武力威胁或使用武力或任何其他恐吓手段勒索核材料；

(e) 威胁：

(一) 使用核材料引起任何人死亡或重伤或重大财产损害，或

(二) 犯(b)项所称罪行以迫使一个自然人或法人、国际组织或国家作或不作某种行为；

(f) 图谋犯(a)、(b)或(c)项所称任何罪行；和

(g) 参与(a)至(f)项所称任何罪行。

2．每一缔约国对本条所称罪行应按其严重性规定适当惩罚。

第八条

1．每一缔约国应采取必要的措施，以便在下列情况下对第七条所称罪行确立其管辖权：

(a) 罪行发生于该国领土内或该国注册的船舶或飞机上；

(b) 被控犯人是该国国民。

2．每一缔约国应同样采取必要措施，以便在被控犯人在该国领土内而该国未按第十一条规定将其引渡给第1款所述任何国家时，对这些罪行确立其管辖权。

3．本公约不排除按照国内法行使的任何刑事管辖权。

4．除第1和第2款所述缔约国之外，任何缔约国亦可按照国际法，在该国于国际核运输中为输出国或输入国时，对第七条所称罪行确立其管辖权。

第九条

任何缔约国，如被控人在其领土内，当判明情况有此需要时，应按照本国法律采取适当措施，包括拘留以确保该犯在进行起诉或引渡时随传随到。按照本条采取的措施，应立即通知需要按照第八条确立管辖权的国家，适当时并应通知所有其他有关国家。

第十条

任何缔约国，如被控犯人在其领土内，而该国不将该犯引渡，则应毫无例外并毫无不当延迟地将案件送交该国主管当局，以便按照该国法律规定的诉讼程序，提起公诉。

第十一条

1．第七条所称各项罪行应被视为属于缔约国之间任何现有引渡条约中可引渡的罪行。 各缔约国保证将各罪行列于彼此之间今后缔结的每一引渡条约内，作为可引渡罪行。

2．以条约的存在为引渡条件的缔约国，如收到未与其订有引渡条约的另一缔约国提出的引渡要求，可以选择将本公约作为引渡各该罪行犯人的法律依据。 引渡应符合被请求国法律所规定的其他条件。

3．不以条约的存在为引渡条件的缔约国应承认各该罪行是彼此之间可以引渡的罪行，但应符合被请求国法律所规定的各项条件。

4．为了缔约国之间进行引渡的目的，每项罪行应被视为不仅发生于犯罪地点，而且也发生于需要按照第八条第1款确立其管辖权的缔约国领土内。

第十二条

任何人因第七条所称任何罪行而被起诉时，应保证他在诉讼的所有阶段受到公平待遇。

第十三条

1．各缔约国对就第七条所称罪行提起的刑事诉讼应彼此提供最大程度的协助，包括提供其所掌握的并为诉讼所必需的证据。 被请求国的法律应适用于一切场合。

2．第1款的规定不应影响任何其他处理或今后处理全部或部分刑事互助事宜的双边或多边条约下的义务。

第十四条

1．每一缔约国应将其执行本公约的法律和规章通知保管人。 保管人应定期将此种情报传送所有缔约国。

2．对被控犯人提起公诉的缔约国，应尽可能首先将诉讼的最后结果通知直接有关的各国。 该缔约国还应将最后结果通知保管人，由他转知所有国家。

3. 罪行与国内使用、储存或运输的用于和平目的的核材料有关，而被控犯人和核材料均仍在罪行于其境内发生的缔约国领土内时，本公约的任何规定不应被解释为要求该缔约国提供与因该罪行提起的刑事诉讼有关的情报。

第十五条

各附件构成本公约的组成部分。

第十六条

1. 本公约生效五年后保管人应召开缔约国会议以审查公约的执行情况并根据当时的普遍局势审查公约的序言、整个执行部分和附件是否仍然适当。

2. 自此以后，每隔至少五年，如大多数缔约国向保管人提出召开另一次同样目标会议的提案，得召开此种会议。

第十七条

1. 两个或两个以上缔约国之间发生有关本公约的解释或适用的争端时，此等缔约国应进行协商以期用谈判方法或争端各方都可接受的任何其他和平解决争端方法来解决争端。

2. 任何这种性质的争端，如无法以第1款所规定方式解决，经争端任何一方的请求，应提交仲裁或提交国际法院裁决。 争端提交仲裁时，如果在提出请求仲裁之日起六个月内，争端各方不能就仲裁的组织达成协议，则任何一方可以请求国际法院院长或联合国秘书长任命一名或一名以上仲裁员。 如果争端各方提出的请求相互冲突，向联合国秘书长提出的请求应为优先。

3. 每一缔约国在签署、批准、接受或赞同本公约或加入本公约时，得宣布该国不认为受第2款所规定的一项或两项解决争端程序的约束。 其他缔约国对就第2款所规定的解决争端程序作出保留的缔约国，应不受此种程序的约束。

4. 任何按照第3款作出保留的缔约国可随时通知保管人撤回该项保留。

第十八条

1. 本公约应于一九八〇年三月三日起在维也纳国际原子能机构总部和纽约联合国总部开放给所有国家签字，直至公约生效之日为止。

2. 本公约须经签字国批准、接受或赞同。

3. 本公约生效后，将开放给所有国家加入。

4. (a) 本公约应开放给综合性或其他性质的国际组织和区域组织签字或加入，但以此种组织由主权国家组成并在本公约所处理事项上有权谈判、缔结和适用国际协定为限。

(b) 此种组织对其权限范围内的事项，应自行行使本公约赋予缔约国的权利和履行本公约对缔约国规定的责任。

(c) 此种组织在成为本公约缔约国时，应将一份载明该组织成员国家以及本公约对该组织不适用的条款的声明，送交给保管人。

(d) 此种组织除了其成员国的表决权之外，不应拥有任何表决权。

5. 批准书、接受书、赞同书或加入书应交存于保管人。

第十九条

1. 本公约应自第二十一份批准书、接受书或赞同书交存保管人之日后的第三十日起生效。

2. 对于在第二十一份批准书、接受书或赞同书交存之日后批准、接受、赞同或加入公约的国家，本公约应自该国交存其批准书、接受书、赞同书或加入书后的第三十日起生效。

第二十条

1. 在不妨碍第十六条的情况下，任何缔约国得对本公约提出修正案。提议的修正案应提交给保管人，由他立即散发给所有缔约国。如果大多数缔约国请求保管人召开会议以审议提议的修正案，保管人应邀请所有缔约国出席这种会议，该会议最早在发出邀请三十日后举行。在会议中以全体缔约国的三分之二多数通过的任何修正案，应由保管人迅速发给所有缔约国。

2. 修正案对于交存批准、接受或赞同修正案书的每一缔约国，应自三分之二缔约国将其批准书、接受书或赞同书交存保管人之日后的第三十日起生效。其后，修正案对于任何其他缔约国，应自该缔约国交存其批准、接受或赞同修正案书之日起生效。

第二十一条

1. 任何缔约国得用书面通知保管人退出本公约。

2. 退出应于保管人收到通知之日后一百八十日生效。

第二十二条

保管人应将下列事项迅速通知所有国家：

(a) 本公约每一次的签署；

(b) 每份批准书、接受书、赞同书或加入书的交存；

(c) 按照第十七条作出的任何保留或撤回；

(d) 一个组织按照第十八条第4款(c)项作出的任何通知；

(e) 本公约的生效日期；

(f) 本公约任何修正案的生效日期；

(g) 根据第二十一条作出的任何退出。

第二十三条

本公约的阿拉伯文、中文、英文、法文、俄文和西班牙文六种文本具有同等效力，原本应交国际原子能机构总干事保管，由其将本公约经证明无误的副本分送所有国家。

下列签署人，经本国政府正式授权，在本公约上签字，以资证明。 本公约于一九八〇年三月三日在维也纳和纽约开放签字。

附件一

附件二所列各类核材料国际运输所适用的实质保护级别

1．核材料在国际核运输期间偶然需要储存时的实质保护级别：

(a) 第三类材料：储存于出入口受监督的地区；

(b) 第二类材料：储存地区昼夜有警卫和电子设备看守，周围设立实质的障碍物，出入口数目有一定限制，并受到适当监督；或储存于任何具有相等实质保护级别的地区；

(c) 第一类材料：除了储存于上述第二类材料所规定的设有保护地区外，出入口只准确定可信的人士出入，负责看守的警卫也要同适当的后援部队联系密切。同时又应采取具体措施，侦察和防止任何袭击、擅自出入或擅自搬走材料的行为。

2．核材料在国际运输期间的实质保护级别：

(a) 第二、三两类材料：运输时要特别小心，发送人、收受人和承运人之间要作出事前安排，而且凡是受输出国和输入国法律规章管辖的自然人或法人也要事前达成协议，具体规定转移运输责任的时间、地点和程序；

(b) 第一类材料：运输时除了要象运输第二、三两类材料那样特别小心外，还要派有护送人昼夜看守，并保证同适当的后援部队保持密切联系；

(c) 非矿砂或矿渣形式的天然铀：运输500公斤以上铀的保护措施应包括：预先发出装运通知，内中说明运输方式、预期抵达时间、收货证明书。

附件二

核材料分类表

材料	形 态	类别		
		一	二	三c
1．钚a	未经照射的[b]	2公斤以上	2公斤以下，500克以上	500克以下，15克以上
2．铀235	未经照射的[b]			
	－U 235含量超过20%的浓缩铀	5公斤以上	5公斤以下，1公斤以上	1公斤以下，15克以上
	－U 235含量超过10%但不到20%的浓缩铀		10公斤以上	10公斤以下，1公斤以上
	－U 235含量超过天然铀但不到10%的浓缩铀			10公斤以上
3．铀233	未经照射的[b]	2公斤以上	2公斤以下，500克以上	500克以下，15克以上
4．经照射的燃料			贫化的或天然的铀、钍或低浓缩燃料（裂变物质含量不足10%）[de]	

附件二（续）

（附注）

a 所有的钚，但同位素钚238含量超过80%者除外。

b 未在反应堆内经照射的材料；或在反应堆内经照射的材料，但辐射强度相当于或低于在一公尺无屏蔽处100拉德／小时。

c 数量低于第三类的材料和天然铀，应按照谨慎管理办法加以保护。

d 虽然建议采用此一级别的保护措施，但各国可根据其对具体情况的评价，指定另一级别的实质保护措施。

e 在未经照射前由于原有裂变材料含量而划归第一和第二类的其他燃料，如如其辐射强度超过在一公尺无屏蔽100拉德／小时，即可降低一级。

[*For the signature pages, see p. 161 of this volume — Pour les pages de signature, voir p. 161 du présent volume.*]

CONVENTION[1] ON THE PHYSICAL PROTECTION OF NUCLEAR MATERIAL

The States Parties to this Convention,

Recognizing the right of all States to develop and apply nuclear energy for peaceful purposes and their legitimate interests in the potential benefits to be derived from the peaceful application of nuclear energy,

Convinced of the need for facilitating international co-operation in the peaceful application of nuclear energy,

Desiring to avert the potential dangers posed by the unlawful taking and use of nuclear material,

Convinced that offences relating to nuclear material are a matter of grave concern and that there is an urgent need to adopt appropriate and effective measures to ensure the prevention, detection and punishment of such offences,

Aware of the need for international co-operation to establish, in conformity with the national law of each State Party and with this Convention, effective measures for the physical protection of nuclear material,

Convinced that this Convention should facilitate the safe transfer of nuclear material,

Stressing also the importance of the physical protection of nuclear material in domestic use, storage and transport,

Recognizing the importance of effective physical protection of nuclear material used for military purposes, and understanding that such material is and will continue to be accorded stringent physical protection,

Have agreed as follows:

[1] Came into force on 8 February 1987, i.e., the thirtieth day following the date of deposit with the Director-General of the International Atomic Energy Agency of the twenty-first instrument of ratification, acceptance or approval, in accordance with article 19 (1):

State	*Date of deposit of the instrument of ratification*
Brazil	17 October 1985
Bulgaria*	10 April 1984
Canada	21 March 1986
Czechoslovakia*	23 April 1982
German Democratic Republic*	5 February 1981
Guatemala*	23 April 1985
Hungary*	4 May 1984
Indonesia*	5 November 1986
Liechtenstein	25 November 1986
Mongolia*	28 May 1986
Norway	15 August 1985
Paraguay	6 February 1985
Philippines	22 September 1981
Poland*	5 October 1983
Republic of Korea*	7 April 1982
Sweden	1 August 1980
Switzerland	9 January 1987
Turkey*	27 February 1985
Union of Soviet Socialist Republics*	25 May 1983
United States of America	13 December 1982
Yugoslavia	14 May 1986

* See p. 186 of this volume for the texts of the reservations made upon ratification.

Article 1. For the purposes of this Convention:

(*a*) "Nuclear material" means plutonium except that with isotopic concentration exceeding 80% in plutonium-238; uranium-233; uranium enriched in the isotopes 235 or 233; uranium containing the mixture of isotopes as occurring in nature other than in the form of ore or ore-residue; any material containing one or more of the foregoing;

(*b*) "Uranium enriched in the isotope 235 or 233" means uranium containing the isotopes 235 or 233 or both in an amount such that the abundance ratio of the sum of these isotopes to the isotope 238 is greater than the ratio of the isotope 235 to the isotope 238 occurring in nature;

(*c*) "International nuclear transport" means the carriage of a consignment of nuclear material by any means of transportation intended to go beyond the territory of the State where the shipment originates beginning with the departure from a facility of the shipper in that State and ending with the arrival at a facility of the receiver within the State of ultimate destination.

Article 2. 1. This Convention shall apply to nuclear material used for peaceful purposes while in international nuclear transport.

2. With the exception of articles 3 and 4 and paragraph 3 of article 5, this Convention shall also apply to nuclear material used for peaceful purposes while in domestic use, storage and transport.

3. Apart from the commitments expressly undertaken by States Parties in the articles covered by paragraph 2 with respect to nuclear material used for peaceful purposes while in domestic use, storage and transport, nothing in this Convention shall be interpreted as affecting the sovereign rights of a State regarding the domestic use, storage and transport of such nuclear material.

Article 3. Each State Party shall take appropriate steps within the framework of its national law and consistent with international law to ensure as far as practicable that, during international nuclear transport, nuclear material within its territory, or on board a ship or aircraft under its jurisdiction insofar as such ship or aircraft is engaged in the transport to or from that State, is protected at the levels described in Annex I.

Article 4. 1. Each State Party shall not export or authorize the export of nuclear material unless the State Party has received assurances that such material will be protected during the international nuclear transport at the levels described in Annex I.

2. Each State Party shall not import or authorize the import of nuclear material from a State not party to this Convention unless the State Party has received assurances that such material will during the international nuclear transport be protected at the levels described in Annex I.

3. A State Party shall not allow the transit of its territory by land or internal waterways or through its airports or seaports of nuclear material between States that are not parties to this Convention unless the State Party has received assurances as far as practicable that this nuclear material will be protected during international nuclear transport at the levels described in Annex I.

4. Each State Party shall apply within the framework of its national law the levels of physical protection described in Annex I to nuclear material being transported from a part of that State to another part of the same State through international waters or airspace.

5. The State Party responsible for receiving assurances that the nuclear material will be protected at the levels described in Annex I according to paragraphs 1 to 3 shall

identify and inform in advance States which the nuclear material is expected to transit by land or internal waterways, or whose airports or seaports it is expected to enter.

6. The responsibility for obtaining assurances referred to in paragraph 1 may be transferred, by mutual agreement, to the State Party involved in the transport as the importing State.

7. Nothing in this article shall be interpreted as in any way affecting the territorial sovereignty and jurisdiction of a State, including that over its airspace and territorial sea.

Article 5. 1. States Parties shall identify and make known to each other directly or through the International Atomic Energy Agency their central authority and point of contact having responsibility for physical protection of nuclear material and for co-ordinating recovery and response operations in the event of any unauthorized removal, use or alteration of nuclear material or in the event of credible threat thereof.

2. In the case of theft, robbery or any other unlawful taking of nuclear material or of credible threat thereof, States Parties shall, in accordance with their national law, provide co-operation and assistance to the maximum feasible extent in the recovery and protection of such material to any State that so requests. In particular:

(*a*) A State Party shall take appropriate steps to inform as soon as possible other States, which appear to it to be concerned, of any theft, robbery or other unlawful taking of nuclear material or credible threat thereof and to inform, where appropriate, international organizations.

(*b*) As appropriate, the States Parties concerned shall exchange information with each other or international organizations with a view to protecting threatened nuclear material, verifying the integrity of the shipping container, or recovering unlawfully taken nuclear material and shall:

(i) Co-ordinate their efforts through diplomatic and other agreed channels;

(ii) Render assistance, if requested;

(iii) Ensure the return of nuclear material stolen or missing as a consequence of the above-mentioned events.

The means of implementation of this co-operation shall be determined by the States Parties concerned.

3. States Parties shall co-operate and consult as appropriate, with each other directly or through international organizations, with a view to obtaining guidance on the design, maintenance and improvement of systems of physical protection of nuclear material in international transport.

Article 6. 1. States Parties shall take appropriate measures consistent with their national law to protect the confidentiality of any information which they receive in confidence by virtue of the provisions of this Convention from another State Party or through participation in an activity carried out for the implementation of this Convention. If States Parties provide information to international organizations in confidence, steps shall be taken to ensure that the confidentiality of such information is protected.

2. States Parties shall not be required by this Convention to provide any information which they are not permitted to communicate pursuant to national law or which would jeopardize the security of the State concerned or the physical protection of nuclear material.

Article 7. 1. The intentional commission of:

(*a*) An act without lawful authority which constitutes the receipt, possession, use, transfer, alteration, disposal or dispersal of nuclear material and which causes or is likely to cause death or serious injury to any person or substantial damage to property;

(*b*) A theft or robbery of nuclear material;

(*c*) An embezzlement or fraudulent obtaining of nuclear material;

(*d*) An act constituting a demand for nuclear material by threat or use of force or by any other form of intimidation;

(*e*) A threat:

(i) To use nuclear material to cause death or serious injury to any person or substantial property damage, or

(ii) To commit an offence described in sub-paragraph (*b*) in order to compel a natural or legal person, international organization or State to do or to refrain from doing any act;

(*f*) An attempt to commit any offence described in paragraphs (*a*), (*b*) or (*c*); and

(*g*) An act which constitutes participation in any offence described in paragraphs (*a*) to (*f*)

shall be made a punishable offence by each State Party under its national law.

2. Each State Party shall make the offences described in this article punishable by appropriate penalties which take into account their grave nature.

Article 8. 1. Each State Party shall take such measures as may be necessary to establish its jurisdiction over the offences set forth in article 7 in the following cases:

(*a*) When the offence is committed in the territory of that State or on board a ship or aircraft registered in that State;

(*b*) When the alleged offender is a national of that State.

2. Each State Party shall likewise take such measures as may be necessary to establish its jurisdiction over these offences in cases where the alleged offender is present in its territory and it does not extradite him pursuant to article 11 to any of the States mentioned in paragraph 1.

3. This Convention does not exclude any criminal jurisdiction exercised in accordance with national law.

4. In addition to the States Parties mentioned in paragraphs 1 and 2, each State Party may, consistent with international law, establish its jurisdiction over the offences set forth in article 7 when it is involved in international nuclear transport as the exporting or importing State.

Article 9. Upon being satisfied that the circumstances so warrant, the State Party in whose territory the alleged offender is present shall take appropriate measures, including detention, under its national law to ensure his presence for the purpose of prosecution or extradition. Measures taken according to this article shall be notified without delay to the States required to establish jurisdiction pursuant to article 8 and, where appropriate, all other States concerned.

Article 10. The State Party in whose territory the alleged offender is present shall, if it does not extradite him, submit, without exception whatsoever and without undue delay, the case to its competent authorities for the purpose of prosecution, through proceedings in accordance with the laws of that State.

Article 11. 1. The offences in article 7 shall be deemed to be included as extraditable offences in any extradition treaty existing between States Parties. States Parties undertake to include those offences as extraditable offences in every future extradition treaty to be concluded between them.

2. If a State Party which makes extradition conditional on the existence of a treaty receives a request for extradition from another State Party with which it has no extradition treaty, it may at its option consider this Convention as the legal basis for extradition in respect of those offences. Extradition shall be subject to the other conditions provided by the law of the requested State.

3. States Parties which do not make extradition conditional on the existence of a treaty shall recognize those offences as extraditable offences between themselves subject to the conditions provided by the law of the requested State.

4. Each of the offences shall be treated, for the purpose of extradition between States Parties, as if it had been committed not only in the place in which it occurred but also in the territories of the States Parties required to establish their jurisdiction in accordance with paragraph I of article 8.

Article 12. Any person regarding whom proceedings are being carried out in connection with any of the offences set forth in article 7 shall be guaranteed fair treatment at all stages of the proceedings.

Article 13. 1. States Parties shall afford one another the greatest measure of assistance in connection with criminal proceedings brought in respect of the offences set forth in article 7, including the supply of evidence at their disposal necessary for the proceedings. The law of the State requested shall apply in all cases.

2. The provisions of paragraph 1 shall not affect obligations under any other treaty, bilateral or multilateral, which governs or will govern, in whole or in part, mutual assistance in criminal matters.

Article 14. 1. Each State Party shall inform the depositary of its laws and regulations which give effect to this Convention. The depositary shall communicate such information periodically to all States Parties.

2. The State Party where an alleged offender is prosecuted shall, wherever practicable, first communicate the final outcome of the proceedings to the States directly concerned. The State Party shall also communicate the final outcome to the depositary who shall inform all States.

3. Where an offence involves nuclear material used for peaceful purposes in domestic use, storage or transport, and both the alleged offender and the nuclear material remain in the territory of the State Party in which the offence was committed, nothing in this Convention shall be interpreted as requiring that State Party to provide information concerning criminal proceedings arising out of such an offence.

Article 15. The Annexes constitute an integral part of this Convention.

Article 16. 1. A conference of States Parties shall be convened by the depositary five years after the entry into force of this Convention to review the implementation of the Convention and its adequacy as concerns the preamble, the whole of the operative part and the annexes in the light of the then prevailing situation.

2. At intervals of not less than five years thereafter, the majority of States Parties may obtain, by submitting a proposal to this effect to the depositary, the convening of further conferences with the same objective.

Article 17. 1. In the event of a dispute between two or more States Parties concerning the interpretation or application of this Convention, such States Parties shall consult with a view to the settlement of the dispute by negotiation, or by any other peaceful means of settling disputes acceptable to all parties to the dispute.

2. Any dispute of this character which cannot be settled in the manner prescribed in paragraph 1 shall, at the request of any party to such dispute, be submitted to arbitration or referred to the International Court of Justice for decision. Where a dispute is submitted to arbitration, if, within six months from the date of the request, the parties to the dispute are unable to agree on the organization of the arbitration, a party may request the President of the International Court of Justice or the Secretary-General of the United Nations to appoint one or more arbitrators. In case of conflicting requests by the parties to the dispute, the request to the Secretary-General of the United Nations shall have priority.

3. Each State Party may at the time of signature, ratification, acceptance or approval of this Convention or accession thereto declare that it does not consider itself bound by either or both of the dispute settlement procedures provided for in paragraph 2. The other States Parties shall not be bound by a dispute settlement procedure provided for in paragraph 2, with respect to a State Party which has made a reservation to that procedure.

4. Any State Party which has made a reservation in accordance with paragraph 3 may at any time withdraw that reservation by notification to the depositary.

Article 18. 1. This Convention shall be open for signature by all States at the Headquarters of the International Atomic Energy Agency in Vienna and at the Headquarters of the United Nations in New York from 3 March 1980 until its entry into force.

2. This Convention is subject to ratification, acceptance or approval by the signatory States.

3. After its entry into force, this Convention will be open for accession by all States.

4. (*a*) This Convention shall be open for signature or accession by international organizations and regional organizations of an integration or other nature, provided that any such organization is constituted by sovereign States and has competence in respect of the negotiation, conclusion and application of international agreements in matters covered by this Convention.

(*b*) In matters within their competence, such organizations shall, on their own behalf, exercise the rights and fulfil the responsibilities which this Convention attributes to States Parties.

(*c*) When becoming party to this Convention such an organization shall communicate to the depositary a declaration indicating which States are members thereof and which articles of this Convention do not apply to it.

(*d*) Such an organization shall not hold any vote additional to those of its Member States.

5. Instruments of ratification, acceptance, approval or accession shall be deposited with the depositary.

Article 19. 1. This Convention shall enter into force on the thirtieth day following the date of deposit of the twenty-first instrument of ratification, acceptance or approval with the depositary.

2. For each State ratifying, accepting, approving or acceding to the Convention after the date of deposit of the twenty-first instrument of ratification, acceptance or approval, the Convention shall enter into force on the thirtieth day after the deposit by such State of its instrument of ratification, acceptance, approval or accession.

Article 20. 1. Without prejudice to article 16 a State Party may propose amendments to this Convention. The proposed amendment shall be submitted to the depositary who shall circulate it immediately to all States Parties. If a majority of States Parties

request the depositary to convene a conference to consider the proposed amendments, the depositary shall invite all States Parties to attend such a conference to begin not sooner than thirty days after the invitations are issued. Any amendment adopted at the conference by a two-thirds majority of all States Parties shall be promptly circulated by the depositary to all States Parties.

2. The amendment shall enter into force for each State Party that deposits its instrument of ratification, acceptance or approval of the amendment on the thirtieth day after the date on which two thirds of the States Parties have deposited their instruments of ratification, acceptance or approval with the depositary. Thereafter, the amendment shall enter into force for any other State Party on the day on which that State Party deposits its instrument of ratification, acceptance or approval of the amendment.

Article 21. 1. Any State Party may denounce this Convention by written notification to the depositary.

2. Denunciation shall take effect one hundred and eighty days following the date on which notification is received by the depositary.

Article 22. The depositary shall promptly notify all States of:

(*a*) Each signature of this Convention;

(*b*) Each deposit of an instrument of ratification, acceptance, approval or accession;

(*c*) Any reservation or withdrawal in accordance with article 17;

(*d*) Any communication made by an organization in accordance with paragraph 4(*c*) of article 18;

(*e*) The entry into force of this Convention;

(*f*) The entry into force of any amendment to this Convention; and

(*g*) Any denunciation made under article 21.

Article 23. The original of this Convention, of which the Arabic, Chinese, English, French, Russian and Spanish texts are equally authentic, shall be deposited with the Director General of the International Atomic Energy Agency who shall send certified copies thereof to all States.

IN WITNESS WHEREOF, the undersigned, being duly authorized, have signed this Convention, opened for signature at Vienna and at New York on 3 March 1980.

ANNEX I

LEVELS OF PHYSICAL PROTECTION TO BE APPLIED IN INTERNATIONAL TRANSPORT OF NUCLEAR MATERIAL AS CATEGORIZED IN ANNEX II

1. Levels of physical protection for nuclear material during storage incidental to international nuclear transport include:

(*a*) For Category III materials, storage within an area to which access is controlled;

(*b*) For Category II materials, storage within an area under constant surveillance by guards or electronic devices, surrounded by a physical barrier with a limited number of points of entry under appropriate control or any area with an equivalent level of physical protection;

(*c*) For Category I material, storage within a protected area as defined for Category II above, to which, in addition, access is restricted to persons whose trustworthiness has been determined, and which is under surveillance by guards who are in close communication with appropriate response forces. Specific measures taken in this context should have as their object the detection and prevention of any assault, unauthorized access or unauthorized removal of material.

2. Levels of physical protection for nuclear material during international transport include:

(*a*) For Category II and [Category] III materials, transportation shall take place under special precautions including prior arrangements among sender, receiver, and carrier, and prior agreement between natural or legal persons subject to the jurisdiction and regulation of exporting and importing States, specifying time, place and procedures for transferring transport responsibility;

(*b*) For Category I materials, transportation shall take place under special precautions identified above for transportation of Category II and [Category] III materials, and in addition, under constant surveillance by escorts and under conditions which assure close communication with appropriate response forces;

(*c*) For natural uranium other than in the form of ore or ore-residue, transportation protection for quantities exceeding 500 kilograms U shall include advance notification of shipment specifying mode of transport, expected time of arrival and confirmation of receipt of shipment.

ANNEX II

TABLE. CATEGORIZATION OF NUCLEAR MATERIAL

Material	*Form*	*Category*		
		I	*II*	*III*[c]
1. Plutonium[a]	Unirradiated[b]	2 kg or more	Less than 2 kg but more than 500 g	500 g or less but more than 15 g
2. Uranium-235	Unirradiated[b]			
	—uranium enriched to 20% ^{235}U or more	5 kg or more	Less than 5 kg but more than 1 kg	1 kg or less but more than 15 g
	—uranium enriched to 10% ^{235}U but less than 20%		10 kg or more	Less than 10 kg but more than 1 kg
	—uranium enriched above natural, but less than 10% ^{235}U			10 kg or more
3. Uranium-233	Unirradiated[b]	2 kg or more	Less than 2 kg but more than 500 g	500 g or less but more than 15 g
4. Irradiated fuel			Depleted or natural uranium, thorium or low-enriched fuel (less than 10% fissile content)[d, e]	

[a] All plutonium except that with isotopic concentration exceeding 80% in plutonium-238.

[b] Material not irradiated in a reactor or material irradiated in a reactor but with a radiation level equal to or less than 100 rads/hour at one metre unshielded.

[c] Quantities not falling in Category III and natural uranium should be protected in accordance with prudent management practice.

[d] Although this level of protection is recommended, it would be open to States, upon evaluation of the specific circumstances, to assign a different category of physical protection.

[e] Other fuel which by virtue of its original fissile material content is classified as Category I and [Category] II before irradiation may be reduced one category level while the radiation level from the fuel exceeds 100 rads/hour at one metre unshielded.

[For the signature pages, see p. 161 of this volume.]

CONVENTION[1] SUR LA PROTECTION PHYSIQUE DES MATIÈRES NUCLÉAIRES

Les Etats parties à la présente Convention,

Reconnaissant le droit de tout les Etats à développer les applications de l'énergie nucléaire à des fins pacifiques et leur intérêt légitime pour les avantages qui peuvent en découler,

Convaincus de la nécessité de faciliter la coopération internationale pour les applications pacifiques de l'énergie nucléaire,

Désireux d'écarter les risques qui pourraient découler de l'obtention et de l'usage illicites de matières nucléaires,

Convaincus que les infractions relatives aux matières nucléaires sont un objet de grave préoccupation et qu'il est urgent de prendre des mesures appropriées et efficaces pour assurer la prévention, la découverte et la répression de ces infractions,

Conscients de la nécessité d'une coopération internationale en vue d'arrêter, conformément à la législation nationale de chaque Etat partie et à la présente Convention, des mesures efficaces pour assurer la protection physique des matières nucléaires,

Convaincus que la présente Convention devrait faciliter le transfert en toute sécurité de matières nucléaires,

Soulignant également l'importance que présente la protection physique des matières nucléaires en cours d'utilisation, de stockage et de transport sur le territoire national,

Reconnaissant l'importance d'assurer une protection physique efficace des matières nucléaires utilisées à des fins militaires, et étant entendu que lesdites matières font et continueront à faire l'objet d'une protection physique rigoureuse,

Sont convenus de ce qui suit :

[1] Entrée en vigueur le 8 février 1987, soit le trentième jour ayant suivi la date du dépôt auprès du Directeur général de l'Agence internationale de l'énergie atomique du vingt et unième instrument de ratification, d'acceptation ou d'approbation, conformément au paragraphe 1 de l'article 19 :

Etat	*Date du dépôt de l'instrument de ratification*
Brésil	17 octobre 1985
Bulgarie*	10 avril 1984
Canada	21 mars 1986
Etats-Unis d'Amérique	13 décembre 1982
Guatemala*	23 avril 1985
Hongrie*	4 mai 1984
Indonésie*	5 novembre 1986
Liechtenstein	25 novembre 1986
Mongolie*	28 mai 1986
Norvège	15 août 1985
Paraguay	6 février 1985
Philippines	22 septembre 1981
Pologne*	5 octobre 1983
République de Corée*	7 avril 1982
République démocratique allemande*	5 février 1981
Suède	1er août 1980
Suisse	9 janvier 1987
Tchécoslovaquie*	23 avril 1982
Turquie*	27 février 1985
Union des Républiques socialistes soviétiques*	25 mai 1983
Yougoslavie	14 mai 1986

* Voir p. 186 du présent volume pour les textes des réserves faites lors de la ratification.

Article 1er. Aux fins de la présente Convention :

a) Par « matières nucléaires », il faut entendre le plutonium à l'exception du plutonium dont la concentration isotopique en plutonium 238 dépasse 80 %, l'uranium 233, l'uranium enrichi en uranium 235 ou 233, l'uranium contenant le mélange d'isotopes qui se trouve dans la nature autrement que sous forme de minerai ou de résidu de minerai, et toute matière contenant un ou plusieurs des éléments ou isotopes ci-dessus;

b) Par « uranium enrichi en uranium 235 ou 233 », il faut entendre l'uranium contenant soit de l'uranium 235, soit de l'uranium 233, soit ces deux isotopes, en quantité telle que le rapport entre la somme de ces deux isotopes et l'isotope 238 soit supérieur au rapport entre l'isotope 235 et l'isotope 238 dans l'uranium naturel;

c) Par « transport nucléaire international », il faut entendre le transport de matières nucléaires conditionnées en vue d'un envoi par tout moyen de transport lorsqu'il doit franchir les frontières de l'Etat sur le territoire duquel il a son origine, à compter de son départ d'une installation de l'expéditeur dans cet Etat et jusqu'à son arrivée dans une installation du destinataire sur le territoire de l'Etat de destination finale.

Article 2. 1. La présente Convention s'applique aux matières nucléaires employées à des fins pacifiques en cours de transport international.

2. A l'exception des articles 3, 4 et du paragraphe 3 de l'article 5, la présente Convention s'applique également aux matières nucléaires employées à des fins pacifiques en cours d'utilisation, de stockage et de transport sur le territoire national.

3. Indépendamment des engagements expressément contractés par les Etats parties dans les articles visés au paragraphe 2 en ce qui concerne les matières nucléaires employées à des fins pacifiques en cours d'utilisation, de stockage et de transport sur le territoire national, rien dans la présente Convention ne doit être interprété comme limitant les droits souverains d'un Etat relatifs à l'utilisation, au stockage et au transport desdites matières nucléaires sur le territoire national.

Article 3. Chaque Etat partie prend les dispositions nécessaires conformément à sa législation nationale et au droit international pour que, dans toute la mesure possible, pendant un transport nucléaire international, les matières nucléaires se trouvant sur son territoire ou à bord d'un navire ou d'un aéronef relevant de sa compétence, dans la mesure où ledit navire ou aéronef participe au transport à destination ou en provenance dudit Etat, soient protégées selon les niveaux énoncés à l'annexe I.

Article 4. 1. Chaque Etat partie n'exporte des matières nucléaires ou n'en autorise l'exportation que s'il a reçu l'assurance que lesdites matières seront protégées pendant le transport nucléaire international conformément aux niveaux énoncés à l'annexe 1.

2. Chaque Etat partie n'importe des matières nucléaires ou n'en autorise l'importation en provenance d'un Etat qui n'est pas partie à la présente Convention que s'il a reçu l'assurance que lesdites matières seront protégées pendant le transport nucléaire international conformément aux niveaux énoncés à l'annexe I.

3. Un Etat partie n'autorise sur son territoire le transit de matières nucléaires entre des Etats non parties à la présente Convention par les voies terrestres ou par les voies navigables ou dans ses aéroports ou ports maritimes que s'il a, dans toute la mesure possible, reçu l'assurance que lesdites matières seront protégées en cours de transport international conformément aux niveaux énoncés à l'annexe I.

4. Chaque Etat partie applique conformément à sa législation nationale les niveaux de protection physique énoncés à l'annexe I aux matières nucléaires transportées d'une

partie dudit Etat dans une autre partie du même Etat et empruntant les eaux internationales ou l'espace aérien international.

5. L'Etat partie tenu d'obtenir l'assurance que les matières nucléaires seront protégées selon les niveaux énoncés à l'annexe I conformément aux paragraphes 1 à 3 ci-dessus détermine et avise préalablement les Etats par lesquels lesdites matières transiteront par les voies terrestres ou les voies navigables et ceux dans les aéroports ou ports maritimes desquels sont prévues des escales.

6. La responsabilité d'obtenir l'assurance visée au paragraphe 1 peut être transmise par consentement mutuel à l'Etat partie qui participe au transport en tant qu'Etat importateur.

7. Rien dans le présent article ne doit être interprété comme affectant d'une manière quelconque la souveraineté et la juridiction territoriales d'un Etat, notamment sur l'espace aérien et la mer territoriale dudit Etat.

Article 5. 1. Les Etats parties désignent et s'indiquent mutuellement, directement ou par l'intermédiaire de l'Agence internationale de l'énergie atomique, leurs services centraux et les correspondants qui sont chargés d'assurer la protection physique des matières nucléaires et de coordonner les opérations de récupération et d'intervention en cas d'enlèvement, d'emploi ou d'altération illicite de matières nucléaires, ou en cas de menace vraisemblable de l'un de ces actes.

2. En cas de vol, de vol qualifié ou de toute autre obtention illicite de matières nucléaires, ou de menace vraisemblable d'un tel acte, les Etats parties apportent leur coopération et leur aide dans toute la mesure possible, conformément à leur législation nationale, pour la récupération et la protection desdites matières, à tout Etat qui en fait la demande. En particulier :

a) Un Etat partie prend les dispositions nécessaires pour informer aussitôt que possible les autres Etats qui lui semblent intéressés de tout vol, vol qualifié ou autre obtention illicite de matières nucléaires, ou de menace vraisemblable d'un tel acte, et pour informer, le cas échéant, les organisations internationales.

b) En tant que de besoin, les Etats parties intéressés échangent des renseignements entre eux ou avec des organisations internationales afin de protéger les matières nucléaires menacées, de vérifier l'intégrité des conteneurs d'expédition ou de récupérer les matières nucléaires illicitement enlevées; ils :

i) Coordonnent leurs efforts par la voie diplomatique et par d'autres moyens prévus d'un commun accord;

ii) Se prêtent assistance si la demande en est faite;

iii) Assurent la restitution des matières nucléaires volées ou manquantes, à la suite des événements ci-dessus mentionnés.

Les modalités concrètes de cette coopération sont arrêtées par les Etats parties intéressés.

3. Les Etats parties coopèrent et se consultent, en tant que de besoin, directement ou par l'intermédiaire d'organisations internationales, en vue d'obtenir des avis sur la conception, l'entretien et l'amélioration des systèmes de protection physique des matières nucléaires en cours de transport international.

Article 6. 1. Les Etats parties prennent les mesures appropriées compatibles avec leur législation nationale pour protéger le caractère confidentiel de tout renseignement qu'ils reçoivent à titre confidentiel en vertu des dispositions de cette Convention d'un

autre Etat partie ou à l'occasion de leur participation à une activité exécutée en application de cette Convention. Lorsque des Etats parties communiquent confidentiellement des renseignements à des organisations internationales, des mesures sont prises pour assurer la protection du caractère confidentiel de ces renseignements.

2. En vertu de la présente Convention, les Etats parties ne sont pas tenus de fournir des renseignements que leur législation nationale ne permet pas de communiquer ou qui compromettraient leur sécurité nationale ou la protection physique des matières nucléaires.

Article 7. 1. Le fait de commettre intentionnellement l'un des actes suivants :

a) Le recel, la détention, l'utilisation, la cession, l'altération, l'aliénation ou la dispersion de matières nucléaires, sans y être habilité, et entraînant ou pouvant entraîner la mort ou des blessures graves pour autrui ou des dommages considérables pour les biens;

b) Le vol simple ou le vol qualifié de matières nucléaires;

c) Le détournement ou toute autre appropriation indue de matières nucléaires;

d) Le fait d'exiger des matières nucléaires par la menace, le recours à la force ou par toute autre forme d'intimidation;

e) La menace :

i) D'utiliser des matières nucléaires pour tuer ou blesser grièvement autrui ou causer des dommages considérables aux biens;

ii) De commettre une des infractions décrites à l'alinéa *b* afin de contraindre une personne physique ou morale, une organisation internationale ou un Etat à faire ou à s'abstenir de faire un acte;

f) La tentative de commettre l'une des infractions décrites aux alinéas *a*, *b* ou *c*;

g) La participation à l'une des infractions décrites aux alinéas *a* à *f*

est considéré par tout Etat partie comme une infraction punissable en vertu de son droit national.

2. Tout Etat partie applique aux infractions prévues dans le présent Article des peines appropriées, proportionnées à la gravité de ces infractions.

Article 8. 1. Tout Etat partie prend les mesures éventuellement nécessaires pour établir sa compétence aux fins de connaître des infractions visées à l'article 7 dans les cas ci-après :

a) Lorsque l'infraction est commise sur le territoire dudit Etat ou à bord d'un navire ou d'un aéronef immatriculé dans ledit Etat;

b) Lorsque l'auteur présumé de l'infraction est un ressortissant dudit Etat.

2. Tout Etat partie prend également les mesures éventuellement nécessaires pour établir sa compétence aux fins de connaître desdites infractions lorsque l'auteur présumé de l'infraction se trouve sur son territoire et que ledit Etat ne l'extrade pas conformément à l'article 11 dans l'un quelconque des Etats mentionnés au paragraphe 1.

3. La présente Convention n'écarte aucune compétence pénale exercée conformément aux lois nationales.

4. Outre les Etats parties mentionnés aux paragraphes 1 et 2, tout Etat partie peut, conformément au droit international, établir sa compétence aux fins de connaître des infractions visées à l'article 7, lorsqu'il participe à un transport nucléaire international en tant qu'Etat exportateur ou importateur de matières nucléaires.

Article 9. S'il estime que les circonstances le justifient, l'Etat partie sur le territoire duquel se trouve l'auteur présumé de l'infraction recourt, conformément à sa législation nationale, aux mesures appropriées, y compris à la détention, pour assurer la présence dudit auteur présumé aux fins de poursuites judiciaires ou d'extradition. Les mesures prises aux termes du présent article sont notifiées sans délai aux Etats tenus d'établir leur compétence conformément aux dispositions de l'article 8 et, si besoin est, à tous les autres Etats concernés.

Article 10. L'Etat partie sur le territoire duquel se trouve l'auteur présumé de l'infraction, s'il n'extrade pas ce dernier, soumet l'affaire, sans aucune exception et sans retard injustifié, à ses autorités compétentes pour l'exercice de l'action pénale, selon une procédure conforme à la législation dudit Etat.

Article 11. 1. Les infractions visées à l'article 7 sont de plein droit comprises comme cas d'extradition dans tout traité d'extradition en vigueur entre des Etats parties. Les Etats parties s'engagent à inclure ces infractions parmi les cas d'extradition dans tout traité d'extradition à conclure entre eux.

2. Si un Etat partie qui subordonne l'extradition à l'existence d'un traité est saisi d'une demande d'extradition par un autre Etat partie avec lequel il n'est pas lié par un traité d'extradition, il peut considérer la présente Convention comme constituant la base juridique de l'extradition pour ce qui concerne les infractions susvisées. L'extradition est soumise aux autres conditions prévues par la législation de l'Etat requis.

3. Les Etats parties qui ne subordonnent pas l'extradition à l'existence d'un traité reconnaissent lesdites infractions comme cas d'extradition entre eux dans les conditions prévues par le droit de l'Etat requis.

4. Entre Etats parties, chacune de ces infractions est considérée, aux fins de l'extradition, comme ayant été commise tant au lieu de sa perpétration que sur le territoire des Etats parties tenus d'établir leur compétence conformément aux dispositions du paragraphe 1 de l'article 8.

Article 12. Toute personne contre laquelle une procédure est engagée en raison de l'une des infractions prévues a l'article 7 bénéficie d'un traitement équitable à tous les stades de la procédure.

Article 13. 1. Les Etats parties s'accordent l'entraide judiciaire la plus large possible dans toute procédure pénale relative aux infractions prévues à l'article 7, y compris en ce qui concerne la communication d'éléments de preuves dont ils disposent et qui sont nécessaires aux poursuites. Dans tous les cas, la loi applicable pour l'exécution d'une demande d'entraide est celle de l'Etat requis.

2. Les dispositions du paragraphe 1 n'affectent pas les obligations découlant de tout autre traité, bilatéral ou multilatéral, qui régit ou régira tout ou partie de l'entraide judiciaire en matière pénale.

Article 14. 1. Chaque Etat partie informe le dépositaire des lois et règlements qui donnent effet à la présente Convention. Le dépositaire communique périodiquement ces renseignements à tous les Etats parties.

2. L'Etat partie sur le territoire duquel l'auteur présumé d'une infraction est poursuivi communique, dans la mesure du possible, en premier lieu le résultat de la procédure aux Etats directement intéressés. L'Etat partie communique par ailleurs le résultat de la procédure au dépositaire qui en informe tous les Etats.

3. Lorsqu'une infraction concerne des matières nucléaires utilisées à des fins pacifiques en cours d'utilisation, de stockage ou de transport sur le territoire national

et que, tant l'auteur présumé de l'infraction que les matières nucléaires demeurent sur le territoire de l'Etat partie où l'infraction a été commise, rien dans la présente Convention ne sera interprété comme impliquant pour cet Etat partie de fournir des informations sur les procédures pénales relatives à cette infraction.

Article 15. Les annexes à la présente Convention font partie intégrante de ladite Convention.

Article 16. 1. Cinq ans après l'entrée en vigueur de la présente Convention, le dépositaire convoquera une conférence des Etats parties, afin d'examiner l'application de la Convention et de procéder à son évaluation en ce qui concerne le préambule, la totalité du dispositif et les annexes compte tenu de la situation existant alors.

2. Par la suite, à des intervalles de cinq ans au moins, la majorité des Etats parties peut obtenir la convocation de conférences ultérieures ayant le même objectif, en soumettant au dépositaire une proposition à cet effet.

Article 17. 1. En cas de différend entre deux ou plusieurs Etats parties concernant l'interprétation ou l'application de la Convention, lesdits Etats parties se consultent en vue de régler le différend par voie de négociation ou par tout autre moyen pacifique de règlement des différends acceptable par toutes les parties au différend.

2. Tout différend de cette nature qui ne peut être réglé de la manière prescrite au paragraphe 1 est, à la demande de toute partie à ce différend, soumis à arbitrage ou renvoyé à la Cour internationale de Justice pour décision. Si, dans les six mois qui suivent la date de la demande d'arbitrage, les parties au différend ne parviennent pas à se mettre d'accord sur l'organisation de l'arbitrage, une partie peut demander au Président de la Cour internationale de Justice ou au Secrétaire général de l'Organisation des Nations Unies de désigner un ou plusieurs arbitres. En cas de conflit entre les demandes des parties au différend, la demande adressée au Secrétaire général de l'Organisation des Nations Unies prévaut.

3. Tout Etat partie, au moment où il signe la présente Convention, la ratifie, l'accepte ou l'approuve, ou y adhère, peut déclarer qu'il ne se considère pas lié par l'une ou l'autre ou les deux procédures de règlement des différends énoncées au paragraphe 2 du présent article. Les autres Etats parties ne sont pas liés par une procédure de règlement des différends prévue au paragraphe 2 à l'égard d'un Etat partie qui a formulé une réserve au sujet de cette procédure.

4. Tout Etat partie qui a formulé une réserve, conformément aux dispositions du paragraphe 3 du présent article, peut à tout moment lever cette réserve par voie de notification adressée au dépositaire.

Article 18. 1. La présente Convention est ouverte à la signature de tous les Etats au Siège de l'Agence internationale de l'énergie atomique, à Vienne, et au Siège de l'Organisation des Nations Unies, à New York, à partir du 3 mars 1980 jusqu'à son entrée en vigueur.

2. La présente Convention est soumise à la ratification, à l'acceptation ou à l'approbation des Etats signataires.

3. Après son entrée en vigueur, la présente Convention sera ouverte à l'adhésion de tous les Etats.

4. *a*) La présente Convention est ouverte à la signature ou à l'adhésion d'organisations internationales et d'organisations régionales ayant un caractère d'intégration ou un autre caractère, à condition que chacune desdites organisations soit constituée par

des Etats souverains et ait compétence pour négocier, conclure et appliquer des accords internationaux portant sur des domaines couverts par la présente Convention.

b) Dans les domaines de leur compétence, ces organisations, en leur nom propre, exercent les droits et assument les responsabilités que la présente Convention attribue aux Etats parties.

c) En devenant partie à la présente Convention, une telle organisation communique au dépositaire une déclaration indiquant quels sont ses Etats Membres et quels articles de la présente Convention ne lui sont pas applicables.

d) Une telle organisation ne dispose pas de voix propre en plus de celles de ses Etats Membres.

5. Les instruments de ratification, d'acceptation, d'approbation ou d'adhésion sont déposés auprès du dépositaire.

Article 19. 1. La présente Convention entre en vigueur le trentième jour qui suit la date du dépôt, auprès du dépositaire, du vingt et unième instrument de ratification, d'acceptation ou d'approbation.

2. Pour chacun des Etats qui ratifient la Convention, l'acceptent, l'approuvent ou y adhèrent après le dépôt du vingt et unième instrument de ratification, d'acceptation ou d'approbation, la Convention entre en vigueur le trentième jour après le dépôt par cet Etat de son instrument de ratification, d'acceptation, d'approbation ou d'adhésion.

Article 20. 1. Sans préjudice de l'article 16, un Etat partie peut proposer des amendements à la présente Convention. L'amendement proposé est soumis au dépositaire qui le communique immédiatement à tous les Etats parties. Si la majorité des Etats parties demande au dépositaire de réunir une conférence pour étudier les amendements proposés, le dépositaire invite tous les Etats parties à assister à une telle conférence, qui s'ouvrira 30 jours au moins après l'envoi des invitations. Tout amendement adopté à la conférence par une majorité des deux tiers de tous les Etats parties est communiqué sans retard par le dépositaire à tous les Etats parties.

2. L'amendement entre en vigueur pour chaque Etat partie qui dépose son instrument de ratification, d'acceptation ou d'approbation de l'amendement le trentième jour après la date à laquelle les deux tiers des Etats parties ont déposé leurs instruments de ratification, d'acceptation ou d'approbation auprès du dépositaire. Par la suite, l'amendement entre en vigueur pour tout autre Etat partie le jour auquel cet Etat partie dépose son instrument de ratification, d'acceptation ou d'approbation de l'amendement.

Article 21. 1. Tout Etat partie peut dénoncer la présente Convention par notification écrite au dépositaire.

2. La dénonciation prend effet cent quatre-vingts jours après la date à laquelle le dépositaire reçoit la notification.

Article 22. Le dépositaire notifie sans retard à tous les Etats :

a) Chaque signature de la présente Convention;

b) Chaque dépôt d'instrument de ratification, d'acceptation, d'approbation ou d'adhésion;

c) Toute formulation ou tout retrait d'une réserve conformément à l'article 17;

d) Toute communication faite par une organisation conformément au paragraphe 4 *c* de l'article 18;

e) L'entrée en vigueur de la présente Convention;

f) L'entrée en vigueur de tout amendement à la présente Convention;

g) Toute dénonciation faite en vertu de l'article 21.

Article 23. L'original de la présente Convention dont les versions arabe, chinoise, anglaise, espagnole, française et russe font également foi sera déposé auprès du Directeur général de l'Agence internationale de l'énergie atomique qui en fera parvenir des copies certifiées à tous les Etats.

EN FOI DE QUOI les soussignés, dûment autorisés, ont signé la présente Convention, ouverte à la signature à Vienne et à New York le 3 mars 1980.

ANNEXE I

NIVEAUX DE PROTECTION PHYSIQUE APPLICABLES AUX TRANSPORTS INTERNATIONAUX DE MATIÈRES NUCLÉAIRES, TEL QU'ILS SONT DÉFINIS À L'ANNEXE II

1. Au cours de l'entreposage à l'occasion du transport nucléaire international, les niveaux de protection physique ci-après doivent être appliqués :

a) Les matières de la catégorie III sont entreposées dans une zone d'accès contrôlé;

b) Les matières de la catégorie II sont entreposées dans une zone constamment surveillée par des gardes ou des dispositifs électroniques, entourée d'une harrière matérielle comportant un nombre limité de points d'entrée soumis à un contrôle approprié, ou dans toute zone munie d'une protection physique d'un degré équivalent;

c) Les matières de la catégorie I sont entreposées dans une zone protégée de la manière définie ci-dessus en ce qui concerne la catégorie II mais dont l'accès n'est en outre permis qu'aux personnes reconnues dignes de confiance, et placée sous la surveillance de gardes qui sont en liaison étroite avec des forces d'intervention appropriées. Les mesures particulières prévues dans ce contexte ont pour objet de détecter et de prévenir toute attaque, tout accès non autorisé ou tout retrait de matières non autorisé.

2. Les niveaux ci-après s'appliquent aux transports nucléaires internationaux :

a) Pour les matières des catégories II et III, le transport s'effectue avec des précautions particulières comportant notamment la conclusion d'arrangements préalables entre l'expéditeur, le destinataire et le transporteur, et d'un accord préalable entre les personnes physiques ou morales relevant de la juridiction et de la réglementation des Etats exportateur et importateur, qui précise le moment, le lieu et les modalités du transfert de la responsabilité du transport;

b) Pour les matières de la catégorie I, le transport s'effectue avec les précautions particulières énoncées plus haut pour le transport des matières des catégories II et III, et, en outre, sous la surveillance constante d'une escorte et dans des conditions assurant une liaison étroite avec des forces d'intervention appropriées;

c) Pour l'uranium naturel se présentant autrement que sous forme de minerais ou de résidus de minerais, la protection pour le transport de quantités dépassant 500 kg d'uranium comporte la notification préalable de l'expédition spécifiant le mode de transport, l'heure d'arrivée prévue et la confirmation que les matières ont bien été reçues.

ANNEXE II

TABLEAU. CATÉGORISATION DES MATIÈRES NUCLÉAIRES

Matière	*Forme*	*Catégorie* I	II	III[c]
1. Plutonium[a]	Non irradié[b]	2 kg ou plus	Moins de 2 kg mais plus de 500 g	500 g ou moins mais plus de 15 g
2. Uranium 235	Non irradié[b]			
	— uranium enrichi à 20 % ou plus en ^{235}U	5 kg ou plus	Moins de 5 kg mais plus de 1 kg	1 kg ou moins mais plus de 15 g
	— uranium enrichi à 10 % ou plus, mais à moins de 20 %, en ^{235}U	—	10 kg ou plus	Moins de 10 kg mais plus de 1 kg
	— uranium enrichi à moins de 10 % en ^{235}U	—	—	10 kg ou plus
3. Uranium 233	Non irradié[b]	2 kg ou plus	Moins de 2 kg mais plus de 500 g	500 g ou moins mais plus de 15 g
4. Combustible irradié			Uranium appauvri ou naturel, thorium ou combustible faiblement enrichi (moins de 10 % de teneur en matières fissiles)[d, e]	

[a] Tout le plutonium sauf s'il a une concentration isotopique dépassant 80 % en plutonium 238.

[b] Matières non irradiées dans un réacteur ou matières irradiées dans un réacteur donnant un niveau de rayonnement égal ou inférieur à 100 rads/h à un mètre de distance sans écran.

[c] Les quantités qui n'entrent pas dans la catégorie III ainsi que l'uranium naturel devraient être protégés conformément à des pratiques de gestion prudente.

[d] Ce niveau de protection est recommandé, mais il est loisible aux Etats d'attribuer une catégorie de protection physique différente après évaluation des circonstances particulières.

[e] Les autres combustibles qui en vertu de leur teneur originelle en matières fissiles sont classés dans la catégorie I ou dans la catégorie II avant irradiation peuvent entrer dans la catégorie directement inférieure si le niveau de rayonnement du combustible dépasse 100 rads/h à un mètre de distance sans écran.

[Pour les pages de signature, voir p. 161 du présent volume.]

[RUSSIAN TEXT — TEXTE RUSSE]

КОНВЕНЦИЯ О ФИЗИЧЕСКОЙ ЗАЩИТЕ ЯДЕРНОГО МАТЕРИАЛА

Государства-участники настоящей Конвенцни,

нризнавая право всех государств на развитие и применение атомной энергии в мирных целях и их законную заинтересованность в получении возможной пользы в результате применення атомной энергин в мирных целях,

будучи убеждены в необходимости способствовать международному сотруднпчеству в области применения атомной энергии в мирных целях,

желая предотвратить потенциальную опасность в результате незаконного захвата и испольэования ядерного материала,

будучи убеждены в том, что правонарушения в отношении ядерного матернала являются предметом серьезного беснокойства и что существует острая необходимость в принятии соответствующих и эффективных мер, предусматрнвающих предотвращение и выявление таких правонарушений и наказание за них,

сознавая необходимость международного сотруднпчества в целях разработки, в соответствии с иациональным законодательством каждого государства-участника и с настоящей Конвенцией, эффективных мер но физической защите ядерного материала,

будучи убеждены в том, что настоящая Конвенция должна способствовать безопасному перемещению ядерного материала,

подчеркивая также важность физической защиты ядерного материала при его использованин, хранении и перевозке внутри страны,

признавая важность эффективной физической защиты ядерного материала, используемого для военных целей, и нонимая, что такой материал находится и будет по-нрежнему находиться под строгой физической защитой,

согласилпсь о нижеследующем:

Статья 1. Для целей настоящей Конвенции:

a) «Ядерный материал» означает плутоний, за исключением плутоиия с концептрацией изотонов, превышающей 80% по плутонию-238, уран-233, уран, обогащенный изотопами уран-235 или уран-233, уран, содержащий смесь изотонов, встречающихся в природе в форме, отличной от руды или рудпых остатков, и любой материал, содержащий один из вышеназваниых элементов или более;

b) «Уран, обогащеиный изотопами уран-235 или уран-233», означает уран, содержащий изотопы уран-235 или уран-233 или оба изотопа в таком количестве, что избыточпый процент суммы этих изотонов но сравнению с изотопом уран-238 выше, чем процепт изотопа урап-235 по сравнению с изотопом урап-238, встречающимся в природе;

c) «Междупародпая перевозка ядерпого материала» означает перевозку партии ядерного матернала любыми транспортными средствами, которые направляются за пределы территории государства, откуда происходит груз, начиная с его отправления с установки отправителя в этом государстве и кончая прибытием на установку нолучателя в государстве конечного пазначения.

Статья 2. 1. Настоящая Конвенция прнменяется к ядерному материалу, используемому в мириых целях и находящемуся в процессе международной перевозкн.

2. За исключепием статей 3 и 4 и пуикта 3 статьи 5, иастоящая Конвенция применяется также к ядериому материалу, используемому в мириых целях прн использованин, храненип и перевозке внутри государства.

3. Помнмо обязательств, спецнально прииимаемых на себя государствами-участниками в статьях, охватываемых пунктом 2, в отношении ядериого материала, используемого в мирных целях при нспользоваиии, хранеиии и перевозке внутри государства, ничто в настоящей Конвенции не истолковывается как затрагивающее суверепные права государства в отношении нспользования, хранення н перевозки такого ядерного матернала внутри государства.

Статья 3. Каждое государство-участник в рамках своего нацнонального законодательства и в соответствии с международным правом принпмает надлежащне меры для обеспечения, по мере возможности, того, чтобы во время международиой перевозки ядерный материал, находящнйся в пределах его терриитории илн на борту корабля, илн самолета, действующнх под его юрисдпкцпей, если такой корабль или самолет участвует в перевозке в это государство нлн нз него, защищался на уровнях, описанных в Приложепии I.

Статья 4. 1. Каждое государство-участнпк не экспортнрует или не разрешает экспортировать ядерный матернал, если это государство-участник не получило гарантии в том, что такой матернал во время международной перевозки будет защнщен на уровнях, описаниых в Прнложении I.

2. Каждое государство-участник пе импортирует или не разрешает импортировать ядерный матернал нз какого-либо государства, ие являющегося участииком настоящей Конвенции, если государство-участник не получило гарантии в том, что такой матернал во время международной перевозки ядерного матернала будет защищен на уровпях, опнсаниых в Прнложеиин I.

3. Государство-участник не разрешает транзитный провоз ио своей территорин ядерного материала по суше нли по внутренним водным путям или через свои аэропорты или морские порты между государствами, не являющнмися участниками иастоящей Конвенцин, если это государство-участник ие получнло гарантии в пределах возможного, что такой материал будет защищеи во время международиой перевозкн иа уровнях, онисанных в Приложении I.

4. Каждое государство-участнпк применяет в рамках своего нацнональиого законодательства уровнн физической защнты, опнсанные в Приложении I, к ядерному материалу, перевозка которого осуществляется из одной части этого государства в другую часть того же государства по международным водам илн по воздушному пространству.

5. Государство-участнпк, ответственное за получеине гарантий в том, что ядерный материал будет защищен па уровнях, описанных в Приложении I, в соответствни с вышеизложеннымн пунктамн 1-3, определяет н заблаговременно уведомляет государства, через территорин которых иредиолагается транзитный провоз ядерпого матернала по суше или по виутреиним водиым путям или в чьи аэропорты или морские порты предполагается заход с ядерным материалом.

6. Ответственность за получение гарантнй, о которых говорится в пункте 1, может по взанмному согласию быть передана государству-участнику, выступающему в перевозке в качестве импортирующего государства.

7. Ничто в иастоящей статье не истолковывается как каким-либо образом затрагивающее территориальный суверенитет и юрисдикцию государства, включая суверенптет и юрисднкцию над его воздушным пространством и территориальным морем.

Статья 5. 1. Государства-участникн определяют свой центральный орган и пункт связи, ответственные за физическую защиту ядерного материала и за согласованные меры по возвращению н за ответные действия в случае любого незаконного перемещения, использования или изменения ядерного материала или в случае реальной угрозы такого действия, и иформируют об этом друг друга непосредственно или с помощью Международного агентства по атомной энергни.

2. В случае кражи, захвата путем грабежа или какого-либо другого незаконного захвата ядерного матернала или реальной угрозы таких действий государства-участники в соответствии со своим нацнональным законодательством обеспечивают максимальное сотруднпчество н оказывают помощь в возвращении и защите такого материала любому государству, которое обращается с подобной просьбой. В частностн:

a) Государство-участник нринимает соответствующие меры к тому, чтобы по возможности быстрее информировать другие государства, которых, по его мнению, это касается, относительно любой кражи, захвата путем грабежа или другого незаконного захвата ядерного материала нли реальной угрозы таких действий, а также информировать, когда это необходимо, международные органнзации.

b) Когда это необходнмо, заинтересованные государства-участники обмениваются информацией друг с другом илн с международными организацнями в целях обеспечения защиты находящегося под угрозой ядерного материала, проверки целостности транспортного контейнера или возвращения незаконно захваченного ядерпого материала н:

i) Координируют свон усилия по дипломатическнм и другнм согласованным каналам;

ii) Оказывают помощь, еслн она запрашнвается;

iii) Обеспечнвают возврат похнщенного илн пропавшего ядерного материала в результате вышеупомянутых событий.

Способы осуществления такого сотруднпчества определяются заинтересованными государствамн-участниками.

3. Государства-участники надлежащим образом сотрудничают и проводят консультации друг с другом, непосредственно илн с помощью международной организации, в целях получення рекомендаций относительно организации, эксплуатацни и улучшения систем физической защиты ядерного материала в процессе международной перевозкн.

Статья 6. 1. Государства-участники приннмают соответствующие меры, совместимые со своим национальным законодательством, для охраны секретности любой ннформации, которую они получают от другого государства-участнпка конфиденциально в силу положений настоящей Конвенцни или в результате участня в деятельности, проводимой в целях осу-

ществления настоящей Конвенцин. Если государства-участники предоставляют информацию международным организациям конфиденцнально, то приннмаются меры для обеспечення охраны секретности такой информации.

2. По условиям настоящей Конвенции от государств-участннков ие требуется предоставлять какую-лнбо информацию, которую они не имеют права распространять согласно национальному законодательству или которая может поставить под угрозу безопасность заинтересоваиного государства или физическую защиту ядерного материала.

Статья 7. 1. Преднамеренное совершение:

a) Без разрешения компетентных органов действия, такого, как получение, владение, нспользование, передача, видоизменение, уничтожение илн распыление ядерного материала, которое влечет за собой нли может повлечь смерть любого лица илн причиннть ему серьезное увечье, или причинить существенный ущерб собственности;

b) Кражи ядерного материала или его захвата путем грабежа;

c) Присвоения или получения обманным путем ядерного материала;

d) Действия, которое представляет собой требоваиие путем угрозы силой или прнменения снлы илн с помощью какой-либо другой формы запугнвания о выдаче ядерного материала;

e) Угрозы:

i) Использовать ядерный материал с целью повлечь смерть любого лица или причинить ему серьезное увечье, или причиннть значительный ущерб собственности, илн

ii) Совершить правоиарушение, указаниое в подпункте «*b*», с целью вынудить физнческое или юридическое лицо, международную организацию или государство совершить какое-лнбо действие илн воздержаться от него;

f) Попыткн совершнть какое-либо правонарушение, указанное в пунктах «*a*», «*b*» или «*c*»;

g) Действия, такого, как участие в каком-либо правонарушенни, указанном в пуиктах «*a*»-«*f*»,

являстся правонарушением, наказуемым каждым государством-участником в рамках своего национального законодательства.

2. Каждое государство-участиик прннимает соответствующие меры иаказания за совершенные правонарушения, перечнслеиные в настоящей статье, с учетом серьезностн этнх правонарушеиий.

Статья 8. 1. Каждое государство-участиик приннмает такие меры, какие могут оказаться необходимыми для установлеиня своей юрнсдикции в отношении правонарушений, указанных в статье 7, в следующнх случаях:

a) Когда правонарушенне совершено на территории этого государства или на борту корабля или самолета, зарегистрироваиных в этом государстве;

b) Когда предполагаемый правонарушитель является гражданнном этого государства.

2. Каждое государство-участиик приннмает также такне меры, какие могут оказаться необходимыми для распространения его юрисдикции на эти правонарушения в тех случаях, когда предполагаемый правонарушитель

находится на его территории и оно не выдает его в соответствии со статьей 11 ни одному из государств, упомянутых в пункте 1.

3. Настоящая Коивенция ие исключает любой уголовиой юрисдикции, осуществляемой в соответствии с национальным законодательством.

4. Кроме государств-участиков, упомянутых в пунктах 1 и 2, каждое государство-участиик может, в соответствин с международным правом, устанавливать свою юрисдикцию в отиошеиии правонарушений, изложенных в статье 7, когда оио выступает в перевозке ядерного материала в качестве экспортирующего или импортирующего государства.

Статья 9. Удостоверившись в наличии достаточиых на то осиований, государство-участник, иа территории которого находится предполагаемый правоиарушитель, принимает надлежащие меры, включая заключение нод стражу, в соответствии со своим национальным законодательством, для обеспечения его явки в суд или для обеспечения его выдачн. Государства, от которых требуется установлеиие юрисдикции в соответствии со статьей 8, и, когда это иеобходимо, все другие заинтересованные государства незамедлительио информируются о мерах, принятых в соответствии с иастоящей статьей.

Статья 10. Государство-участник, на территории которого находится предполагаемый правоиарушитель, если оно не выдает его, без каких-либо исключений и неоправданных задержек передает дело своим компетентиым оргаиам в целях уголовного преследования путем судебного разбирательства в соответствии с закоиодательством этого государства.

Статья 11. 1. Правонарушения, перечисленные в статье 7, рассматриваются как правонарушенння, связаиные с выдачей правонарушителей, включеиные в любое соглашение о выдаче, существующее между государствами-участниками. Государства-участникн обязуются включать эти правонарушения как правоиарушеиия, связанные с выдачей, во все последующие соглашеиия о выдаче, которые будут заключаться между ними.

2. Если государство-участник, обусловливающее выдачу правонарушителей существованнем такого соглашения, получает требованне о выдаче от другого государства-участника, с которым оно не связано соглашением о выдаче, оно может при желании рассматривать даниую Конвеицию в качестве юридической осиовы для выдачи в связи с такими нарушениями. На выдачу распространяются другие положенння, предусматриваемые закоиодательством государства, получившего требование.

3. Государства-участники, не обусловливающие выдачу правонарушителей существоваиием соглашеиия, призиают между собой упомяиутые правоиарушения как правонарушеиия, связаниые с выдачей, нодпадающие под положения, предусматриваемые законодательством государства, получнвшего требование.

4. Каждое из правоиарушеиий рассматривается, в целях выдачи, осуществляемой между государствами-участниками, как правонарушение, совершеииое не только в том месте, где оно произошло, ио также и на территории государств-участиков, от которых требуется нримеинть свою юрисдикцию в соответствии с пунктом 1 статьи 8.

Статья 12. Любому лицу, в отношении которого проводится судебное разбирательство в связи с любым из правонарушений, упомянутых в ста-

тье 7, гарантируется справедливое обращение на всех этапах судебного разбирательства.

Статья 13. 1. Государства-участники оказывают друг другу максимальное содействие в связи с уголовным судебиым разбнрательством, предпрннятым в отношении правонарушений, упомянутых в статье 7, включая предоставлеиие имеющихся в их распоряжепии доказательств, необходимых для такого судебпого разбирательства. Во всех случаях применяется законодательство государства, получившего просьбу о содействии.

2. Положения пункта 1 настоящей статьн не затрагивают обязательств по любому другому договору, двустороинему или мпогостороннему, который регулирует или будет регулировать, полностью или частично, взаимную помощь по уголовным делам.

Статья 14. 1. Каждое государство-участпик информирует депознтария о своих законах и постановлениях, которые касаются проведения в жизнь настоящей Конвенции. Депознтарий периодически направляет такую информацию всем государствам-участникам иастоящей Конвенции.

2. Государство-участник, в котором против предполагаемого правонарушителя начато уголовное преследование, по мере возможности в первую очередь уведомляет об окончательпом результате судебного разбнрательства непосредственно заинтересованиые государства. Государство-участник сообщает также об окопчательном решении депозитарию, который информирует все государства-участпики.

3. Если правонарушение касается ядерного материала, используемого в мирных целях во время его использованія, хранения или перевозкн внутри государства, а предполагаемый правопарушитель и ядерный материал остаются на территории государства-участника, на которой было совершепо правоиарушение, иичто в пастоящей Конвенции не будет истолковываться как требование к государству-участннку предоставлять ипформацию отиосительно уголовиого судебного разбирательства, вытекающего нз такого правонарушения.

Статья 15. Приложепия являются неотъемлемой частью настоящей Конвепции.

Статья 16. 1. По истеченни пяти лет со дня вступлеиия в силу настоящей Конвеиции депозитарий созывает конфереицию государств-участников по рассмотрению вопроса о выполнении настоящей Конвенции и о соответствии ее преамбулы, всей оперативпой части и Прнложений требованням существующей па данный момент снтуации.

2. В дальнейшем ие чаще одиого раза в нять лет большинство государств-участников Конвеиции может созывать последующие конфереиции с той же целью, обратнвшись с соответствующим предложением к депозитарию.

Статья 17. 1. В случае возникновеиия спора между двумя или несколькими государствами-участникамн относительио толкованиия или применения настоящей Копвенции такие государства-участники проводят совместные коисультации в целях урегулироваиия спора путем переговоров или любымн другими мирными способами урегулирования споров, приемлемыми для всех сторон в споре.

2. Любой спор подобного характера, который не может быть урегулироваи способами, указанными в пункте 1, по просьбе любой стороны,

участвующей в таком споре, передается в арбитраж или направляется в Междуиародный Суд для принятия решеиия. В случае передачи спора в арбитраж, если в течение шести месяцев с момента поступления просьбы стороны в споре не могут прийти к согласию относительио организации арбитражного разбнрательства, одна из сторон может просить Председателя Международного Суда или Геиерального секретаря Органнзации Объединенных Наций назначить одного или более арбитра. В случае противоречивых просьб сторон, участвующих в споре, обращение к Геперальному секретарю Организацни Объединеиных Наций имеет приоритет.

3. Любое государство-участник может во время подписаиня, ратификации, прииятия или одобреиия настоящей Конвенции или присоединения к ией заявить о том, что оно не считает себя связанным либо одной, либо обеими процедурами урегулнрованиия спора, предусмотренными в пункте 2. Другне государства-участннки не являются связаннымн какой-либо процедурой урегулирования снора, предусмотренной в пункте 2, в том, что касается государства-участннка, сделавшего оговорку в отношении этой процедуры.

4. Любое государство-участник, сделавшее оговорку в соответствин с пунктом 3, может в любое время снять эту оговорку путем уведомлеиия об этом депознтария.

Статья 18. 1. Настоящая Конвенция будет открыта для нодписания всеми государствами в Центральных учреждениях Международного агеитства по атомной энергии в Вене и в Центральных учрежденнях Организации Объединненных Наций в Нью-Йорке с 3 марта 1980 года до ее вступления в силу.

2. Настоящая Коивенция подлежнт ратнфнкацнн, прннятию или одобреиию государствами, подписавшнми ее.

3. После вступления в снлу настоящая Конвенция будет открыта для присоединення к ней всех государств.

4. *a*) Настоящая Конвенция открывается для подписания международными органнзацнями и региональными органнзацнями интеграцнонного илн иного характера или присоединения к ней этих органнзаций при условии, что любая такая организация состоит из суверенных государств и обладает компетенцией в области ведения переговоров, заключения и прнменения междуиародных соглашений по вопросам, охватываемым настоящей Конвенцией.

b) В вопросах, входящих в нх компетенцию, такие организации от своего собствеиного имепи осуществляют права и выполияют обязательства, которыми настоящая Конвенция иаделяет государства-участники.

c) Становясь участником настоящей Конвенцни, такая организация направляет депозитарию заявление, в котором указывается, какне государства являются ее членамн и какне статьи настоящей Конвеиции к ней не применяются.

d) Такая оргаиизация не раснолагает каким-лнбо голосом в дополнение к голосам ее государств-членов.

5. Документы о ратифнкацин, принятии, одобренни или присоединенин сдаются на хранение депозитарию.

Статья 19. 1. Настоящая Конвенция вступает в силу на тридцатый день после даты передачи на хранение депозитарию двадцать первого документа о ратификации, принятии или одобренни.

2. Для каждого государства, ратифицирующего, принимающего, одобряющего иастоящую Конвенцию или присоединяющегося к ней после даты передачи двадцать первого документа о ратификации, принятии или одобрении, Конвеиция вступает в силу на тридцатый день после передачи таким государством своего документа о ратификации, прниятии, одобрении или присоедииении.

Статья 20. 1. Без ущерба для статьи 16 государство-участник может предложить поправки к настоящей Коивенции. Предложениая поправка направляется депозитарию, который немедленио рассылает ее всем государствам-участиикам. Если большинство государств-участиików требует от депозитария созыва коиференции для рассмотреиия предложеиных поправок, то депозитарий приглашает все государства-участники на такую конференцию, которая открывается не раиее чем через тридцать дией после направления приглашеиий. Любая понравка, нринятая на конференции большиистом в две трети голосов государств-участников, незамедлительио рассылается депозитарием всем государствам-участникам.

2. Поправка вступает в силу для каждого государства-участиика, передающего на хранение документ о ратификации, прииятии или одобрении поправки, на тридцатый день после даты передачи двумя третями государств-участников своих документов о ратифнкации, принятин или одобрении на храиение депозитарию. После этого поправка вступает в силу для любого другого государства-участника в день передачи этим государством на хранение своего документа о ратификации, принятии или одобрении поправки.

Статья 21. 1. Любое государство-участник может деионсировать настоящую Конвенцию посредством письменного уведомления депозитария.

2. Денонсацня вступает в силу через сто восемьдесят дней после даты получения депозитарием уведомления.

Статья 22. Депозитарий незамедлительно уведомляет все государства:

a) О каждом нодписании настоящей Конвенции;

b) О каждой сдаче на храиеиие докумеита о ратификации, принятии, одобреиии или присоединении;

c) О любой оговорке или снятии такой оговорки в соответствии со статьей 17;

d) О любом заявлении, иаправленном любой организацией в соответствии с пунктом 4 «*c*» статьи 18;

e) О вступлении в силу иастоящей Конвенции;

f) О вступлении в силу любой нонравки к иастоящей Конвенции;

g) О любой деноисации, объявленной в соответствии со статьей 21.

Статья 23. Оригинал настоящей Коивеиции, тексты которой на английском, арабском, испаиском, китайском, русском и фраицузском языках являются равно аутентичными, сдается на хранение Генеральному директору Международиого агеитства по атомной энергии, который направляет заверениые копии его всем государствам.

В УДОСТОВЕРЕНИЕ ЧЕГО нижеподнисавшиеся, должным образом уполномочениые, подписали настоящую Конвеицию, открытую для подписаиия в Веие и Нью-Йорке 3 марта 1980 года.

ПРИЛОЖЕНИЕ I

Уровни физической защиты, применяемой при международной перевозке ядерного материала, классифицированного в Приложении II

1. Уровни фнзической защиты ядерного матернала в процессе хранения, связанного с международной перевозкой ядерного материала, включают:

a) Для материалов категории III — хранение в пределах зоны, доступ в которую контролируется;

b) Для материалов категории II — храиение в пределах зоны, иаходящейся под постояиным наблюдением охраиы илн электроиных приборов, окруженной физическим барьером с ограиичениым числом точек входа при соответствующем контроле, или в пределах любой зоиы с аиалогичным уровнем физической защиты;

c) Для материалов категории I — хранение в пределах защищеиной зоны, как она онределеиа выше для материалов категории II, доступ в которую, кроме того, разрешен только лицам, чья благонадежность установлена, и которая находится под наблюдеиием охраны, поддерживающей постоянную тесную связь с соответствующими силами ответных действий. Целью конкретных мер, приннмаемых в таких случаях, является обиаружеиие и предотвращеиие любого нападения, неразрешенного доступа илн неразрешенного изъятня материала.

2. Уровии физической защиты ядерного материала во время международной перевозки влючают:

a) Для материалов категории II и III — перевозка осуществляется с соблюдением снециальных мер нредосторожности, включая предварительную договоренность между отправителем, получателем и перевозчиком и предварительиое соглашение между фнзическими или юрндическими лицами, находящимися под юрисдикцией и руководствующимися правовыми актами экспортирующих и импортирующнх государств, которое определяет время, место и процедуры для нередачи ответствеииости при перевозке;

b) Для материалов категории I — неревозка осуществляется с соблюдением специальных мер предосторожностн, как это определеио выше для перевозки материалов категории II и III, н, кроме того, под ностоянным наблюдением охраны н в условиях, которые обеспечивают тесиую связь с соответствующими снламн ответных действий;

c) Для нриродиого ураиа в форме, отличной от формы руды или рудных остатков, защита перевозкн количеств, превышающих 500 килограммов, включает предварительное уведомлеиие о перевозке, в котором указывается вид транспорта, предполагаемое время прибытия и подтверждеиие о нолучеиин груза.

ПРИЛОЖЕНИЕ II

ТАБЛИЦА. КЛАССИФИКАЦИЯ ЯДЕРНОГО МАТЕРИАДА

Материал	*Форма*	*Категории*		
		I	*II*	*III*[c]
1. Плутоний[a]	Необлученный[b]	2 кг или более	Менее 2 кг, но более 500 г	500 г или меиее, но более 15 г
2. Уран-235	Необлучеиный[b]			
	— уран, обогащенный изотопом уран-235 от 20% или выше	5 кг или более	Менее 5 кг, но более 1 кг	1 кг или меиее, но более 15 г
	— уран, обогащеииый изотопом уран-235 от 10 до 20%		10 кг или более	Меиее 10 кг, но более 1 кг
	— уран с обогащеиием выше прнродного, но с содержанием изотопа уран-235 меиее 10%			10 кг или более
3. Уран-233	Необлученный[b]	2 кг или более	Меиее 2 кг, но более 500 г	500 г или меиее, но более 15 г
4. Облученное топливо			Обедненный или прнродный уран, торнй или слабообогащенное топливо (с содержанием делящихся изотонов менее 10%)[d, e]	

[a] Весь плутоннй, за исключением плутоння, изотопная концентрация которого превышает 80% по плутонню-238.

[b] Матернал, не облученный в реакторе, илн матернал, облученный в реакторе, но с уровнем облучения, равным илн менее 100 рад/ч на расстояиии одного метра без защиты.

[c] Количество, не подпадающее под категорню III, н прнродный уран следует защишать, исходя из соображений практической целесообразности.

[d] Хотя рекомендуется данный уровень защиты, государства могут, нсходя нз оценки конкретных обстоятельств, определить другую категорию фнзической защиты.

[e] Другое топлнво, которое до облучеиия входило, в завнсимости от первоначального состава делящегося материала, в категорию I или II, может быть нонижено по уровню пе более чем на одну категорню, если уровень излучения топлива превышает 100 рад/ч на расстоянии одного метра без защиты.

[For the signature pages, see p. 161 of this volume — Pour les pages de signature, voir p. 161 du présent volume.]

[SPANISH TEXT — TEXTE ESPAGNOL]

CONVENCIÓN SOBRE LA PROTECCIÓN FÍSICA DE LOS MATERIALES NUCLEARES

Los Estados Parte en la presente Convención,

Reconociendo el derecho de todos los Estados a desarrollar y emplear la energía nuclear con fines pacíficos y su legítimo interés en los beneficios potenciales que pueden derivarse de los usos pacíficos de la energía nuclear,

Convencidos de la necesidad de facilitar la cooperación internacional en los usos pacíficos de la energía nuclear,

Deseando prevenir los peligros que puede plantear el uso o apoderamiento ilegal de materiales nucleares,

Convencidos de que los delitos que puedan cometerse en relación con los materiales nucleares son motivo de grave preocupación y de que es necesario adoptar con urgencia medidas apropiadas y eficaces para asegurar la prevención, descubrimiento y castigo de tales delitos,

Convencidos de la necesidad de la cooperación internacional para poder establecer medidas efectivas para la protección física de los materiales nucleares, de conformidad con la legislación nacional de cada Estado Parte y con las disposiciones de la presente Convención,

Convencidos de que la presente Convención facilitará la transferencia segura de materiales nucleares,

Recalcando también la importancia de la protección física de los materiales nucleares cuando sean objeto de utilización, almacenamiento y transporte nacionales,

Reconociendo la importancia de la protección física eficaz de los materiales nucleares utilizados con fines militares, y en el entendimiento de que dichos materiales son y seguirán siendo objeto de una protección física rigurosa,

Han convenido lo siguiente:

Artículo 1. Para los efectos de la presente Convención:

a) Por "materiales nucleares" se entiende el plutonio, excepto aquél cuyo contenido en el isótopo plutonio-238 exceda del 80%, el uranio-233, el uranio enriquecido en los isótopos 235 o 233, el uranio que contenga la mezcla de isótopos presentes en su estado natural, pero no en forma de mineral o de residuos de mineral, y cualquier material que contenga uno o varios de los materiales citados;

b) Por "uranio enriquecido en los isótopos 235 o 233" se entiende el uranio que contiene los isótopos 235 o 233, o ambos, en cantidad tal que la razón de abundancia entre la suma de estos isótopos y el isótopo 238 sea mayor que la razón entre el isótopo 235 y el isótopo 238 en el estado natural;

c) Por "transporte nuclear internacional" se entiende la conducción de una consignación de materiales nucleares en cualquier medio de transporte que vaya a salir del territorio del Estado en el que la expedición tenga su origen, desde el momento de la salida desde la instalación del remitente en dicho Estado hasta el momento de la llegada a la instalación del destinatario en el Estado de destino final.

Artículo 2. 1. La presente Convención se aplicará a los materiales nucleares utilizados con fines pacíficos, cuando sean objeto de transporte nuclear internacional.

2. Con excepción de los artículos 3 y 4, y del párrafo 3 del artículo 5, la presente Convención se aplicará también a los materiales nucleares utilizados con fines pacíficos, cuando sean objeto de utilización, almacenamiento y transporte nacionales.

3. Independientemente de los compromisos que los Estados Parte hayan asumido explícitamente con arreglo a los artículos indicados en el párrafo 2 del presente artículo en lo que respecta a los materiales nucleares utilizados con fines pacíficos cuando sean objeto de utilización, almacenamiento y transporte nacionales, ninguna disposición de la presente Convención podrá interpretarse de modo que afecte a los derechos soberanos de un Estado con respecto a la utilización, almacenamiento y transporte nacionales de dichos materiales nucleares.

Artículo 3. Cada Estado Parte adoptará medidas apropiadas en el marco de su legislación nacional y de conformidad con el derecho internacional para asegurarse, en la mayor medida posible, de que, durante el transporte nuclear internacional, los materiales nucleares que se encuentren en su territorio, o a bordo de un buque o de una aeronave bajo su jurisdicción en tanto que dicho buque o dicha aeronave estén dedicados al transporte a ese Estado o desde ese Estado, quedan protegidos a los niveles descritos en el Anexo 1.

Artículo 4. 1. Los Estados Parte no exportarán ni autorizarán la exportación de materiales nucleares a menos que hayan recibido la seguridad de que los niveles de protección física descritos en el Anexo I se aplicarán a esos materiales durante el transporte nuclear internacional.

2. Los Estados Parte no importarán ni autorizarán la importación de materiales nucleares desde un Estado que no sea Parte en la presente Convención, a menos que hayan recibido la seguridad de que los niveles de protección física descritos en el Anexo I se aplicarán a esos materiales durante el transporte nuclear internacional.

3. Un Estado Parte no permitirá el tránsito por su territorio por tierra o vías acuáticas internas, ni a través de sus aeropuertos o de sus puertos marítimos, de materiales nucleares que se transporten entre Estados que no sean Parte en la presente Convención, a menos que el Estado Parte haya recibido la seguridad, en la medida de lo posible, de que los niveles de protección física descritos en el Anexo I se aplicarán a esos materiales nucleares durante el transporte nuclear internacional.

4. Los Estados Parte aplicarán en el marco de sus respectivas legislaciones nacionales los niveles de protección física descritos en el Anexo I a los materiales nucleares que se transporten de una región a otra del mismo Estado a través de aguas o espacio aéreo internacionales.

5. El Estado Parte que haya de recibir la seguridad de que los niveles de protección física descritos en el Anexo I se aplicarán a los materiales nucleares conforme a los párrafos 1 a 3, determinará cuáles son los Estados cuyo territorio se prevé que los materiales nucleares atravesarán por vía terrestre o por vías acuáticas internas, o en cuyos aeropuertos o puertos marítimos se prevé que entrarán, y lo notificará de antemano a dichos Estados.

6. La responsabilidad de obtener la seguridad mencionada en el párrafo 1 se puede transferir, por mutuo acuerdo, al Estado Parte que intervenga en el transporte en calidad de Estado importador.

7. Ninguna disposición del presente artículo podrá interpretarse de manera que afecte a la soberanía territorial y a la jurisdicción de un Estado, inclusive sobre su espacio aéreo y su mar territorial.

Artículo 5. 1. Los Estados Parte determinarán y comunicarán a los demás Estados Parte, directamente o por conducto del Organismo Internacional de Energía Atómica, cuál es su autoridad nacional y servicios a los que incumba la protección física de los materiales nucleares y la coordinación de las actividades de recuperación y de intervención en caso de retirada, utilización o alteración no autorizadas de materiales nucleares, o en caso de amenaza verosímil de uno de estos actos.

2. En caso de hurto, robo o cualquier otro apoderamiento ilícito de materiales nucleares, o en caso de amenaza verosímil de uno de estos actos, los Estados Parte, de conformidad con su legislación nacional, proporcionarán cooperación y ayuda en la mayor medida posible para la recuperación y protección de esos materiales a cualquier Estado que se lo pida. En particular:

a) Un Estado Parte adoptará medidas apropiadas para notificar tan pronto como sea posible a otros Estados que considere interesados todo hurto, robo u otro apoderamiento ilícito de materiales nucleares o amenaza verosímil de uno de estos actos, así como para notificarlo, cuando proceda, a las organizaciones internacionales.

b) Conforme proceda, los Estados Parte interesados cambiarán informaciones, entre ellos o con organizaciones internacionales, con miras a proteger los materiales nucleares amenazados, a verificar la integridad de los contenedores de transporte, o a recuperar los materiales nucleares objeto de apoderamiento ilícito y:

i) Coordinarán sus esfuerzos utilizando la vía diplomática y otros conductos convenidos;

ii) Prestarán ayuda, si se les pide;

iii) Asegurarán la devolución de los materiales nucleares que se hayan robado o que falten como consecuencia de los actos antes mencionados.

La manera de llevar a la práctica esta cooperación la determinarán los Estados Parte interesados.

3. Los Estados Parte cooperarán y se consultarán como proceda, directamente entre ellos o por conducto de organizaciones internacionales, con miras a obtener asesoramiento acerca del diseño, mantenimiento y perfeccionamiento de los sistemas de protección física de los materiales nucleares en el transporte internacional.

Artículo 6. 1. Los Estados Parte adoptarán las medidas apropiadas compatibles con su legislación nacional para proteger el carácter confidencial de toda información que reciban con ese carácter de otro Estado Parte en virtud de lo estipulado en la presente Convención o al participar en una actividad destinada a aplicar la presente Convención. Si los Estados Parte facilitan confidencialmente información a organizaciones internacionales, se adoptarán medidas para asegurarse de que el carácter confidencial de esa información queda protegido.

2. La presente Convención no exigirá a los Estados Parte que faciliten información alguna que no se les permita comunicar en virtud de la legislación nacional o cuya comunicación comprometa la seguridad del Estado de que se trate o la protección física de los materiales nucleares.

Artículo 7. 1. La comisión intencionada de:

a) Un acto que consista en recibir, poseer, usar, transferir, alterar, evacuar o dispersar materiales nucleares sin autorización legal, si tal acto causa, o es probable que cause, la muerte o lesiones graves a una persona o daños materiales sustanciales:

b) Hurto o robo de materiales nucleares;

c) Malversación de materiales nucleares o su obtención mediante fraude;

d) Un acto que consista en la exacción de materiales nucleares mediante amenaza o uso de violencia o mediante cualquier otra forma de intimidación;

e) Una amenaza de:

i) Utilizar materiales nucleares para causar la muerte o lesiones graves a una persona o daños materiales sustanciales;

ii) Cometer uno de los delitos mencionados en el apartado *b*) a fin de obligar a una persona física o jurídica, a una organización internacional o a un Estado a hacer algo o a abstenerse de hacer algo;

f) Una tentativa de cometer uno de los delitos mencionados en los apartados *a*), *b*) o *c*); y

g) Un acto que consista en participar en cualquiera de los delitos mencionados en los apartados *a*) a *f*),

será considerada como delito punible por cada Estado Parte en virtud de su legislación nacional.

2. Cada Estado Parte deberá considerar punibles los delitos descritos en el presente artículo mediante la imposición de penas apropiadas que tengan en cuenta la gravedad de su naturaleza.

Artículo 8. 1. Cada Estado Parte tomará las medidas que sean necesarias para establecer su jurisdicción sobre los delitos indicados en el artículo 7 en los siguientes casos:

a) Si el delito ha sido cometido en el territorio de ese Estado o a bordo de un buque o aeronave matriculado en ese Estado;

b) Si el presunto delincuente es nacional de ese Estado.

2. Cada Estado Parte tomará asimismo las medidas que sean necesarias para establecer su jurisdicción sobre dichos delitos en los casos en que el presunto delincuente se encuentre en su territorio y no proceda a su extradición, de conformidad con el artículo 11, a ninguno de los Estados mencionados en el párrafo 1.

3. La presente Convención no excluye ninguna jurisdicción penal ejercida de acuerdo con la legislación nacional.

4. Además de los Estados Parte mencionados en los párrafos 1 y 2, un Estado Parte que intervenga en el transporte nuclear internacional en tanto que Estado exportador o Estado importador de los materiales nucleares, puede establecer su jurisdicción, en términos compatibles con el derecho internacional, sobre los delitos enumerados en el artículo 7.

Artículo 9. El Estado Parte en cuyo territorio se encuentre el presunto delincuente, si considera que las circunstancias lo justifican, tomará las medidas apropiadas, inclusive la detención, de acuerdo con su legislación nacional, para asegurar su presencia a efectos de procesamiento o extradición. Las medidas tomadas en virtud del presente artículo se notificarán sin demora a los Estados que hayan de establecer la jurisdicción según el artículo 8 y, cuando proceda, a todos los demás Estados interesados.

Artículo 10. El Estado Parte en cuyo territorio se halle el presunto delincuente, si no procede a su extradición, someterá el caso a sus autoridades competentes, sin excepción alguna ni demora injustificada, a efectos del procesamiento, según los procedimientos que prevea la legislación de dicho Estado.

Artículo 11. 1. Los delitos indicados en el artículo 7 se considerarán incluidos entre los delitos que den lugar a extradición en todo tratado de extradición concertado entre Estados Parte. Los Estados Parte se comprometen a incluir dichos delitos como casos de extradición en todo tratado de extradición que concierten entre sí en el futuro.

2. Si un Estado Parte que subordine la extradición a la existencia de un tratado recibe una solicitud de extradición de otro Estado Parte con el cual no tiene tratado de extradición, podrá discrecionalmente considerar la presente Convención como la base jurídica necesaria para la extradición referente al delito. La extradición estará sujeta a las demás condiciones exigidas por el derecho del Estado requerido.

3. Los Estados Parte que no subordinen la extradición a la existencia de un tratado reconocerán los delitos como casos de extradición entre ellos, con sujeción a las condiciones exigidas por el derecho del Estado requerido.

4. A los efectos de la extradición entre Estados Parte, se considerará que cada uno de los delitos se ha cometido no solamente en el lugar donde ocurrió sino también en el territorio de los Estados Parte obligados a establecer su jurisdicción de acuerdo con el párrafo 1 del artículo 8.

Artículo 12. Toda persona respecto de la cual se sustancie un procedimiento en relación con cualquiera de los delitos previstos en el artículo 7 gozará de las garantías de un trato justo en todas las fases del procedimiento.

Artículo 13. 1. Los Estados Parte se prestarán la mayor ayuda posible en lo que respecta a todo procedimiento penal relativo a los delitos previstos en el artículo 7, inclusive el suministro de las pruebas necesarias para el procedimiento que obren en su poder. La ley del Estado requerido se aplicará en todos los casos.

2. Lo dispuesto en el párrafo 1 no afectará a las obligaciones que se derivan de cualquier otro tratado bilateral o multilateral que regule o pueda regular, en todo o en parte, lo relativo a la ayuda mutua en materia penal.

Artículo 14. 1. Cada Estado Parte informará al depositario acerca de las leyes y reglamentos que den vigencia a la presente Convención. El depositario comunicará periódicamente dicha información a todos los Estados Parte.

2. El Estado Parte en el que se procese al presunto delincuente comunicará, siempre que sea posible, el resultado final de la acción penal en primer lugar a los Estados directamente interesados. Dicho Estado Parte comunicará también el resultado final al depositario, quien informará en consecuencia a todos los Estados.

3. Cuando en un delito estén implicados materiales nucleares utilizados con fines pacíficos en su transporte, almacenamiento o utilización nacionales, y tanto el presunto delincuente como los materiales nucleares permanezcan en el territorio del Estado Parte en el que se cometió el delito, ninguna de las disposiciones de la presente Convención se interpretará en el sentido de que obligue a dicho Estado Parte a facilitar información acerca de los procedimientos penales incoados a raíz de dicho delito.

Artículo 15. Los Anexos de la presente Convención constituyen parte integrante de ella.

Artículo 16. 1. Cinco años después de que entre en vigor la presente Convención, el depositario convocará una conferencia de Estados Parte para que revisen su aplicación y vean si es adecuada, en lo que respecta al preámbulo, al conjunto de la parte dispositiva y a los anexos, a la luz de la situación que entonces prevalezca.

2. Posteriormente, a intervalos no menores de cinco años, la mayoría de los Estados Parte podrán obtener, presentando una propuesta a tal efecto al depositario, la convocatoria de nuevas conferencias con la misma finalidad.

Artículo 17. 1. En caso de controversia entre dos o más Estados Parte en la presente Convención con respecto a su interpretación o aplicación, dichos Estados Parte celebrarán consultas con el fin de solucionar la controversia mediante negociación o por cualquier otro medio pacífico de resolver controversias que sea aceptable para todas las partes en la controversia.

2. Toda controversia de esta naturaleza que no pueda ser resuelta en la forma prescrita en el párrafo 1 deberá, a petición de cualquiera de las partes en dicha controversia, someterse a arbitraje o remitirse a la Corte Internacional de Justicia para que decida. Si se somete una controversia a arbitraje y dentro de un plazo de seis meses a partir de la fecha de presentación de la solicitud de arbitraje las partes en la controversia no consiguen ponerse de acuerdo para organizarlo, cualquiera de ellas podrá pedir al Presidente de la Corte Internacional de Justicia o al Secretario General de las Naciones Unidas que nombre uno o más árbitros. En caso de que las partes en la controversia se hubieran dirigido a ambos, la solicitud de arbitraje dirigida al Secretario General de las Naciones Unidas tendrá prioridad.

3. Todo Estado Parte podrá declarar en el momento de la firma, ratificación, aceptación o aprobación de la presente Convención o de su adhesión a ella, que no se considera obligado por cualquiera o por ninguno de los procedimientos para la solución de controversias estipulados en el párrafo 2. Los demás Estados Parte no quedarán obligados por un procedimiento para la solución de controversias estipulado en dicho párrafo con respecto a un Estado Parte que haya formulado una reserva acerca de dicho procedimiento.

4. Un Estado Parte que haya formulado una reserva con arreglo al párrafo 3 podrá retirarla en cualquier momento notificándolo al depositario.

Artículo 18. 1. La presente Convención estará abierta a la firma de todos los Estados en la Sede del Organismo Internacional de Energía Atómica en Viena y en la Sede de las Naciones Unidas en Nueva York a partir del 3 de marzo de 1980, hasta que entre en vigor.

2. La presente Convención está sujeta a la ratificación, aceptación o aprobación de los Estados signatarios.

3. Después de su entrada en vigor, la presente Convención estará abierta a la adhesión de todos los Estados.

4. *a*) La presente Convención estará abierta a la firma o adhesión de las organizaciones internacionales y organizaciones regionales de carácter integrado o de otro carácter, siempre que dichas organizaciones estén constituidas por Estados soberanos y tengan competencia para negociar, concluir y aplicar acuerdos internacionales en las cuestiones a que se refiere la presente Convención.

b) En las cuestiones que sean de su competencia, dichas organizaciones, en su propio nombre, ejercitarán los derechos y cumplirán las obligaciones que la presente Convención atribuye a los Estados Parte.

c) Cuando pasen a ser Parte en la presente Convención, dichas organizaciones comunicarán al depositario una declaración indicando cuáles son sus Estados Miembros y qué artículos de la presente Convención no son aplicables a la organización.

d) Una organización de esta índole no tendrá ningún derecho de voto aparte y además de los que correspondan a sus Estados Miembros.

5. Los instrumentos de ratificación, aceptación, aprobación o adhesión se depositarán en poder del depositario.

Artículo 19. 1. La presente Convención entrará en vigor el trigésimo día a partir de la fecha de depósito del vigésimo primer instrumento de ratificación, aceptación o aprobación, en poder del depositario.

2. Para cada uno de los Estados que ratifiquen, acepten o aprueben la presente Convención o se adhieran a ella después de la fecha de depósito del vigésimo primer instrumento de ratificación, aceptación o aprobación, la presente Convención entrará en vigor el trigésimo día a partir de la fecha en que dicho Estado haya depositado su instrumento de ratificación, aceptación, aprobación o adhesión.

Artículo 20. 1. Sin perjuicio de lo dispuesto en el artículo 16, un Estado Parte podrá proponer enmiendas de la presente Convención. Las enmiendas propuestas se presentarán al depositario, el cual las comunicará inmediatamente a todos los Estados Parte. Si la mayoría de los Estados Parte pide al depositario que convoque una conferencia para examinar las enmiendas propuestas, el depositario invitará a todos los Estados Parte a asistir a tal conferencia, la cual comenzará no antes de que hayan transcurrido treinta días desde la fecha en que se hayan cursado las invitaciones. Toda enmienda que haya sido aprobada en la conferencia por mayoría de dos tercios de todos los Estados Parte la comunicará inmediatamente el depositario a todos los Estados Parte.

2. La enmienda entrará en vigor, para cada Estado Parte que deposite su instrumento de ratificación, aceptación o aprobación de la enmienda, el trigésimo día a contar desde la fecha en que dos tercios de los Estados Parte hayan depositado sus instrumentos de ratificación, aceptación o aprobación en poder del depositario. Posteriormente, la enmienda entrará en vigor para cualquier otro Estado Parte el día en que ese Estado Parte deposite su instrumento de ratificación, aceptación o aprobación de la enmienda.

Artículo 21. 1. Un Estado Parte podrá denunciar la presente Convención notificándolo por escrito al depositario.

2. La denuncia surtirá efecto transcurridos ciento ochenta días a partir de la fecha en que el depositario haya recibido la notificación.

Artículo 22. El depositario notificará prontamente a todos los Estados:

a) Cada firma de la presente Convención;

b) Cada depósito de un instrumento de ratificación, aceptación, aprobación o adhesión;

c) Cualquiera reserva que se haya formulado o se retire de conformidad con el artículo 17;

d) Cualquier comunicación que haga una organización de conformidad con el párrafo 4 *c*) del artículo 18;

e) La entrada en vigor de la presente Convención;

f) La entrada en vigor de cualquier enmienda de la presente Convención; y

g) Cualquier denuncia que se haga con arreglo al artículo 21.

Artículo 23. El original de la presente Convención, cuyos textos árabe, chino, español, francés, inglés y ruso son igualmente auténticos, se depositará en poder del

Director General del Organismo Internacional de Energía Atómica, quien enviará copias certificadas a todos los Estados.

EN FE DE LO CUAL los infrascritos, debidamente autorizados, han firmado la presente Convención, que se abre a la firma en Viena y Nueva York el día 3 de marzo de 1980.

ANEXO I

NIVELES DE PROTECCIÓN FÍSICA QUE HABRÁN DE APLICARSE DURANTE EL TRANSPORTE INTERNACIONAL DE MATERIALES NUCLEARES SEGÚN LA CLASIFICACIÓN DEL ANEXO II

1. Los niveles de protección física de los materiales nucleares durante su almacenamiento con ocasión del transporte nuclear internacional comprenderán las siguientes medidas:

a) Cuando se trate de materiales de la Categoría III, almacenamiento en una zona cuyo acceso esté controlado;

b) Cuando se trate de materiales de la Categoría II, almacenamiento en una zona sometida a constante vigilancia mediante personal de guarda o dispositivos electrónicos y rodeada por una barrera física con un número limitado de entradas adecuadamente controladas o en cualquier zona con un nivel equivalente de protección física;

c) Cuando se trate de materiales de la Categoría I, almacenamiento en una zona protegida, conforme se la define para los materiales de la Categoría II en el apartado anterior, a la cual, además, solo podrán tener acceso las personas cuya probidad se haya determinado, y que esté vigilada por personal de guarda que se mantenga en estrecha comunicación con equipos apropiados de intervención en caso de emergencia. Las medidas especificadas que se adopten en este sentido deberán tener por objeto la detección y prevención de todo asalto, acceso no autorizado o retirada no autorizada de materiales.

2. Los niveles de protección física de los materiales nucleares durante su transporte internacional comprenderán las siguientes medidas:

a) Cuando se trate de materiales de las Categorías II y III, el transporte tendrá lugar bajo precauciones especiales, inclusive arreglos previos entre el remitente, el destinatario y el transportista y arreglos previos entre las personas físicas o jurídicas sometidas a la jurisdicción y a las reglamentaciones de los Estados exportador e importador, con especificación del momento, lugar y procedimientos para la transferencia de la responsabilidad respecto del transporte;

b) Cuando se trate de materiales de la Categoría I, el transporte tendrá lugar bajo las precauciones especiales indicadas en el apartado anterior para el transporte de materiales de las Categorías II y III y, además, bajo la vigilancia constante de personal de escolta y en condiciones que aseguren una estrecha comunicación con equipos apropiados de intervención en caso de emergencia;

c) Cuando se trate de uranio natural que no esté en forma de mineral o de residuos de mineral, la protección durante el transporte de cantidades superiores a 500 kilogramos de U incluirá la notificación previa de la expedición, con especificación de la modalidad de transporte, momento previsto de la llegada y confirmación de haberse recibido la expedición.

ANEXO II

CUADRO. CLASIFICACIÓN DE LOS MATERIALES NUCLEARES EN CATEGORÍAS

Material	*Forma*	*Categoría*		
		I	*II*	*III*[c]
1. Plutonio[a]	No irradiado[b]	2 kg o más	Menos de 2 kg pero más de 500 g	500 g o menos pero más de 15 g
2. Uranio-235	No irradiado[b]			
	— Uranio con un enriquecimiento del 20% o superior en ^{235}U	5 kg o más	Menos de 5 kg pero más de 1 kg	1 kg o menos pero más de 15 g
	— Uranio con un enriquecimiento del 10% como mínimo pero inferior al 20% en ^{235}U	—	10 kg o más	Menos de 10 kg pero más de 1 kg
	— Uranio con un enriquecimiento superior al del uranio natural pero inferior al 10% en ^{235}U	—	—	10 kg o más
3. Uranio-233	No irradiado[b]	2 kg o más	Menos de 2 kg pero más de 500 g	500 g o menos pero más de 15 g
4. Combustible irradiado			Uranio empobrecido o natural, torio o combustible de bajo enriquecimiento (contenido fisionable inferior al 10%)[d, e]	

[a] Todo el plutonio excepto aquel cuyo contenido en el isótopo plutonio-238 exceda del 80%.

[b] Material no irradiado en un reactor o material irradiado en un reactor pero con una intensidad de radiación igual o inferior a 100 rads/hora a 1 metro de distancia sin mediar blindaje.

[c] Las cantidades de material que no correspondan a la Categoría III y el uranio natural deberán quedar protegidos de conformidad con prácticas prudentes de gestión.

[d] Aunque se recomienda este nivel de protección, queda al arbitrio de los Estados asignar una categoría diferente de protección física previa evaluación de las circunstancias que concurran en cada caso.

[e] Cuando se trate de otro combustible que en razón de su contenido original en materia fisionable esté clasificado en la Categoría I o II con anterioridad a su irradiación, se podrá reducir el nivel de protección física en una categoría cuando la intensidad de radiación de ese combustible exceda de 100 rads/hora a 1 metro de distancia sin mediar blindaje.

Angola:
Angola :
أنغـــــولا :
安哥拉：
Анголы:
Angola:

Argentina:
Argentine :
الارجنتيـــــن
阿根廷
Аргентины:
Argentina:

[J. C. M. BELTRAMINO][1]

Australia:
Australie :
أستراليـــــا
澳大利亚[2]
Австралии:
Australia:

[A. D. CAMPBELL]

Austria:
Autriche :
النمســـــا
奥地利
Австрии:
Austria:

F. HOESS

[1] See p. 179 of this volume for the texts of the reservations and declarations made upon signature — Voir p. 179 du présent volume pour les textes des réserves et déclarations faites lors de la signature.

[2] Names of signatories appearing between brackets were not legible and have been supplied by the International Atomic Energy Agency — Les noms des signataires donnés entre crochets étaient illisibles et ont été fournis par l'Agence internationale de l'énergie atomique.

Belgium:
Belgique :
بلجيكـــــــا
比利时：
Бельгии:
Bélgica:

[L. SMOLDEREN]

Benin:
Bénin :
بنيـــــن
贝宁
Бенина:
Benin:

Botswana:
Botswana :
بتسـوانـــة
博茨瓦纳
Ботсваны:
Botswana:

Brazil:
Brésil :
البرازيـــــــل
巴西
Бразилии:
Brasil:

[P. R. BARTHEL-ROSA]
Ad referendum National Congress[1]

[1] *Ad referendum* Congrès national.

Bulgaria:
Bulgarie :
بلغاريا
保加利亚
Болгарии:
Bulgaria:

[S. D. GEORGIEV][1]

Burma:
Birmanie :
بورما
缅甸
Бирмы:
Birmania:

Canada:
Canada :
كندا
加拿大
Канады:
Canadá:

[M. COPITHORNE]

Cape Verde:
Cap-Vert :
جزيرة الرأس الاخضر
佛得角
Островов Зеленого Мыса:
Cabo Verde:

[1] See p. 179 of this volume for the texts of the reservations and declarations made upon signature — Voir p. 179 du présent volume pour les textes des réserves et déclarations faites lors de la signature.

Czechoslovakia:
Tchécoslovaquie :

تشيكوسلوفاكيا

捷克斯洛伐克

Чехословакии:
Checoslovaquia:

[E. KEBLUŠEK][1]

Democratic Kampuchea:
Kampuchea démocratique :

كمبوديا الديمقراطية

民主柬埔寨

Демократической Кампучии:
Kampuchea Democrética:

Denmark:
Danemark :

الدانمارك

丹麦

Дании:
Dinamarca:

[J. STENBAEK HANSEN]

Djibouti:
Djibouti :

جيبوتي

吉布提

Джибути:
Djibouti:

[1] See p. 179 of this volume for the texts of the reservations and declarations made upon signature — Voir p. 179 du présent volume pour les textes des réserves et déclarations faites lors de la signature.

Dominica:
Dominique :
دومينكـــــــا

多米尼加：
Доминика:
Dominica:

Dominican Republic:
République dominicaine :
جمهورية الدومينكـان:
多米尼加共和国
Доминнканская Республика:
República Dominicana:

[J. J. GARCIA]

Ecuador:
Equateur :
اكـــــوادور

厄瓜多尔：
Эквадора:
Ecuador:

[M. A. ALBORNOZ]
Ambassador[1]

Finland:
Finlande :
فلنـــــــدا:

芬兰：
Финляндии:
Finlandia:

[B. O. ALHOLM]

[1] Ambassadeur.

France:
France :
فرنسا :
法国：
Франции:
Francia:

[W. DE PEYSTER][1]
Sous réserve de ratification avec les réserves exprimées dans la note ci-jointe en date de ce jour[2].

German Democratic Republic:
République démocratique allemande :
جمهورية المانيا الديمقراطية :
德意志民主共和国：
Германской Демократической Республики:
República Democrática Alemana:

[G. SITZLACK][1]

Germany, Federal Republic of:
Allemagne, République fédérale d' :
جمهورية المانيا الاتحادية :
德意志联邦共和国：
Германии, Федеративной Республики:
Alemania, República Federal de:

[J. HOFFMAN]

Ghana:
Ghana :
غانا :
加纳：
Гана:
Ghana:

[1] See p. 179 of this volume for the texts of the reservations and declarations made upon signature — Voir p. 179 du présent volume pour les textes des réserves et déclarations faites lors de la signature.
[2] Subject to ratification with reservations expressed in the note herewith dated as today.

Greece:
Grèce :
اليونان
希腊：
Греция:
Grecia:

[G. P. KAPSAMBELIS]

Grenada:
Grenade :
غرينادا :
格林纳达：
Гренада:
Granada:

Guatemala:
Guatemala :
غواتيمالا
危地马拉：
Гватемала:
Guatemala:

[J. F. GONZALES NÁJERA]

Guyana:
Guyane :
غويانة
圭亚那：
Гайана:
Guyana:

Haiti:
Haïti :
هايتي
海地：
Гаити:
Haití:

[G. COLIMON]

Hungary:
Hongrie :

المجر (هنغاريا) :

匈牙利：

Венгрии:
Hungría:

[Z. FODOR][1]

Iceland:
Islande :

إيسلاندا :

冰岛：

Исландии:
Islandia:

India:
Inde :

الهند :

印度：

Индии:
India:

Indonesia:
Indonésie :

إندونيسيا :

印度尼西亚：

Индонезии:
Indonesia:

[ARTATI SURDIDJO]

[1] See p. 179 of this volume for the texts of the reservations and declarations made upon signature — Voir p. 179 du présent volume pour les textes des réserves et déclarations faites lors de la signature.

Ireland:
Irlande :

ايرلنـــــد :

爱尔兰：

Ирландии:
Irlanda:

[T. O'SULLIVAN]

Israel:
Israël :

إســـرائيـــل :

以色列：

Израиля:
Israel:

[S. KATZ][1]

Italy:
Italie :

إيطاليـــا :

意大利：

Италии:
Italia:

[L. M. FONTANA GIUSTI][1]
Avec les réserves dont à la note 1788[2].

Ivory Coast:
Côte-d'Ivoire :

ساحل العـــاج :

象牙海岸：

Берега Слоиовой Кости:
Costa de Marfil:

[1] See p. 179 of this volume for the texts of the reservations and declarations made upon signature — Voir p. 179 du présent volume pour les textes des réserves et déclarations faites lors de la signature.
[2] With reservations as in note 1788.

Liechtenstein:
Liechtenstein :
ليشتنشتـــــايـــــن
列支敦士登
Лихтенштейна:
Liechtenstein:

[T. WERNLY]

Luxembourg:
Luxembourg :
لوكسنبورغ
卢森堡
Люксембурга:
Luxemburgo:

[E. MOLITOR]

Mongolia:
Mongolie :
منغـــــوليـــــا
蒙古
Монголии:
Mongolia:

[GENDENGIIN NYAMDOO][1]
1986.01.23

Morocco:
Maroc :
المغـــــرب
摩洛哥
Марокко:
Marruecos:

[M. MRANI ZENTAR]
Le 25/7/1980

[1] See p. 179 of this volume for the texts of the rescrvations and declarations made upon signature — Voir p. 179 du présent volume pour les textes des réserves et déclarations faitcs lors de la signature.

Nepal:
Népal :
نيبـــــال
尼泊尔
Непала:
Nepal:

Netherlands:
Pays-Bas :
هولنـــــدة
荷兰
Нидерландов:
Países Bajos:

[P. J. HANSEN]

Niger:
Niger :
النيجـــــر
尼日尔
Нигера:
Niger:

[M. SANDI YACOUBA]

Nigeria:
Nigéria :
نيجـــــيريـــــا
尼日利亚
Нигерии:
Nigeria:

Norway:
Norvège :
النـــــرويـــــج
挪威
Норвегии:
Noruega:

[E. F. OFSTAD]

Oman:
Oman :
عمـــــــان
阿曼
Омана:
Omán:

Pakistan:
Pakistan :
الباكستـــــان
巴基斯坦
Пакистан:
Pakistán:

Panama:
Panama :
پـــانـــامـــه
巴拿马
Панама:
Panamá:

[E. KOREF]

Papua New Guinea:
Papouasie-Nouvelle-Guinée :
بـابـوا غـينـيـا الـجـديدة
巴布亚新几内亚
Папуа Новой Гвинеи:
Papua Nueva Guinea:

Paraguay:
Paraguay :
پراغـــــوایی
巴拉圭
Парагвая:
Paraguay:

[L. G. ARI]

Peru:
Pérou :

بيـــــرو

秘鲁

Перу:
Perú:

Philippines:
Philippines :

الفلبيـــــن

菲律宾

Филиппии:
Filipinas:

[D. L. SIAZON Jr.]

Poland:
Pologne :

پولنـــــده

波兰

Польши:
Polonia:

[F. ADAMKIEWICZ][1]

Portugal:
Portugal :

البـــــرتغـــــال

葡萄牙

Португалии:
Portugal:

[S. CASTELLO-BRANCO]

[1] See p. 179 of this volume for the texts of the reservations and declarations made upon signature — Voir p. 179 du présent volume pour les textes des réserves et déclarations faites lors de la signature.

Qatar:
Qatar :

قطـــــــر

卡塔尔

Катара:
Qatar:

Republic of Korea:
République de Corée :

جمهورية كوريـــــــــا

大韩民国

Корейской Республики:
República de Corea:

[MYUNG WON SHIM][1]

Romania:
Roumanie :

رومـــانيـــــا

罗马尼亚

Румынии:
Rumania:

[O. GROZA][1]

Avec une réserve à l'article 17 et une déclaration sur l'article 18, point 4 (la note n° 1772 du 23 décembre 1980)[2].

Rwanda:
Rwanda :

روانـــــــدا

卢旺达

Руанды:
Rwanda:

[1] See p. 179 of this volume for the texts of the reservations and declarations made upon signature — Voir p. 179 du présent volume pour les textes des réserves et déclarations faites lors de la signature.

[2] With a reservation to article 17 and a declaration regarding article 18 (4) (Note No. 1772 of 23 December 1980).

South Africa:
Afrique du Sud :

جنوب افريقيا

南非

Южной Африки:
Sudáfrica:

[W. R. RETIEF][1]

Spain:
Espagne :

اسبانيا

西班牙

Испании:
España:

[E. S. DE PUGA Y VILLEGAS][1]
Con una reserva al párrafo 3° del artículo 17 según el texto mismo de poder de esta firma[2].
7 de abril 1986[3]

Sweden:
Suède :

السويد

瑞典

Швеции:
Suecia:

[C. WOLLIN]

Switzerland:
Suisse :

سويسرا

瑞士

Швейцарии:
Suiza:

[T. WERNLY]

[1] See p. 179 of this volume for the texts of the reservations and declarations made upon signature — Voir p. 179 du présent volume pour les textes des réserves et déclarations faites lors de la signature.
[2] This signature is accompanied by a reservation to article 17, paragraph 3, of the text of the document conferring full powers on the signatory — La présente signature est assortie d'une réserve au paragraphe 3 de l'article 17 au texte de l'acte conférant pleins pouvoirs au signataire.
[3] 7 April 1986 — 7 avril 1986.

Tunisia:
Tunisie :

تونس

突尼斯

Тунис:
Túnez:

Turkey:
Turquie :

تركيا

土耳其

Турцнн:
Turquía:

[E. BARUTÇU][1]

Ukrainian Soviet Socialist Republic:
République socialiste soviétique d'Ukraine :

جمهورية اوكرانيا السوفييتية

乌克兰苏维埃社会主义共和国

Украннской Советской Социалистической Республики:
República Socialista Soviética de Ucrania:

Union of Soviet Socialist Republics:
Union swa Républiques socialistes soviétiques :

اتحاد الجمهوريات السوفييتية

苏维埃社会主义共和国联盟

Союза Советских Социалнстнческих Республик:
Unión de Repúblicas Socialistas Soviéticas:

[O. CHLESTOW][1]
С оговоркой[2].

[1] See p. 179 of this volume for the texts of the reservations and declarations made upon signature — Voir p. 179 du présent volume pour les textes des réserves et déclarations faites lors de la signature.
[2] With reservation — Avec réserve.

United Arab Emirates:
Emirats arabes unis :

الامارات العربية المتحدة

阿拉伯联合酋长国

Объединенных Арабских Эмиратов:
Emiratos Árabes Unidos:

United Kingdom of Great Britain and Northern Ireland:
Royaume-Uni de Grande-Bretagne et d'Irlande du Nord :

المملكة البريطانية المتحدة و ايرلندة الشمالية

大不列颠及北爱尔兰联合王国

Соединенного Королевства Великобритании
и Северной Ирландии:
Reino Unido de Gran Bretaña e Irlanda del Norte:

[R. I. T. CROMARTIE]

United States of America:
Etats-Unis d'Amérique :

الولايات المتحدة الامريكية

美利坚合众国

Соединеиные Штаты Америки:
Estados Unidos de América:

[R. KIRK]
[R. BETTAUER]

Upper Volta:
Haute-Volta :

فولتا العليا

上沃尔特

Верхняя Вольта:
Alto Volta:

Yugoslavia:
Yougoslavie :

يوغسلافيا

南斯拉夫

Югославии:
Yugoslavia:

[N. PRIBIĆEVIĆ]

Zaire:
Zaïre :

زائيـــــــــر

扎伊尔

Заира:
Zaire:

European Atomic Energy Community:
Communauté Européenne de l'énergie atomique :

الاتحاد الأوروبي للطاقة الذرية

欧洲原子能共同体

Европейского Сообщества по Атомной Энергии:
Comunidad Europea de Energía Atómica:

[G. SCHUSTER][1]

[1] See p. 179 of this volume for the texts of the reservations and declarations made upon signature — Voir p. 179 du présent volume pour les textes des réserves et déclarations faites lors de la signature.

RESERVATIONS AND DECLARATIONS MADE UPON SIGNATURE

RÉSERVES ET DÉCLARATIONS FAITES LORS DE LA SIGNATURE

ARGENTINA

[SPANISH TEXT — TEXTE ESPAGNOL]

"De acuerdo con lo prescripto en el párrafo 3 del artículo 17, la República Argentina no se considera obligada por ninguno de los procedimientos de solución de controversias establecidos en el artículo 17, párrafo 2, de la Convención."

[TRANSLATION][1]

In accordance with the provision of Article 17.3, the Republic of Argentina does not consider itself bound by any of the arbitration procedures laid down in Article 17.2 of the Convention.

ARGENTINE

[TRADUCTION][1]

La République argentine, conformément au paragraphe 3 de l'article 17, ne se considère pas liée par l'une quelconque des procédures de règlement des différends énoncées au paragraphe 2 de l'article 17 de la Convention.

BULGARIA

[BULGARIAN TEXT — TEXTE BULGARE]

" . . . Народна република България не се счита обвързана с параграф 2 на член 17 от Конвенцията."

[TRANSLATION][1]

. . . the People's Republic of Bulgaria does not consider itself bound by Article 17, paragraph 2, of the said Convention.

BULGARIE

[TRADUCTION][1]

. . . la République populaire de Bulgarie ne se considère pas liée au paragraphe 2, de l'Article 17 de ladite Convention.

CZECHOSLOVAKIA

[CZECH TEXT — TEXTE TCHÈQUE]

". . . svým zmocněncem a uděluji mu plnou moc, aby podepsal shora uvedenou Úmluvu s výhradou ratifikace a s výhradou k článku 17 odstavec 2, podle článku 17 odstavec 3, Úmluvy."

[TRANSLATION][1]

. . . subject to ratification and subject to Article 17, paragraph 2, under Article 17, paragraph 3 of the Convention.

TCHÉCOSLOVAQUIE

[TRADUCTION][1]

. . . sous réserve de ratification et sous réserve du paragraphe 2 de l'article 17, en application du paragraphe 3 de l'article 17 de la Convention.

[1] Translation supplied by the International Atomic Energy Agency.

[1] Traduction fournie par l'Agence internationale de l'énergie atomique.

FRANCE

[TRANSLATION[1] — TRADUCTION[2]]

Recalling its statement contained in document CPNM/90* of 25 October 1979, the French Government declares that the jurisdiction referred to in Article 8, paragraph 4 may not be invoked against it, since the criterion of jurisdiction based on involvement in international nuclear transport as the exporting or importing State is not expressly recognized in international law and is not provided for in French national legislation.

In accordance with Article 17, paragraph 3, France declares that it does not accept the competence of the International Court of Justice in the settlement of the disputes referred to in paragraph 2 of this article, nor that of the President of the International Court of Justice to appoint one or more arbitrators.

GERMAN DEMOCRATIC REPUBLIC

"The German Democratic Republic declares, in accordance with paragraph 3 of Article 17 of the Convention, that it does not consider itself bound by the dispute settlement procedures provided for in paragraph 2 of Article 17."

FRANCE

« Se référant à sa déclaration contenue dans le document CPNM/90* du 25 octobre 1979, le Gouvernement français déclare que la compétence prévue à l'article 8, paragraphe 4, ne peut lui être opposée, le critère de compétence fondé sur la participation à un transport nucléaire international en tant qu'Etat importateur ou exportateur de matières nucléaires n'étant pas expressément reconnu par le droit international et n'étant pas prévu par sa législation interne.

En application de l'article 17, paragraphe 3, la France déclare qu'elle n'accepte pas la compétence de la Cour internationale de Justice pour statuer sur le différends visés au paragraphe 2 de cet article, ni celle du Président de la Cour internationale de Justice pour procéder à la désignation d'un ou plusieurs arbitres. » .

RÉPUBLIQUE DÉMOCRATIQUE ALLEMANDE

[TRADUCTION[1] — TRANSLATION[2]]

La République démocratique allemande déclare, conformément au paragraphe 3 de l'article 17 de la Convention, qu'elle ne se considère pas liée par les procédures de règlement des différends énoncées au paragraphe 2 de l'article 17.

* The French statement regarding Article 6 *bis* (document CPNM/87) reads: ". . . This provision introduces new elements to the field of criminal jurisdiction, necessitating a thorough examination of their legal implications. . . . " (document CPNM/90)

[1] Translation supplied by the International Atomic Energy Agency.
[2] Traduction fournie par l'Agence internationale de l'énergie atomique.

* La déclaration française à propos de l'article 6 *bis* (référence : document CPNM/87) est rédigée comme suit : « . . . Cette disposition apporte en effet des éléments nouveaux dans le domaine de la compétence pénale, qui nécessitent un examen approfondi en ce qui concerne leurs implications juridiques. . . . »

[1] Traduction fournie par l'Agence internationale de l'énergie atomique.
[2] Translation supplied by the International Atomic Energy Agency.

[TRANSLATION][1]

. . . The Hungarian People's Republic does not consider itself bound by Article 17, paragraph 2, of the Convention, which provides that 'any dispute of this character which cannot be settled in the manner prescribed in paragraph 1 shall, at the request of any party to such dispute, be submitted to arbitration or referred to the International Court of Justice for decision'.

ISRAEL

"In accordance with Article 17, paragraph 3, Israel declares that it does not consider itself bound by the dispute settlement procedures provided for in paragraph 2 of Article 17."

ITALY

"1) *In connection with Article 4.2*

"Italy considers that if assurances as to the levels of physical protection described in annex I have not been received in good time the importing state party may take appropriate bilateral steps as far as practicable to assure itself that the transport will take place in compliance with the aforesaid levels.

"2) *In connection with Article 10*

"The last words 'through proceedings in accordance with the laws of the state' are to be considered as referring to the whole Article 10.

[1] Translation supplied by the International Atomic Energy.

[TRADUCTION][1]

La République populaire hongroise ne se considère pas liée par le paragraphe 2 de l'article 17 de la Convention suivant lequel « tout différend de cette nature qui ne peut être réglé de la manière prescrite au paragraphe 1 est, à la demande de toute partie à ce différend, soumis à arbitrage ou renvoyé à la Cour internationale de Justice pour décision ».

ISRAËL

[TRADUCTION[1] — TRANSLATION[2]]

En application du paragraphe 3 de l'article 17, Israël déclare qu'il ne se considère pas lié par les procédures de règlement des différends énoncées au paragraphe 2 de l'article 17.

ITALIE

[TRADUCTION[1] — TRANSLATION[2]]

1) *A propos du paragraphe 2 de l'article 4*

L'Italie estime que si des assurances quant aux niveaux de protection physique décrites à l'annexe I ne sont pas reçues à temps, l'Etat partie importateur peut prendre dans toute la mesure du possible des mesures bilatérales appropriées pour s'assurer que le transport aura lieu conformément aux niveaux susmentionnés.

2) *A propos de l'article 10*

Les derniers mots « selon une procédure conforme à la législation dudit Etat » doivent être considérés comme se rapportant à l'article 10 tout entier.

[1] Traduction fournie par l'Agence internationale de l'énergie atomique.
[2] Translation supplied by the International Atomic Energy Agency.

"Italy considers that international co-operation and assistance for physieal protection and recovery of nuclear materials as well as criminal rules and extradition will apply also to the domestic use, storage and transport of nuclear material used for peaceful purposes. Italy also considers that no provision contained in this convention shall be interpreted as precluding the possibility to widen the scope of the convention at the review conference foreseen in Article 16."

L'Italie considère que la coopération et l'assistance internationales en vue de la protection physique et de la récupération de matières nucléaires ainsi que les règles de droit pénal et la procédure d'extradition s'appliquent aussi à l'utilisation, au stockage et au transport sur le territoire national des matières nucléaires utilisées à des fins pacifiques. L'Italie considère en outre qu'aucune disposition de la Convention ne doit être interprétée comme excluant un élargissement éventuel de la portée de la Convention par la Conférence des Parties prévue à l'article 16.

MONGOLIA

MONGOLIE

[MONGOLIAN TEXT — TEXTE MONGOL]

«Бугд Найрамдах Монгол Ард Улс Конвенцийг тайлбарлах, даган мердех талаар гарсан маргааныг маргаанд оролцогч талуудын аль нэгний хусэлтээр хендленгийн шуухэд буюу олон улсын шуухэд шилжуулэхээр Конвенцийн 17 дугаар зуйлийн 2 дугаарт заасныг еертее холбогдолгуй гэж узэж байна».

[TRANSLATION][1]

". . . does not consider itself bound by the provisions of paragraph 2 Article 17 of the Convention, whereby disputes arising out of the interpretation or application of the Convention could be submitted to arbitration or referred to the International Court of Justice for decision at the request of any party to the dispute."

[TRADUCTION][1]

. . . ne s'estime pas liée par les dispositions du paragraphe 2 de l'article 17, selon lesquelles tout différend concernant l'interprétation ou l'application de la Convention est, à la demande de toute partie à ce différend, soumis à arbitrage ou renvoyé à la Cour internationale de Justice pour décision.

POLAND

POLOGNE

[TRANSLATION[1] — TRADUCTION[2]]

The Polish People's Republic does not consider itself bound by the procedure for settlement of disputes laid down in Article 17.2 of the Convention.

« La République populaire de Pologne ne se considère pas liée par la procédure de règlement des différends énoncée au paragraphe 2 de l'article 17 de la Convention. »

REPUBLIC OF KOREA

RÉPUBLIQUE DE CORÉE

". . . the Government of the Republic of Korea does not consider itself bound by the dispute settlement procedures provided for in Paragraph 2 of Article 17."

[TRADUCTION[1] — TRANSLATION[2]]

. . . le Gouvernement de la République de Corée ne se considère pas lié par les procédures de règlement des différends énoncées au paragraphe 2 de l'article 17.

[1] Translation supplied by the International Atomic Energy Agency.
[2] Traduction fournie par l'Agence internationale de l'énergie atomique.

[1] Traduction fournie par l'Agence internationale de l'énergie atomique.
[2] Translation supplied by the International Atomic Energy Agency.

ROMANIA

[TRANSLATION[1] — TRADUCTION[2]]

The Socialist Republic of Romania declares that it does not consider itself bound by the provisions of Article 17, paragraph 2, of the Convention on the Physical Protection of Nuclear Material, which state that any dispute concerning the interpretation or application of the Convention which cannot be settled by negotiation or by any other peaceful means of settling disputes shall, at the request of any party to such dispute, be submitted to arbitration or referred to the International Court of Justice for decision.

The Socialist Republic of Romania considers that such disputes can be submitted to arbitration or to the International Court of Justice only with the consent of all parties to the dispute in each individual case.

In signing the Convention on the Physical Protection of Nuclear Material, the Socialist Republic of Romania declares that, in its interpretation, the provisions of Article 18, paragraph 4, refer exclusively to organizations to which the Member States have transferred competence to negotiate, conclude and apply international agreements on their behalf and to exercise the rights and fulfil the responsibilities entailed by such agreements including the right to vote.

ROUMANIE

« La République socialiste de Roumanie déclare qu'elle ne se considère pas liée par les dispositions du paragraphe 2 de l'article 17 de la Convention sur la protection physique des matières nucléaires suivant lesquelles tout différend concernant l'interprétation ou l'application de la Convention qui ne peut pas être réglé par voie de négociation ou par tout autre moyen de règlement pacifique des différends, à la demande de toute partie au différend, sera soumis à arbitrage ou renvoyé à la Cour internationale de Justice pour décision.

La République socialiste de Roumanie estime que de pareils différends pourraient être soumis à arbitrage ou à la Cour internationale de Justice seulement avec le consentement de toutes les parties en litige pour chaque cas séparément.

En signant la Convention sur la protection physique des matières nucléaires, la République socialiste de Roumanie déclare que, selon son interprétation, les dispositions de l'article 18, point 4, se réfèrent en exclusivité à des organisations auxquelles les Etats Membres ont transféré la compétence pour négocier, conclure et appliquer en leur propre nom des accords internationaux et pour exercer les droits et obligations dérivant desdits accords, y compris le droit de vote. »

SOUTH AFRICA

"In accordance with Article 17, paragraph 3, the Republic of South Africa declares that it does not consider itself bound by the dispute settlement procedures provided for in paragraph 2 of Article 17."

AFRIQUE DU SUD

[TRADUCTION[1] — TRANSLATION[2]]

Conformément au paragraphe 3 de l'Article 17, la République d'Afrique du Sud déclare qu'elle ne se considère pas liée par les procédures de règlement des différends visées au paragraphe 2 de l'Article 17.

[1] Translation supplied by the International Atomic Energy Agency.

[1] Traduction fournie par l'Agence internationale de l'énergie atomique.

[2] Translation supplied by the International Atomic Energy Agency.

SPAIN

[SPANISH TEXT — TEXTE ESPAGNOL]

"... de conformidad con el párrafo 3 del artículo 17 de la Convención, que no se considera obligado por el procedimiento para la solución de controversias estipulado en el párrafo 2° del citado artículo 17."

[TRANSLATION][1]

... in accordance with paragraph 3 of article 17 of the Convention, Spain does not consider itself bound by the procedure for the settlement of disputes stipulated in paragraph 2 of Article 17.

ESPAGNE

[TRADUCTION][1]

... conformément au paragraphe 3 de l'article 17 de la Convention, ne se considère pas liée par la procédure de règlement des différends énoncée au paragraphe 2 dudit article 17.

TURKEY

"Turkey, in accordance with Article 17, paragraph 3, of the Convention does not consider itself bound by Article 17, paragraph 2, of the Convention."

TURQUIE

[TRADUCTION[1] — TRANSLATION[2]]

En application du paragraphe 3 de l'article 17 de la Convention, la Turquie déclare qu'elle ne se considère pas liée par le paragraphe 2 de l'article 17 de la Convention.

UNION OF SOVIET SOCIALIST REPUBLICS

[RUSSIAN TEXT — TEXTE RUSSE]

«Союз Советскнх Социалистических Республнк не счнтает себя связанным положеинями пуикта 2 статьи 17 Конвенции о том, что любой спор относительно толкованпя или прнмеиения настоящей Конвенцин должен передаваться в арбитраж нли направляться в Международный суд по просьбе любой стороны, участвующей в таком споре».

[TRANSLATION][1]

The Union of Soviet Socialist Republics does not consider itself bound by the provisions of Article 17, paragraph 2, of the Convention that any dispute concerning the interpretation or application of the Convention shall be submitted to arbitration or referred to the International Court of Justice at the request of any party to such dispute.

UNION DES RÉPUBLIQUES SOCIALISTES SOVIÉTIQUES

[TRADUCTION][1]

L'Union des Républiques socialistes soviétiques ne se considère pas liée par les dispositions du paragraphe 2 de l'article 17 de la Convention suivant lesquelles tout différend concernant l'interprétation ou l'application de la Convention est, à la demande de toute partie à ce différend, soumis à arbitrage ou renvoyé à la Cour internationale de Justice.

[1] Translation supplied by the International Atomic Energy Agency.

[1] Traduction fournie par l'Agence internationale de l'énergie atomique.

[2] Translation supplied by the International Atomic Energy Agency.

EUROPEAN ATOMIC ENERGY COMMUNITY

"At present the following States are members of the European Atomic Energy Community: Belgium, Denmark, France, the Federal Republic of Germany, Ireland, Italy, Luxembourg, the Netherlands and the United Kingdom.

"In signing the Convention, the Community declares that, when it has deposited the instrument of approval or acceptance pursuant to Article 18 and the Convention has entered into force for the Community pursuant to Article 19, Articles 7 to 13 of the Convention will not apply to it.

"Furthermore, the Community declares that, because under Article 34 of the Statute of the International Court of Justice only States may be parties in cases before the Court, it can only be bound by the arbitration procedure set out in Article 17(2)."

COMMUNAUTÉ EUROPÉENNE DE L'ÉNERGIE ATOMIQUE

[TRADUCTION[1] — TRANSLATION[2]]

Les Etats suivants sont actuellement membres de la Communauté européenne de l'énergie atomique : Belgique, Danemark, République fédérale d'Allemagne, France, Irlande, Italie, Luxembourg, Pays-Bas et Royaume-Uni.

En signant la Convention, la Communauté déclare que lorsqu'elle aura déposé son instrument d'approbation ou d'acceptation conformément à l'article 18 et que la Convention sera entrée en vigueur pour elle conformément à l'article 19, les articles 7 à 13 de la Convention ne lui seront pas applicables.

La Communauté déclare en outre que, l'Article 34 de Statut de la Cour internationale de Justice prévoyant que seuls les Etats peuvent être parties dans les affaires soumises à la Cour, elle ne peut être liée que par la procédure d'arbitrage définie à l'article 17, paragraphe 2.

[1] Traduction fournie par l'Agence internationale de l'énergie atomique.
[2] Translation supplied by the International Atomic Energy Agency.

RESERVATIONS AND DECLARATIONS MADE UPON RATIFICATION

BULGARIA

[*Confirming the reservation made upon signature. For the text, see p. 179 of this volume.*]

CZECHOSLOVAKIA

[*Confirming the reservation made upon signature. For the text, see p. 179 of this volume.*]

GERMAN DEMOCRATIC REPUBLIC

[GERMAN TEXT — TEXTE ALLEMAND]

„Die Deutsche Demokratische Republik erklärt in Übereinstimmung mit Artikel 17 Absatz 3 der Konvention, daß sie die in Artikel 17 Absatz 2 vorgesehenen Streitbeilegungsverfahren für sich nicht als bindend betrachtet."

[TRANSLATION][1]

The German Democratic Republic declares, in accordance with paragraph 3 of Article 17 of the Convention, that it does not consider itself bound by the dispute settlement procedures provided for in paragraph 2 of Article 17.

GUATEMALA

[SPANISH TEXT — TEXTE ESPAGNOL]

"La República de Guatemala no se considera obligada por ninguno de los procedimientos para la solución de controversias estipulados en el párrafo 2 del Artículo 17 de la Convención, que consisten en sometimiento a arbitraje o remisión a la Corte Internacional de Justicia para que decida."

[TRANSLATION][1]

The Republic of Guatemala does not consider itself bound by any of the dispute settlement procedures set out in paragraph 2 of Article 17 of the Convention, which provide for the submission of disputes to arbitration or their referral to the International Court of Justice for decision.

[1] Translation supplied by the International Atomic Energy Agency.

RÉSERVES ET DÉCLARATIONS FAITES LORS DE LA RATIFICATION

BULGARIE

[*Avec confirmation de la réserve faite lors de la signature. Pour le texte, voir p. 179 du présent volume.*]

TCHÉCOSLOVAQUIE

[*Avec confirmation de la réserve faite lors de la signature. Pour le texte, voir p. 179 du présent volume.*]

RÉPUBLIQUE DÉMOCRATIQUE ALLEMANDE

[TRADUCTION][1]

La République démocratique allemande déclare, conformément au paragraphe 3 de l'article 17 de la Convention, qu'elle ne se considère pas liée par les procédures de règlement des différends énoncées au paragraphe 2 de l'article 17.

GUATEMALA

[TRADUCTION][1]

La République du Guatemala ne se considère pas liée par l'une quelconque des procédures de règlement des différends énoncées au paragraphe 2 de l'article 17 de la Convention, qui prévoit de soumettre les différends à arbitrage ou de les renvoyer à la Cour internationale de Justice pour décision.

[1] Traduction fournie par l'Agence internationale de l'énergie atomique.

HUNGARY

[*Confirming the reservation made upon signature. For the text, see p. 180 of this volume.*]

HONGRIE

[*Avec confirmation de la réserve faite lors de la signature. Pour le texte, voir p. 180 du présent volume.*]

INDONESIA

[INDONESIAN TEXT — TEXTE INDONÉSIEN]

"Pemerintah Republik Indonesia menyatakan dirinya tidak terikat oleh ketentuan-ketentuan Pasal 17 Ayat 2 Konvensi ini dan menentukan sikap bahwa setiap perselisihan yang menyangkut penafsiran dan pelaksanaan Konvensi hanya dapat diserahkan kepada arbitrasi atau Mahkamah Internasional dengan persetujuan dari semua pihak yang berselisih".

INDONÉSIE

[TRANSLATION][1]

"The Government of the Republic of Indonesia does not consider itself bound by the Provision of Article 17 paragraph 2 of this Convention and takes the position that any dispute relating to the interpretation or application of the Convention may only be submitted to arbitration or to the International Court of Justice with the agreement of all the parties to the dispute."

[TRADUCTION][1]

Le Gouvernement de la République d'Indonésie ne s'estime pas lié par les dispositions du paragraphe 2 de l'article 17 de la Convention et considère que tout différend concernant l'interprétation ou l'application de la Convention ne peut qu'être soumis à arbitrage ou renvoyé à la Cour internationale de Justice avec l'accord de toutes les parties au différend.

MONGOLIA

[*Confirming the reservations made upon signature. For the text, see p. 182 of this volume.*]

MONGOLIE

[*Avec confirmation de la réserve faite lors de la signature. Pour le texte, voir p. 182 du présent volume.*]

POLAND

[*Confirming the reservation made upon signature. For the text, see p. 182 of this volume.*]

POLOGNE

[*Avec confirmation de la réserve faite lors de la signature. Pour le texte, voir p. 182 du présent volume.*]

REPUBLIC OF KOREA

[*Confirming the reservation made upon signature. For the text, see p. 182 of this volume.*]

RÉPUBLIQUE DE CORÉE

[*Avec confirmation de la réserve faite lors de la signature. Pour le texte, voir p. 182 du présent volume.*]

[1] Translation supplied by the International Atomic Energy Agency.

[1] Traduction fournie par l'Agence internationale de l'énergie atomique.

TURKEY

[*Confirming the reservation made upon signature. For the text, see p. 179 of this volume.*]

UNION OF SOVIET SOCIALIST REPUBLICS

[*Confirming the reservation made upon signature. For the text, see p. 179 of this volume.*]

TURQUIE

[*Avec confirmation de la réserve faite lors de la signature. Pour le texte, voir p. 179 du présent volume.*]

UNION DES RÉPUBLIQUES SOCIALISTES SOVIÉTIQUES

[*Avec confirmation de la réserve faite lors de la signature. Pour le texte, voir p. 179 du présent volume.*]

No. 24631. Multilateral

CONVENTION ON THE PHYSICAL PROTECTION OF NUCLEAR MATERIAL. VIENNA, 3 MARCH 1980, AND NEW YORK, 3 MARCH 1980 [*United Nations, Treaty Series, vol. 1456, I-24631.*]

AMENDMENT TO THE CONVENTION ON THE PHYSICAL PROTECTION OF NUCLEAR MATERIAL. VIENNA, 8 JULY 2005*

Entry into force: 8 May 2016, in accordance with article 20 of the Convention

Authentic texts: Arabic, Chinese, English, French, Russian and Spanish

Registration with the Secretariat of the United Nations: International Atomic Energy Agency, 15 June 2016

**No UNTS volume number has yet been determined for this record. The Text(s) reproduced below, if attached, are the authentic texts of the agreement /action attachment as submitted for registration and publication to the Secretariat. For ease of reference they were sequentially paginated. Translations, if attached, are not final and are provided for information only.*

Nº 24631. Multilatéral

CONVENTION SUR LA PROTECTION PHYSIQUE DES MATIÈRES NUCLÉAIRES. VIENNE, 3 MARS 1980, ET NEW YORK, 3 MARS 1980 [*Nations Unies, Recueil des Traités, vol. 1456, I-24631.*]

AMENDEMENT À LA CONVENTION SUR LA PROTECTION PHYSIQUE DES MATIÈRES NUCLÉAIRES. VIENNE, 8 JUILLET 2005*

Entrée en vigueur : 8 mai 2016, conformément à l'article 20 de la Convention

Textes authentiques : arabe, chinois, anglais, français, russe et espagnol

Enregistrement auprès du Secrétariat des Nations Unies : Agence internationale de l'énergie atomique, 15 juin 2016

**Aucun numéro de volume n'a encore été attribué à ce dossier. Les textes disponibles qui sont reproduits ci-dessous sont les textes originaux de l'accord ou de l'action tels que soumis pour enregistrement. Par souci de clarté, leurs pages ont été numérotées. Les traductions qui accompagnent ces textes ne sont pas définitives et sont fournies uniquement à titre d'information.*

Participant	Ratification, Acceptance (A) and Approval (AA)		
Albania	26 Apr	2013	
Algeria	25 Apr	2007	
Antigua and Barbuda	17 Dec	2009	
Argentina	15 Nov	2011	
Armenia	22 May	2013	
Australia	17 Jul	2008	
Austria	18 Sep	2006	
Azerbaijan (with declaration)	31 Mar	2016	
Bahrain	9 Jun	2010	A
Belgium (with declaration)	22 Jan	2013	
Bosnia and Herzegovina	21 Jun	2010	
Botswana	15 Sep	2015	
Bulgaria	17 Mar	2006	
Burkina Faso	7 Aug	2014	
Cameroon	1 Apr	2016	
Canada (with declaration)	3 Dec	2013	
Chile	12 Mar	2009	A
China	14 Sep	2009	
Colombia	18 Feb	2014	
Côte d'Ivoire	10 Feb	2016	AA
Croatia	11 Sep	2006	AA
Cuba	16 Sep	2013	
Cyprus	27 Feb	2013	A
Czech Republic	30 Dec	2010	A
Denmark (with reservation)	19 May	2010	AA
Djibouti	22 Apr	2014	
Dominican Republic	22 Sep	2014	A
Estonia	24 Feb	2009	
Fiji	22 Jun	2008	AA
Finland	17 Jun	2011	A
France	1 Feb	2013	AA
Gabon	20 Mar	2008	A
Georgia	5 Apr	2012	A

Participant	Ratification, Acceptance (A) and Approval (AA)		
Germany	21 Oct	2010	
Ghana	12 Dec	2012	
Greece	13 Dec	2011	
Hungary	4 Dec	2008	
Iceland	27 Oct	2015	
India	19 Sep	2007	
Indonesia	27 May	2010	
Ireland	22 Sep	2014	
Israel (with declaration)	16 Mar	2012	
Italy	8 Jul	2015	
Jamaica	10 Jan	2014	A
Japan	27 Jun	2014	A
Jordan	7 Oct	2009	A
Kazakhstan	26 Apr	2011	
Kenya	1 Aug	2007	A
Kuwait	1 Apr	2016	
Latvia	23 Nov	2010	A
Lesotho	18 Sep	2012	A
Libya	19 Jul	2006	
Liechtenstein	13 Oct	2009	
Lithuania	19 May	2009	
Luxembourg	24 Feb	2012	
Mali	27 Jan	2010	A
Malta	16 Sep	2013	A
Marshall Islands	30 Mar	2016	
Mauritania	28 Feb	2008	
Mexico	1 Aug	2012	
Montenegro	1 Apr	2016	
Morocco	10 Dec	2015	
Nauru	14 Jun	2010	AA
Netherlands (for the European part of the Netherlands)	17 Apr	2011	A
New Zealand (with declaration)	18 Mar	2016	A
Nicaragua	8 Apr	2016	A

Participant	Ratification, Acceptance (A) and Approval (AA)		
Niger	28 May	2009	
Nigeria	4 May	2007	
Norway	20 Aug	2009	AA
Pakistan (with declarations and reservation)	24 Mar	2016	
Paraguay	11 Mar	2016	
Peru	27 Mar	2014	
Poland	1 Jun	2007	
Portugal	26 Nov	2010	
Qatar	11 Nov	2014	
Republic of Korea	29 May	2014	
Republic of Moldova	22 Dec	2008	
Romania	6 Feb	2007	
Russian Federation	19 Sep	2008	A
San Marino	18 Feb	2015	A
Saudi Arabia	21 Jan	2011	A
Serbia	30 Mar	2016	
Seychelles	9 Jan	2006	A
Singapore (with declarations and reservation)	22 Oct	2014	A
Slovakia	7 Mar	2013	
Slovenia	1 Sep	2009	A
Spain	9 Nov	2007	A
St. Lucia	8 Nov	2012	A
Sweden	23 Mar	2012	
Switzerland	15 Oct	2008	
Tajikistan	10 Jul	2014	A
The former Yugoslav Republic of Macedonia	25 Nov	2011	
Tunisia	7 Jun	2010	A
Turkey (with declaration)	8 Jul	2015	
Turkmenistan	22 Sep	2005	A
Ukraine	24 Dec	2008	
United Arab Emirates	31 Jul	2009	A
United Kingdom of Great Britain and Northern Ireland	8 Apr	2010	

Participant	Ratification, Acceptance (A) and Approval (AA)		
United States of America (with reservation and understandings)	31 Jul	2015	
Uruguay	8 Apr	2016	
Uzbekistan	7 Feb	2013	A
Viet Nam	3 Nov	2012	

Note: The texts of the declarations and reservations are published after the list of Parties -- Les textes des déclarations et réserves sont reproduits après la liste des Parties.

Participant	Ratification, Acceptation (A) et Approbation (AA)		
Albanie	26 avr	2013	
Algérie	25 avr	2007	
Allemagne	21 oct	2010	
Antigua-et-Barbuda	17 déc	2009	
Arabie saoudite	21 janv	2011	A
Argentine	15 nov	2011	
Arménie	22 mai	2013	
Australie	17 juil	2008	
Autriche	18 sept	2006	
Azerbaïdjan (avec déclaration)	31 mars	2016	
Bahreïn	9 juin	2010	A
Belgique (avec déclaration)	22 janv	2013	
Bosnie-Herzégovine	21 juin	2010	
Botswana	15 sept	2015	
Bulgarie	17 mars	2006	
Burkina Faso	7 août	2014	
Cameroun	1er avr	2016	
Canada (avec déclaration)	3 déc	2013	
Chili	12 mars	2009	A
Chine	14 sept	2009	
Chypre	27 févr	2013	A
Colombie	18 févr	2014	
Côte d'Ivoire	10 févr	2016	AA
Croatie	11 sept	2006	AA
Cuba	16 sept	2013	
Danemark (avec réserve)	19 mai	2010	AA
Djibouti	22 avr	2014	
Émirats arabes unis	31 juil	2009	A
Espagne	9 nov	2007	A
Estonie	24 févr	2009	
États-Unis d'Amérique (avec réserve et déclarations interprétatives)	31 juil	2015	
Ex-République yougoslave de Macédoine	25 nov	2011	

Participant	Ratification, Acceptation (A) et Approbation (AA)		
Fédération de Russie	19 sept	2008	A
Fidji	22 juin	2008	AA
Finlande	17 juin	2011	A
France	1er févr	2013	AA
Gabon	20 mars	2008	A
Géorgie	5 avr	2012	A
Ghana	12 déc	2012	
Grèce	13 déc	2011	
Hongrie	4 déc	2008	
Îles Marshall	30 mars	2016	
Inde	19 sept	2007	
Indonésie	27 mai	2010	
Irlande	22 sept	2014	
Islande	27 oct	2015	
Israël (avec déclaration)	16 mars	2012	
Italie	8 juil	2015	
Jamaïque	10 janv	2014	A
Japon	27 juin	2014	A
Jordanie	7 oct	2009	A
Kazakhstan	26 avr	2011	
Kenya	1er août	2007	A
Koweït	1er avr	2016	
Lesotho	18 sept	2012	A
Lettonie	23 nov	2010	A
Libye	19 juil	2006	
Liechtenstein	13 oct	2009	
Lituanie	19 mai	2009	
Luxembourg	24 févr	2012	
Mali	27 janv	2010	A
Malte	16 sept	2013	A
Maroc	10 déc	2015	
Mauritanie	28 févr	2008	
Mexique	1er août	2012	

Participant	Ratification, Acceptation (A) et Approbation (AA)		
Monténégro	1er avr	2016	
Nauru	14 juin	2010	AA
Nicaragua	8 avr	2016	A
Niger	28 mai	2009	
Nigéria	4 mai	2007	
Norvège	20 août	2009	AA
Nouvelle-Zélande (avec déclaration)	18 mars	2016	A
Ouzbékistan	7 févr	2013	A
Pakistan (avec déclarations et réserve)	24 mars	2016	
Paraguay	11 mars	2016	
Pays-Bas (pour la partie européenne des Pays-Bas)	17 avr	2011	A
Pérou	27 mars	2014	
Pologne	1er juin	2007	
Portugal	26 nov	2010	
Qatar	11 nov	2014	
République de Corée	29 mai	2014	
République de Moldova	22 déc	2008	
République dominicaine	22 sept	2014	A
République tchèque	30 déc	2010	A
Roumanie	6 févr	2007	
Royaume-Uni de Grande-Bretagne et d'Irlande du Nord	8 avr	2010	
Saint-Marin	18 févr	2015	A
Sainte-Lucie	8 nov	2012	A
Serbie	30 mars	2016	
Seychelles	9 janv	2006	A
Singapour (avec déclarations et réserve)	22 oct	2014	A
Slovaquie	7 mars	2013	
Slovénie	1er sept	2009	A
Suède	23 mars	2012	
Suisse	15 oct	2008	
Tadjikistan	10 juil	2014	A
Tunisie	7 juin	2010	A

Participant	Ratification, Acceptation (A) et Approbation (AA)		
Turkménistan	22 sept	2005	A
Turquie (avec déclaration)	8 juil	2015	
Ukraine	24 déc	2008	
Uruguay	8 avr	2016	
Viet Nam	3 nov	2012	

Declaration made upon Ratification

AZERBAIJAN

Déclaration faite lors de la Ratification

AZERBAÏDJAN

"1. The Republic of Azerbaijan declares that the provisions of the Convention on the Physical Protection of Nuclear Material and the Amendment to the Convention on the Physical Protection of Nuclear Material shall not be applied by the Republic of Azerbaijan in respect of the Republic of Armenia.

"2. The Republic of Azerbaijan declares that it is unable to guarantee the implementation of the provisions of the Convention on the Physical Protection of Nuclear Material and the Amendment to the Convention on the Physical Protection of Nuclear Material in its territories occupied by the Republic of Armenia (the Nagorno-Karabakh region of the Republic of Azerbaijan and its seven districts surrounding that region), until the liberation of those territories from the occupation and complete elimination of the consequences of that occupation (the schematic map of the occupied territories of the Republic of Azerbaijan is enclosed). [see Annex] *

"3. The Republic of Azerbaijan reserves the right to amend or revoke at any time the provisions of Paragraph 1 and Paragraph 2 of the present Declaration, and other Parties shall be notified in writing of any such amendments or revocation."

---

* Not reproduced herewith for production and cost-related reasons.

Declaration made upon Ratification *Déclaration faite lors de la Ratification*

BELGIUM **BELGIQUE**

[FRENCH TEXT – TEXTE FRANÇAIS]

« Se référant à l'article 2A du protocole d'amendement à la Convention sur la Protection Physique des Matières Nucléaires, le Gouvernement belge déclare qu'il interprète les principes fondamentaux de protection physique des matières et installations nucléaires repris à l'article 2A §3 comme des lignes directrices que l'État partie doit appliquer lorsqu'il exécute les obligations des §§ 1 et 2 de l'article 2A.

En conséquence, le Gouvernement belge estime que les principes fondamentaux de protection physique des matières et installations nucléaires ne constituent pas, en soi, des obligations juridiques ».

Declaration made upon Ratification *Déclaration faite lors de la Ratification*

CANADA **CANADA**

[ENGLISH TEXT – TEXTE ANGLAIS]

"The Government of Canada considers the application of Article 7(1)(k) of the Convention on the Physical Protection of Nuclear Material, as amended by the Amendment to the Convention on the Physical Protection of Nuclear Material, to be limited to acts committed in furthering a conspiracy of two or more persons to commit a specific criminal offence contemplated in paragraphs 1 (a) to (g) of Article 7 of the amended Convention."

[FRENCH TEXT – TEXTE FRANÇAIS]

« Le gouvernement du Canada considère l'application de l'Article 7 1) k) de la Convention sur la protection physique des matières nucléaires, telle qu'amendée par l'Amendement à la Convention sur la protection physique des matières nucléaires, comme se limitant aux actes commis dans la poursuite d'un complot par deux personnes ou plus dans le but de commettre une infraction criminelle spécifique prévue au paragraphe 1 a) à g) de l'article 7 de la Convention telle qu'amendée. »

Reservation made upon Approval *Réserve faite lors de l'Approbation*

DENMARK **DANEMARK**

[ENGLISH TEXT – TEXTE ANGLAIS]

"Until further notice the Amendment to the Convention shall not apply to Greenland and the Faroe Islands."

Declaration made upon Ratification — *Déclaration faite lors de la Ratification*

ISRAEL — **ISRAËL**

[ENGLISH TEXT – TEXTE ANGLAIS]

"In accordance with Article 17 paragraph 3, the Government of the State of Israel reiterates that it does not consider itself bound by the dispute settlement procedures provided for in paragraph 2 of Article 17 of the Convention."

Declaration made upon Acceptance — *Déclaration faite lors de l'Acceptation*

NEW ZEALAND — **NOUVELLE-ZÉLANDE**

[ENGLISH TEXT – TEXTE ANGLAIS]

"[The Government of New Zealand] declares that, consistent with the constitutional status of Tokelau and taking into account the commitment of the Government of New Zealand to the development of self-government for Tokelau through an act of self-determination under the Charter of the United Nations, this acceptance shall not extend to Tokelau unless and until a Declaration to this effect is lodged by the Government of New Zealand with the depository on the basis of appropriate consultation with that territory."

Reservation made upon Ratification — *Réserve faite lors de la Ratification*

PAKISTAN — **PAKISTAN**

[ENGLISH TEXT – TEXTE ANGLAIS]

"Pursuant to paragraph 3 of Article 17 of the Convention on the Physical Protection of Nuclear Materials, as amended, the Islamic Republic of Pakistan reiterates that it does not consider itself bound by either of the dispute settlement procedures provided for in paragraph 2 of Article 17 of the Convention."

Declarations made upon Ratification — *Déclarations faites lors de la Ratification*

PAKISTAN — **PAKISTAN**

[ENGLISH TEXT – TEXTE ANGLAIS]

"(1) The Convention does not provide a basis for any action by a State or international organization, which i) is not specifically provided for in the provisions of the Convention, and ii) which impinges upon the sovereign rights and interests of the Islamic Republic of Pakistan;

(2) Nothing in paragraph 4 of Article 2 of the Convention shall be construed as encouraging or condoning the threat or use of force in international relations which shall, in all circumstances, be strictly governed by the principles of international law and the purposes and principles of the Charter of the United Nations;

(3) Nothing in the Convention, and particularly the cooperation or the sharing of information pursuant to Article 5, shall be construed to further or achieve any political purpose;

(4) The term "international humanitarian law" refers to those legal instruments to which the Islamic Republic of Pakistan is already a party to, and nothing in the Convention shall be interpreted as giving a different status to the armed entities and groups other than the armed forces of a State as currently understood and applied in international law and thereby creating new obligations for the Islamic Republic of Pakistan;

(5) The term "armed conflict", as employed in the Convention, does not include law enforcement or counterterrorism operations; internal disturbances and tensions, such as riots, isolated and sporadic acts of violence through any means; and other acts of a similar nature;

(6) It does not consider Article 11 of the Convention to be the legal basis for extradition, with respect of the offences set forth therein, and it shall conduct all extraditions under the Convention in accordance with the provisions of the laws of the Islamic Republic of Pakistan, on the basis of treaties on extradition the Government of the Islamic Republic of Pakistan has entered into, and upon the principle of reciprocity."

Reservation made upon Acceptance — *Réserve faite lors de l'Acceptation*

SINGAPORE — **SINGAPOUR**

[ENGLISH TEXT – TEXTE ANGLAIS]

"(1) Pursuant to Article 17, paragraph 3, of the amended Convention, the Republic of Singapore declares that it does not consider itself bound by both of the dispute settlement procedures provided for in Article 17, paragraph 2, of the amended Convention."

Declarations made upon Acceptance — *Déclarations faites lors de l'Acceptation*

SINGAPORE — **SINGAPOUR**

[ENGLISH TEXT – TEXTE ANGLAIS]

"(1) The Republic of Singapore understands Article 10 of the amended Convention to include the right of competent authorities to decide not to submit any particular case for prosecution before the judicial authorities if the alleged offender is dealt with under national security and preventive detention laws.

(2) The Republic of Singapore understands that the term 'armed conflict' in Article 2, paragraph 4, subparagraph (b), of the amended Convention does not include internal disturbances and tensions, such as riots, isolated and sporadic acts of violence, and other acts of a similar nature.

(3) The Republic of Singapore understands that under Article 2, paragraph 4, subparagraph (b), the amended Convention does not apply to:

(a) the military forces of a State in the exercise of their official duties;

(b) civilians who direct or organise the official activities of military forces of a State; or

(c) civilians acting in support of the official activities of the military forces of a State, if the civilians are under the formal command, control, and responsibility of those forces."

Declaration made upon Ratification — *Déclaration faite lors de la Ratification*

TURKEY — **TURQUIE**

[ENGLISH TEXT – TEXTE ANGLAIS]

"It is the understanding of the Republic of Turkey that the term international humanitarian law in paragraphs (a) and (b) of article 2(4) of Convention on the Physical Protection of Nuclear Material, refers to the legal instruments to which Turkey is already party. The article should not be interpreted as giving a different status to the armed forces and groups other than the armed forces of a state as currently understood and applied in international law and thereby creating new obligations for Turkey."

Reservation made upon Ratification — *Réserve faite lors de la Ratification*

UNITED STATES OF AMERICA — **ÉTATS-UNIS D'AMÉRIQUE**

[ENGLISH TEXT – TEXTE ANGLAIS]

"Consistent with Article 17(3) of the Convention on the Physical Protection of Nuclear Material, the United States of America declares that it does not consider itself bound by Article 17(2) of the Convention on the Physical Protection of Nuclear Material with respect to disputes concerning the interpretation or application of the Amendment."

Understandings made upon Ratification — *Déclarations interprétatives faites lors de la Ratification*

UNITED STATES OF AMERICA — **ÉTATS-UNIS D'AMÉRIQUE**

[ENGLISH TEXT – TEXTE ANGLAIS]

"(1) The United States of America understands that the term "armed conflict" in Paragraph 5 of the Amendment (Article 2 of the Convention on the Physical Protection of Nuclear Material, as amended) does not include internal disturbances and tensions, such as riots, isolated and sporadic acts of violence, and other acts of a similar nature.

(2) The United States of America understands that the term "international humanitarian law" in Paragraph 5 of the Amendment (Article 2 of the Convention on the Physical Protection of Nuclear Material, as amended) has the same substantive meaning as the law of war.

(3) The United States of America understands that, pursuant to Paragraph 5 of the Amendment (Article 2 of the Convention on the Physical Protection of Nuclear Material, as amended), the Convention on the Physical Protection of Nuclear Material, as amended, will not apply to: (a) the military forces of a State, which are the armed forces of a State organized, trained, and equipped under its internal law for the primary purpose of national defense or security, in the exercise of their official duties; (b) civilians who direct or organize the official activities of military forces of a State; or (c) civilians acting in support of the official activities of the military forces of a State, if the civilians are under the formal command, control, and responsibility of those forces."

أنه يقتضي من تلك الدولة الطرف أن تقدِّم معلومات تتعلَّق بالدعوى الجنائيّة الناشئة عن تلك الجريمة.

١٣- يُستعاض عن المادة ١٦ من الاتفاقية بالنص التالي:

١- يدعو الوديع إلى عقد مؤتمر للدول الأطراف، بعد خمس سنوات من بدء نفاذ التعديل الذي اعتمد في ٨ تموز/يوليه ٢٠٠٥، لاستعراض تنفيذ هذه الاتفاقية ومدى ملاءمتها من حيث الديباجة وكامل جزء المنطوق والمرفقان على ضوء الحالة السائدة حينئذ.

٢- يجوز لأغلبية الدول الأطراف أن تستصدر، على فترات فاصلة لا تقلُّ مدَّتها عن خمس سنوات بعد ذلك، دعوات لعقد مؤتمرات أخرى للغاية نفسها عن طريق تقديم اقتراح بذلك إلى الوديع.

١٤- يستعاض عن الحاشية (ب) الواردة في المرفق الثاني من الاتفاقية بالنص التالي:

(ب) المواد غير المشعَّعة في مفاعل أو المواد المشعَّعة في مفاعل ولكن بمستوى إشعاع يساوي أو يقل عن ١ غراي/ساعة (١٠٠ راد/ساعة) على مسافة متر واحد دون وجود أي درع.

١٥- يستعاض عن الحاشية (هـ) الواردة في المرفق الثاني من الاتفاقية بالنص التالي:

(هـ) يمكن تخفيض فئة أنواع الوقود الأخرى المصنفة في الفئة الأولى والثانية قبل التشعَّع بسبب ما تحتويه من مواد انشطارية أصلية، وذلك بمستوى فئة واحدة حينما يزيد مستوى الإشعاع من الوقود على ١ غراي/ساعة (١٠٠ راد/ساعة) على مسافة متر واحد دون وجود أي درع.

'١' يقع بهدف تعزيز النشاط الإجرامي أو الغرض الإجرامي للمجموعة، حيثما انطوى ذلك النشاط أو الغرض على ارتكاب جريمة مُبيَّنة في الفقرات الفرعية من (أ) إلى (ز)،

'٢' أو يقع مع العلم باعتزام المجموعة ارتكاب جريمة مُبَيَّنة في الفقرات الفرعية من (أ) إلى (ز).

١٠- بعد المادة ١١ من الاتفاقية تضاف مادتان جديدتان، هما المادة ١١ ألف والمادة ١١ باء؛ وذلك على النحو التالي:

المادة ١١ ألف

لا يجوز، لأغراض تسليم المجرمين أو المساعدة القانونية المتبادلة، اعتبار أي جريمة من الجرائم المنصوص عليها في المادة ٧، جريمة سياسية أو جريمة متصلة بجريمة سياسية أو جريمة ارتُكبت بدوافع سياسية. وبالتالي لا يجوز رفض طلب بشأن تسليم المجرمين أو المساعدة القانونية المتبادلة، مؤسس على مثل هذه الجريمة، لمجرد أنه يتعلق بجريمة سياسية أو جريمة متصلة بجريمة سياسية أو جريمة ارتُكبت بدوافع سياسية.

المادة ١١ باء

ليس في هذه الاتفاقية ما يفسَّر على أنه يفرض التزاماً بتسليم المجرمين أو بتقديم المساعدة القانونية المتبادلة إذا توفرت لدى الدولة الطرف المطلوب منها التسليم أسباب وجيهة تدعوها إلى الاعتقاد بأن طلب تسليم المجرمين لارتكابهم الجرائم المنصوص عليها في المادة ٧ أو طلب المساعدة القانونية المتبادلة فيما يتعلق بهذه الجرائم قد قدم بغية محاكمة أو معاقبة شخص ما بسبب العرق الذي ينتمي إليه أو بسبب دينه أو جنسيته أو أصله الاثني أو رأيه السياسي، أو بأن استجابتها للطلب من شأنها أن تمس بوضع الشخص المذكور لأي من هذه الأسباب.

١١- بعد المادة ١٣ من الاتفاقية تضاف مادة جديدة، هي المادة ١٣ ألف، وذلك على النحو التالي:

المادة ١٣ ألف

ليس في هذه الاتّفاقيّة ما يمسُّ نقل التكنولوجيا النووية لأغراض سلميّة، الذي يتم من أجل تقوية الحماية المادّيّة للمواد النوويّة والمرافق النوويّة.

١٢- يُستعاض عن الفقرة ٣ من المادة ١٤ من الاتفاقية بالنص التالي:

٣- حين تنطوي الجريمة على مواد نوويّة أثناء استخدامها أو تخزينها أو نقلها محليّاً، ويظلُّ كلٌّ من مرتكب الجريمة المفترض والمواد النوويّة داخل أراضي الدولة الطرف التي ارتُكبت فيها الجريمة، أو حين تنطوي الجريمة على مرفق نووي ويظلُّ مرتكب الجريمة المفترض داخل أراضي الدولة الطرف التي ارتُكبت فيها الجريمة، ليس في هذه الاتّفاقيّة ما يمكن تفسيره على

(أ) أي فعل يتم دون إذن مشروع ويُشَكِّل استلاماً أو حيازة أو استعمالاً أو نقلاً أو تغييراً لمواد نووية أو تصرفاً بها أو تشتيتاً لها، ويُسَبِّب، أو يُحتَمَل أن يُسَبِّب، وفاة أي شخص أو إصابته إصابة خطيرة أو إلحاق أضرار جوهرية بالممتلكات أو بالبيئة؛

(ب) وسرقة مواد نووية أو سلبها؛

(ج) واختلاس مواد نوويّة أو الحصول عليها بطريق الاحتيال؛

(د) وأي فعل يشكل حَملاً أو إرسالاً أو نقلاً لمواد نوويّة دخولاً إلى دولة ما أو خروجاً منها دون إذن مشروع؛

(هـ) وأي فعل موجه ضد مرفق نووي ، أو أي فعل يتدخل في تشغيل مرفق نووي ويتسبب فيه صاحب هذا الفعل – عن عمد – أو يعرف فيه صاحب هذا الفعل أن من المرجح أن يتسبب عمله في وفاة أي شخص أو إلحاق إصابة خطيرة به أو إلحاق أضرار جوهرية بالممتلكات أو بالبيئة نتيجة التعرض لإشعاعات أو لانطلاق مواد مشعة، ما لم يكن هذا الفعل قد ارتُكب وفقاً للقانون الوطني للدولة الطرف التي يقع في أراضيها المرفق النووي؛

(و) وأي فعل يُشَكِّل طلباً لمواد نوويّة عن طريق التهديد باستعمال القوة أو استعمالها أو بأي شكل آخر من أشكال التخويف؛

(ز) وأي تهديد:

'١' باستعمال مواد نووية للتسبب في وفاة أي شخص أو إصابته إصابة خطيرة أو إلحاق أضرار جوهرية بالممتلكات أو بالبيئة أو بارتكاب الجريمة المبينة في الفقرة الفرعية (هـ)،

'٢' أو بارتكاب أي جريمة مبيَّنة في الفقرتين الفرعيَّتين (ب) و (هـ)، من أجل إجبار أي شخص طبيعي أو اعتباري أو منظمة دوليّة أو دولة على القيام بفعل ما أو على الامتناع عن فعل ما؛

(ح) ومحاولة ارتكاب أي جريمة مبيَّنة في الفقرات الفرعيّة من (أ) إلى (هـ)؛

(ط) وأي فعل يُشكِّل اشتراكاً في أي جريمة مبيَّنة في الفقرات الفرعيّة من (أ) إلى (ح)؛

(ي) وأي فعل يقوم به أي شخص ينظِّم أو يوجِّه أشخاصاً آخرين لارتكاب جريمة مُبَيَّنة في الفقرات الفرعيّة من (أ) إلى (ح)؛

(ك) وأي فعل يسهم في ارتكاب أي جريمة مبيَّنة في الفقرات الفرعية من (أ) إلى (ح) بواسطة مجموعة أشخاص يعملون بغرض مشترك، وهذا الفعل يكون متعمداً وإما أن:

(ج) إذا طلبت دولة طرف مساعدة، في سياق الفقرتين الفرعيتين (أ) و(ب)، كان على كل دولة طرف وجه إليها طلب المساعدة أن تتخذ دون إبطاء قرارها بشأن ما إذا كانت في وضع يسمح لها بتقديم المساعدة المطلوبة وبشأن نطاق وشروط المساعدة التي قد تقدمها؛ وأن تخطر الدولة الطرف الطالبة، مباشرة أو من خلال الوكالة الدولية للطاقة الذرية، بقرارها هذا؛

(د) يتم تنسيق التعاون بشأن ما جاء في الفقرات الفرعيّة (أ) إلى (ج) عبر القنوات الدبلوماسيّة وعبر قنوات أخرى متّفق عليها. وتقرِّر الدول الأطراف المعنيّة، على نحو ثنائي أو متعدِّد الأطراف، وسيلة تنفيذ هذا التعاون.

٤- تتعاون الدول الأطراف وتتشاور فيما بينها حسب الاقتضاء، مباشرة أو من خلال الوكالة الدوليّة للطاقة الذريّة والمنظّمات الدوليّة الأخرى ذات الصلة، بغية الحصول على إرشادات بشأن تصميم وتعهد وتحسين نُظُم الحماية المادّيّة للمواد النوويّة أثناء النقل الدولي.

٥- يجوز لدولة طرف أن تتشاور وتتعاون، حسب الاقتضاء، مع الدول الأطراف الأخرى مباشرة أو من خلال الوكالة الدوليّة للطاقة الذرّيّة والمنظّمات الدوليّة الأخرى ذات الصلة، بغية الحصول على إرشادات بشأن تصميم وتعهد وتحسين نظامها الوطني الخاص بالحماية المادّيّة للمواد النوويّة – أثناء استخدامها وخزنها ونقلها محليّاً – وللمرافق النوويّة.

٨- يُستعاض عن المادة ٦ من الاتفاقية بالنص التالي:

١- تتّخذ الدول الأطراف تدابير ملائمة تتّسق مع قوانينها الوطنيّة من أجل حماية سرِّيّة أية معلومات تتلقّاها، مؤتمَنةً عليها، بموجب أحكام هذه الاتّفاقيّة من دولة طرف أخرى أو من خلال اشتراكها في أي نشاط مضطلع به تنفيذاً لهذه الاتفاقيّة. وإذا قدمت دول أطراف إلى منظمات دولية أو إلى دول ليست أطرافاً في هذه الاتفاقية معلومات، مؤتمِنةً إياها عليها، لزم اتخاذ خطوات لضمان حماية سرية تلك المعلومات. ولا يجوز لأيّة دولة طرف تلقّت طيَّ الكتمان معلومات من دولة طرف أخرى أن تقدِّم هذه المعلومات إلى أطراف ثالثة إلا بموافقة تلك الدولة الطرف الأخرى.

٢- لا تلزِم هذه الاتفاقيّة الدول الأطراف بتوفير أيّة معلومات لا تسمح لها قوانينها الوطنيّة بالإفصاح عنها أو أيّة معلومات من شأنها أن تُعرِّض للخطر أمن الدولة المعنيّة أو الحماية المادّيّة للمواد النوويّة أو المرافق النوويّة.

٩- يُستعاض عن الفقرة ١ من المادة ٧ من الاتفاقية بالنص التالي:

١- على كل دولة طرف أن تجعل الارتكاب المُتعَمَّد لما يلي جريمة تستحق العقاب بموجب قانونها الوطني:

(أ) تتّخذ الدولة الطرف الخطوات الملائمة للمبادرة، في أقرب وقت ممكن، إلى إبلاغ الدول الأخرى التي يبدو لها أن الأمر يعنيها، بوقوع حالة سرقة أو سلب أو أي شكل آخر من أشكال الاستيلاء غير المشروع على مواد نوويّة أو وجود تهديد معقول بحدوث ذلك، وكذلك – عند الاقتضاء – إبلاغ الوكالة الدوليّة للطاقة الذريّة والمنظّمات الدوليّة الأخرى ذات الصلة؛

(ب) لدى الاضطلاع بذلك، تقوم الدول الأطراف المعنيّة، حسب الاقتضاء، بتبادل المعلومات فيما بينها ومع الوكالة الدوليّة للطاقة الذريّة ومع المنظمات الدوليّة الأخرى ذات الصلة، بغية حماية المواد النوويّة المهدَّدة، أو التحقّق من سلامة حاوية الشحن، أو استعادة المواد النوويّة المستولى عليها على نحو غير مشروع، كما تقوم بما يلي:

'١' تنسيق جهودها عبر القنوات الدبلوماسية وغيرها من القنوات المتفق عليها؛

'٢' تقديم المساعدة، إذا ما طُلِب منها ذلك؛

'٣' ضمان إعادة المواد النوويّة المسروقة أو المفقودة نتيجة الأحداث المذكورة أعلاه.

وتقرر الدول الأطراف المعنية وسيلة تنفيذ هذا التعاون.

٣- في حالة وجود تهديد معقول بحدوث تخريب لمواد نوويّة أو مرفق نووي أو في حالة حدوث مثل هذا التخريب تقوم الدول الأطراف، بأقصى قدر ممكن عمليّاً ووفقاً لقوانينها الوطنيّة وبما يتّفق مع التزاماتها ذات الصلة بموجب القانون الدولي، بتوفير التعاون على النحو التالي:

(أ) إذا كان لدى دولة طرف علم بوجود تهديد معقول بحدوث تخريب لمواد نوويّة أو مرفق نووي في دولة أخرى، كان على تلك الدولة الطرف أن تقرِّر ما يلزم اتّخاذه من خطوات ملائمة من أجل إبلاغ هذه الدولة في أسرع وقت ممكن وكذلك، عند الاقتضاء، إبلاغ الوكالة الدوليّة للطاقة الذريّة والمنظّمات الدوليّة الأخرى ذات الصلة بغية منع هذا التخريب؛

(ب) في حالة حدوث تخريب لمواد أو مرفق نووي في دولة طرف وإذا رأت تلك الدولة الطرف أن من المحتمل أن تضار دول أخرى إشعاعياً من جراء ذلك، كان على تلك الدولة أن تتخذ، دون المساس بالتزاماتها بموجب القانون الدولي، خطوات ملائمة من أجل القيام، في أسرع وقت ممكن، بإبلاغ الدولة أو الدول التي يحتمل أن تضار إشعاعياً ومن أجل القيام، عند الاقتضاء، بإبلاغ الوكالة الدولية للطاقة الذرية والمنظمات الدولية الأخرى ذات الصلة بغية تدنية العواقب الإشعاعية المترتبة على ذلك أو تخفيفها؛

المبدأ الأساسي طاء: ***الدفاع المتعمق***

ينبغي أن تجسِّد متطلَّبات الحماية المادِّيّة في دولة ما مفهوماً يقوم على عدّة مستويات وأساليب للحماية (هيكليّة أو تقنيّة وفرديّة وتنظيميّة أخرى) يتعيَّن على خصم ما أن يتغلَّب أو يتحايل عليها من أجل تحقيق أهدافه.

المبدأ الأساسي ياء: ***توكيد الجودة***

ينبغي وضع سياسة لتوكيد الجودة وبرامج لتوكيد الجودة وتنفيذها بغية الاستيثاق من أن المتطلَّبات المحدَّدة لكل الأنشطة المهمّة بالنسبة للحماية المادِّيّة مستوفاة.

المبدأ الأساسي كاف: ***خطط الطوارئ***

ينبغي إعداد خطط طوارئ من أجل التصدِّي لسحب المواد النوويّة دون إذن أو تخريب المرافق النوويّة أو المواد النوويّة، أو محاولة القيام بذلك، كما ينبغي تطبيق هذه الخطط على نحو ملائم من جانب جميع حائزي التراخيص والسلطات المعنيّة.

المبدأ الأساسي لام: ***السريّة***

ينبغي للدولة أن تضع متطلَّبات لحماية سرِّيّة المعلومات التي قد يؤدِّي كشف النقاب عنها دون تصريح إلى تهديد الحماية المادِّيّة للمواد النوويّة والمرافق النوويّة.

٤- (أ) لا تنطبق أحكام هذه المادّة على أي مواد نوويّة تقرِّر الدولة الطرف على نحو معقول أنه لا حاجة لإخضاعها لنظام الحماية المادِّيّة الموضوع بمقتضى الفقرة ١، مع مراعاة طبيعة تلك المواد وكمِّيّتها وجاذبيّتها النسبيّة والعواقب الإشعاعيّة وغيرها من العواقب التي يمكن أن تترتَّب على أي فعل غير مسموح به مُوَجَّه ضدَّها والتقييم الراهن للتهديد المُوَجَّه لها.

(ب) ينبغي حماية المواد النوويّة غير الخاضعة لأحكام هذه المادة بمقتضى الفقرة الفرعيّة (أ) وفقاً للممارسات الإداريّة الحصيفة.

٧- يُستعاض عن المادة ٥ من الاتفاقية بالنص التالي:

١- تقوم الدول الأطراف بتحديد جهة الاتِّصال التابعة لها، المعنيّة بالمسائل الواقعة في نطاق هذه الاتفاقيّة؛ وتُعلِم بها بعضها بعضاً وذلك إما مباشرة أو من خلال الوكالة الدوليّة للطاقة الذرِّيّة.

٢- في حالة وقوع سرقة أو سلب أو أي شكل آخر من أشكال الاستيلاء غير المشروع على مواد نوويّة أو وجود تهديد معقول بحدوث ذلك، تقوم الدول الأطراف، وفقاً لقوانينها الوطنيّة وبأقصى قدر ممكن عملياً، بتقديم التعاون والمساعدة في استعادة وحماية تلك المواد إلى أيّة دولة تطلب ذلك. وعلى وجه الخصوص:

المبدأ الأساسي جيم: ***الإطار التشريعي والرقابي***

الدولة مسؤولة عن إنشاء وتعهُّد إطار تشريعي ورقابي يحكم الحماية المادِّيّة. وينبغي أن يتيح هذا الإطار وضع متطلَّبات الحماية المادِّيّة المنطبقة وأن يتضمَّن نظاماً للتقييم ومنح التراخيص أو غير ذلك من إجراءات التخويل. وينبغي لهذا الإطار أن يتضمَّن نظاما للتفتيش على المرافق النوويّة وعلى نقل المواد النوويّة للتأكُّد من الامتثال للمتطلَّبات والشروط المنطبقة بالنسبة للرخصة أو أي وثيقة تخويليّة أخرى، ولتحديد وسائل إنفاذ المتطلَّبات والشروط المنطبقة، بما في ذلك فرض عقوبات فعّالة.

المبدأ الأساسي دال: ***السلطة المختصة***

ينبغي للدولة أن تنشئ أو تعيِّن سلطة مختصّة تكون مسؤولة عن تنفيذ الإطار التشريعي والرقابي، ومتمتّعة بالسلطة والكفاءة والموارد الماليّة والبشريّة الكافية للوفاء بالمسؤوليّات المسندة إليها. وينبغي للدولة أن تتّخذ الخطوات الكفيلة بضمان استقلال فعّال بين وظائف السلطة المختصّة في الدولة وبين وظائف أيّة أجهزة أخرى مسؤولة عن ترويج الطاقة النوويّة أو استخدامها.

المبدأ الأساسي هاء: ***مسؤولية حائزي التراخيص***

ينبغي أن تحدَّد بوضوح مسؤوليّات تنفيذ مختلف عناصر الحماية المادِّيّة في الدولة. وينبغي للدولة أن تتأكد من أن المسؤولية الرئيسية عن تنفيذ الحماية المادية للمواد النووية أو المرافق النووية تقع على حائزي التراخيص ذات الصلة أو غير ذلك من الوثائق التخويلية (مثل المشغلين أو الشاحنين).

المبدأ الأساسي واو: ***ثقافة الأمان***

ينبغي لجميع المنظمات المعنية بتنفيذ الحماية المادية أن تولي الأولوية الواجبة لثقافة الأمن ولتطويرها وصيانتها بما يكفل تنفيذها بفعالية في المنظمة بكاملها.

المبدأ الأساسي زاي: ***التهديد***

ينبغي للحماية المادِّيّة في دولة ما أن تكون قائمة على أساس تقييم الدولة الراهن للتهديد.

المبدأ الأساسي حاء: ***النهج المتدرج***

ينبغي وضع متطلَّبات الحماية المادِّيّة على أساس نهج متدرِّج مع مراعاة التقييم الراهن للتهديد والجاذبيّة النسبيّة للمواد وطبيعة المواد والعواقب المحتملة المترتّبة على سحب مواد نوويّة دون إذن أو على تخريب مواد نوويّة أو مرافق نوويّة.

٦- بعد المادة ٢ من الاتفاقية تضاف مادة جديدة، هي المادة ٢ ألف، وذلك على النحو التالي:

المادة ٢ ألف

١- على كل دولة طرف أن تنشئ وتنفِّذ وتتعهَّد نظام حماية مادية ملائماً ينطبق على المواد النوويّة والمرافق النوويّة الخاضعة لولايتها، من أجل ما يلي:

(أ) حماية المواد النووية من السرقة ومن أي شكل آخر من أشكال الاستيلاء غير القانوني، أثناء استخدامها وخزنها ونقلها؛

(ب) وكفالة تنفيذ تدابير سريعة وشاملة ترمي إلى تحديد مكان المواد النوويّة المفقودة أو المسروقة وإلى استرجاعها عند الاقتضاء؛ وعندما تكون المواد موجودة خارج أراضي الدولة الطرف، يكون على تلك الدولة أن تتصرَّف وفقاً للمادّة ٥؛

(ج) وحماية المواد النوويّة والمرافق النوويّة من التخريب؛

(د) وتخفيف العواقب الإشعاعية للتخريب أو تدنيتها.

٢- في معرض تنفيذ الفقرة ١، على كل دولة طرف أن تقوم بما يلي:

(أ) إنشاء وتعهُّد إطار تشريعي ورقابي يحكم الحماية الماديّة؛

(ب) وإنشاء أو تسمية سلطة، أو سلطات، مختصّة مسؤولة عن تنفيذ الإطار التشريعي والرقابي؛

(ج) واتّخاذ سائر التدابير الملائمة الضروريّة من أجل الحماية المادّيّة للمواد النوويّة والمرافق النوويّة.

٣- في معرض تنفيذ الالتزامات التي تقضي بها الفقرتان ١ و٢ ، على كل دولة طرف، دون المساس بأي حكم آخر من أحكام هذه الاتّفاقيّة، أن تطبِّق بالقدر المعقول والممكن عمليّاً المبادئ الأساسيّة التالية الخاصّة بالحماية المادّيّة للمواد النوويّة والمرافق النوويّة.

المبدأ الأساسي ألف: ***مسؤولية الدولة***

تقع كامل مسؤولية إنشاء وتنفيذ وتعهد نظام للحماية المادّيّة داخل دولة ما على تلك الدولة.

المبدأ الأساسي باء: ***المسؤوليات أثناء النقل الدولي***

تنسحب مسؤوليّة دولة ما عن ضمان الحماية الكافية للمواد النوويّة على عمليّات النقل الدولي لتلك المواد إلى حين انتقال هذه المسؤوليّة على النحو السليم إلى دولة أخرى حسب الاقتضاء.

٤- بعد المادة ١ من الاتفاقية تضاف مادة جديدة، هي المادة ١ ألف، وذلك على النحو التالي:

المادة ١ ألف

تتمثّل أغراض هذه الاتفاقيّة في تحقيق وتعهد حماية مادّيّة فعّالة وعالميّة النطاق للمواد النوويّة المستخدمة في الأغراض السلميّة وللمرافق النوويّة المستخدمة في الأغراض السلميّة؛ وفي منع ومكافحة الجرائم المتعلّقة بتلك المواد والمرافق على الصعيد العالمي؛ وكذلك في تيسير التعاون فيما بين الدول الأطراف تحقيقاً لتلك الغايات.

٥- يُستعاض عن المادة ٢ من الاتفاقية بالنص التالي:

١- تنطبق هذه الاتفاقيّة على المواد النوويّة المستخدمة في الأغراض السلميّة أثناء استعمالها وخزنها ونقلها وعلى المرافق النوويّة المستخدمة في الأغراض السلميّة، لكن شريطة أن يقتصر تطبيق المادتين ٣ و٤ والفقرة ٤ من المادة ٥ من هذه الاتّفاقيّة على تلك المواد النوويّة عند نقلها نقلاً نووياً دولياً.

٢- تقع كامل مسؤوليّة إنشاء وتنفيذ وتعهد نظام للحماية المادّيّة في دولة طرف على تلك الدولة.

٣- فيما عدا الالتزامات التي تتعهَّد بها صراحة الدول الأطراف بموجب هذه الاتفاقيّة، ليس في هذه الاتّفاقيّة ما يمكن تفسيره على أنه يمسُّ الحقوق السياديّة لأي دولة.

٤- (أ) ليس في هذه الاتفاقية ما يمس سائر حقوق الدول الأطراف والتزاماتها ومسؤولياتها طبقاً للقانون الدولي، لا سيما مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الإنساني الدولي.

(ب) لا تحكم هذه الاتفاقية الأنشطة التي تضطلع بها القوات المسلحة في الصراعات المسلحة حسب تعريف هذين المصطلحين طبقاً للقانون الإنساني الدولي الذي يحكم هذه الأنشطة؛ كما لا تحكم هذه الاتفاقية أيضاً الأنشطة التي تضطلع بها القوات المسلحة لدولة ما في إطار ممارسة مهامها الرسمية ما دامت تحكمها قواعد أخرى من القانون الدولي.

(ج) ليس في هذه الاتفاقية ما يمكن تأويله على أنه إذن مشروع باستعمال القوة أو التهديد باستعمالها ضد المواد النووية أو المرافق النووية المستخدمة في الأغراض السلمية.

(د) ليس في هذه الاتفاقية ما يتغاضى عن أعمال غير مشروعة أو يضفي صفة المشروعيّة على أعمال تُعتبر غير مشروعة، وليس في هذه الاتفاقية أيضاً ما يحول دون المحاكمة بموجب قوانين أخرى.

٥- لا تنطبق هذه الاتفاقيّة على المواد النوويّة المستخدمة في الأغراض العسكريّة أو المستبقاة لمثل هذه الأغراض ولا على المرافق النوويّة المحتوية على مثل هذه المواد.

وإذ تعتقد أن الحماية المادِّيّة تؤدي دوراً مهماً في دعم هدفي عدم الانتشار النووي ومكافحة الإرهاب،

ورغبة منها في أن تسهم من خلال هذه الاتّفاقيّة، على الصعيد العالمي، في تقوية الحماية المادِّيّة للمواد النوويّة والمرافق النوويّة المستخدمة في الأغراض السلميّة،

واقتناعاً منها بأن الجرائم ذات الصلة بالمواد النووية والمرافق النووية هي مبعث قلق بالغ وبأن ثمة حاجة ماسة إلى اتخاذ تدابير ملائمة وفعالة، أو تعزيز التدابير القائمة، على نحو يكفل منع حدوث هذه الجرائم وكشفها والمعاقبة عليها،

ورغبة منها في المضي في تعزيز التعاون الدولي على وضع تدابير فعّالة، وفقاً للقانون الوطني لكل دولة طرف ووفقاً لهذه الاتّفاقيّة، تكفل الحماية المادِّيّة للمواد النوويّة والمرافق النوويّة،

واقتناعاً منها بأن هذه الاتّفاقيّة ينبغي أن تستكمل استخدام المواد النوويّة وخزنها ونقلها على نحو مأمون وتشغيل المرافق النوويّة على نحو مأمون،

وإذ تدرك أن ثمّة توصيات صيغت على الصعيد الدولي بشأن الحماية المادِّيّة ويجري استيفاؤها من حين إلى آخر ويمكن أن توفّر إرشادات بشأن الوسائل المعاصرة لبلوغ مستويات فعّالة للحماية المادِّيّة،

وإذ تسلّم بأن توفير الحماية المادِّيّة الفعّالة للمواد النوويّة والمرافق النوويّة المستخدمة في الأغراض العسكريّة هو مسؤولية الدولة الحائزة لتلك المواد النوويّة والمرافق النوويّة؛ وإذ تفهم أن تلك المواد والمرافق تنال، وستظل تنال، حماية مادِّيّة مشدَّدة ،

قد اتفقت على ما يلي:

٣- تضاف فقرتان جديدتان بعد الفقرة (ج) من المادة ١ من الاتفاقية على النحو التالي:

(د) يُقصد بعبارة "المرفق النووي" مرفق (بما في ذلك ما يرتبط به من مبان ومعدات) يتم فيه إنتاج مواد نوويّة أو معالجتها أو استعمالها أو تداولها أو خزنها أو التخلُّص منها، ويمكن، إذا لحق به ضرر أو تم العبث به، أن يؤدِّي إلى انطلاق كميّات كبيرة من الإشعاعات أو المواد المشعّة؛

(هـ) يُقصَد بكلمة "التخريب" أي فعل مُتَعَمَّد يوجه ضد مرفق نووي أو مواد نووية أثناء استعمالها أو خزنها أو نقلها ويمكن أن يهدد بطريقة مباشرة أو غير مباشرة صحة وأمان العاملين أو الجمهور أو البيئة نتيجة التعرض لإشعاعات أو لانطلاق مواد مشعة؛

[ARABIC TEXT – TEXTE ARABE]

تعديل اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية

١- يستعاض عن عنوان اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية، المعتمدة في ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٩، (ويشار إليها فيما يلي باسم "الاتفاقية") بالعنوان التالي:

اتفاقيّة الحماية المادّيّة للمواد النوويّة والمرافق النوويّة

٢- يُستعاض عن ديباجة الاتفاقية بالنص التالي:

إن الدول الأطراف في هذه الاتفاقية،

إذ تسلّم بحق جميع الدول في تطوير الطاقة النوويّة واستخدامها في الأغراض السلميّة وبما لها من مصالح مشروعة في الفوائد المحتملة التي يُنتظر جنيها من الاستخدام السلمي للطاقة النوويّة،

واقتناعاً منها بالحاجة إلى تيسير التعاون الدولي ونقل التكنولوجيا النوويّة من أجل الاستخدام السلمي للطاقة النوويّة،

وإذ تضع في اعتبارها أن للحماية الماديّة أهمّيّة حيويّة بالنسبة لحماية صحّة الجمهور وأمانه وحماية البيئة وحماية الأمن الوطني والدولي،

وإذ تضع في اعتبارها مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة المتعلقة بصون السلم والأمن الدوليين وتعزيز حسن الجوار وعلاقات الصداقة بين الدول والتعاون بينها،

وإذ تضع في اعتبارها أن الفقرة ٤ من المادة ٢ من ميثاق الأمم المتحدة تنص على أن " يمتنع أعضاء الهيئة جميعاً في علاقاتهم الدولية عن التهديد باستعمال القوة أو استخدامها ضد سلامة الأراضي أو الاستقلال السياسي لأية دولة أو على أي وجه آخر لا يتفق ومقاصد الأمم المتحدة"،

وإذ تشير إلى الإعلان المتعلق بالتدابير الرامية إلى القضاء على الإرهاب الدولي، المرفق بقرار الجمعية العامة ٦٠/٤٩ المؤرخ ٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤،

ورغبة منها في تلافي الأخطار المحتملة الناجمة عن الاتّجار غير المشروع بالمواد النوويّة والاستيلاء على المواد النوويّة واستعمالها بصورة غير مشروعة وتخريب المواد النوويّة والمرافق النوويّة، وإذ تلاحظ أن الحماية المادّيّة من هذه الأعمال أصبحت مبعث قلق وطني ودولي أشد،

وإذ تشعر بالقلق العميق من التصاعد العالمي لأعمال الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره، والتهديدات التي يشكلها الإرهاب الدولي والجريمة المنظمة،

[CHINESE TEXT – TEXTE CHINOIS]

《核材料实物保护公约》修订案

1. 1979 年 10 月 26 日通过的《核材料实物保护公约》（以下称“公约”）的标题由以下标题代替：

核材料和核设施实物保护公约

2. “公约”的序言段由以下案文代替：

本公约缔约国

承认所有国家享有为和平目的发展和利用核能的权利及其从和平利用核能获得潜在益处的合法利益，

确信需要促进和平利用核能的国际合作和核技术转让，

铭记实物保护对于保护公众健康、安全、环境和国家及国际安全至关重要，

铭记《联合国宪章》有关维护国际和平与安全及促进各国间睦邻和友好关系与合作的宗旨和原则，

考虑到依照《联合国宪章》第二条第四款的规定，“各会员国在其国际关系上不得使用威胁或武力，或以与联合国宗旨不符之任何其他方法，侵害任何会员国或国家之领土完整或政治独立”，

忆及 1994 年 12 月 9 日联合国大会第 49/60 号决议所附《消除国际恐怖主义措施宣言》，

希望防止由非法贩卖、非法获取和使用核材料以及蓄意破坏核材料和核设施所造成的潜在危险，并注意到为针对此类行为而进行实物保护已经成为各国和国际上日益关切的问题，

深为关切世界各地一切形式和表现的恐怖主义行为的不断升级以及国际恐怖主义和有组织犯罪所构成的威胁，

相信实物保护在支持防止核扩散和反对恐怖主义的目标方面发挥着重要作用，

希望通过本公约促进在世界各地加强对用于和平目的的核材料和核设施的实物保护，

确信涉及核材料和核设施的违法犯罪是引起严重关切的问题，因此迫切需要采取适当和有效的措施或加强现有措施，以确保防止、侦查和惩处这类违法犯罪，

希望进一步加强国际合作，依照每一缔约国的国内法和本公约的规定制定核材料和核设施实物保护的有效措施，

确信本公约将补充和完善核材料的安全使用、贮存和运输以及核设施的安全运行，

承认国际上已制定经常得到更新的实物保护建议，这些建议能够为利用现代方法实现有效级别的实物保护提供指导，

还**承认**对用于军事目的的核材料和核设施实施有效的实物保护是拥有这类核材料和核设施国家的责任，并认识到这类材料和设施正在并将继续受到严格的实物保护，

达成协议如下：

3. 在“公约”第一条第（三）项之后新增以下两项：

（四）“核设施”系指生产、加工、使用、处理、贮存或处置核材料的设施，包括相关建筑物和设备，这种设施若遭破坏或干扰可能导致显著量辐射或放射性物质的释放；

（五）“蓄意破坏”系指针对核设施或使用、贮存或运输中的核材料采取的任何有预谋的行为，这种行为可通过辐射照射或放射性物质释放直接或间接危及工作人员和公众的健康与安全或危及环境。

4. 在“公约”第一条之后新增以下第一条之 A：

第一条之 A

本公约的目的是在世界各地实现和维护对用于和平目的的核材料和核设施的有效实物保护，在世界各地预防和打击涉及这类材料和设施的犯罪以及为缔约国实现上述目的开展的合作提供便利。

5. “公约”第二条由以下案文代替：

一、本公约应适用于使用、贮存和运输中用于和平目的的核材料和用于和平目的的核设施，但本公约第三条、第四条及第五条第四款应仅适用于国际核运输中的此种核材料。

二、一缔约国建立、实施和维护实物保护制度的责任完全在于该国。

三、除缔约国依照本公约所明确作出的承诺外，本公约的任何条款均不得被解释为影响一国的主权权利。

四、（一）本公约的任何条款均不影响国际法规定的，特别是《联合国宪章》的宗旨和原则以及国际人道主义法规定的缔约国的其他权利、义务和责任。

（二）武装冲突中武装部队的活动，按照国际人道主义法理解的意义由该人道主义法予以规定，不受本公约管辖；一国军事部队为执行公务而进行的活动由国际法其他规则予以规定，因此不受本公约管辖。

（三）本公约的任何条款均不得被解释为是对用于和平目的的核材料或核设施使用或威胁使用武力的合法授权。

（四）本公约的任何条款均不宽恕不合法行为或使不合法行为合法化，或禁止根据其他法律提出起诉。

五、本公约不适用于为军事目的使用或保存的核材料或含有此种材料的核设施。

6. 在“公约”第二条之后新增以下第二条之 A：

第二条之 A

一、每一缔约国应建立、实施和维护适用于在其管辖下核材料和核设施的适当的实物保护制度，目的是：

（一）防止盗窃和其他非法获取在使用、贮存和运输中的核材料；

（二）确保采取迅速和综合的措施，以查找和在适当时追回失踪或被盗的核材料；当该材料在其领土之外时，该缔约国应依照第五条采取行动；

（三）保护核材料和核设施免遭蓄意破坏；

（四）减轻或尽量减少蓄意破坏所造成的放射性后果。

二、在实施第一款时，每一缔约国应：

（一）建立和维护管理实物保护的法律和监管框架；

（二）设立或指定一个或几个负责实施法律和监管框架的主管部门；

（三）采取对核材料和核设施实物保护必要的其他适当措施。

三、在履行第一款和第二款所规定的义务时，每一缔约国应在不妨碍本公约任何其他条款的情况下，在合理和切实可行的范围内适用以下“核材料和核设施实物保护的基本原则”。

基本原则一：国家的责任

一国建立、实施和维护实物保护制度的责任完全在于该国。

基本原则二：国际运输中的责任

一国确保核材料受到充分保护的责任延伸到核材料的国际运输，直至酌情将该责任适当移交给另一国。

基本原则三：法律和监管框架

国家负责建立和维护管理实物保护的法律和监管框架。该框架应规定建立适用的实物保护要求，并应包括评估和许可证审批或其他授权程序的系统。该框架应包括对核设施和运输的视察系统，以核实适用要求和对许可证或其他授权文件的条件的遵守情况，并确立加强适用要求和条件的手段，包括有效的制裁措施。

基本原则四：主管部门

国家应设立或指定负责实施法律和监管框架的主管部门，并赋予充分的权力、权限和财政及人力资源，以履行其所担负的责任。国家应采取步骤确保国家主管部门与负责促进或利用核能的任何其他机构之间在职能方面的有效独立性。

基本原则五：许可证持有者的责任

应当明确规定在一国境内实施实物保护各组成部分的责任。国家应确保实施核材料或核设施实物保护的主要责任在于相关许可证持有者或其他授权文件的持有者（如营运者或承运者）。

基本原则六：安保文化

所有参与实施实物保护的组织应对必要的安保文化及其发展和保持给予适当优先地位，以确保在整个组织中有效地实施实物保护。

基本原则七：威胁

国家的实物保护应基于该国当前对威胁的评估。

基本原则八：分级方案

实物保护要求应以分级方案为基础，并考虑当前对威胁的评估、材料的相对吸引力和性质以及与擅自转移核材料和蓄意破坏核材料或核设施有关的潜在后果。

基本原则九：纵深防御

国家对实物保护的要求应反映结构上的或其他技术、人事和组织方面的多层保护和保护措施的概念，敌方要想实现其目的必须克服或绕过这些保护层和保护措施。

基本原则十：质量保证

应当制定和实施质量保证政策和质量保证大纲，以确信对实物保护有重要意义的所有活动的特定要求都得到满足。

基本原则十一：意外情况计划

所有许可证持有者和有关当局应制定并适当执行应对擅自转移核材料、蓄意破坏核设施或核材料或此类意图的意外情况（应急）计划。

基本原则十二：保密问题

国家应就那些若被擅自泄露则可能损害核材料和核设施实物保护的资料制定保密要求。

四、（一）本条的规定不适用于缔约国根据核材料的性质、数量、相对吸引力、与任何针对核材料的未经许可行为有关的潜在放射性后果和其他后果及目前根据对核材料威胁的评估而合理地确定无需接受依照第一款建立的实物保护制度约束的任何核材料。

（二）应当按照谨慎的管理常规保护根据第（一）项不受本条规定约束的核材料。

7. “公约”第五条由以下案文代替：

一、缔约国应彼此直接或经由国际原子能机构指明并公开其与本公约事项有关的联络点。

二、在核材料被偷窃、抢劫或通过任何其他非法方式获取或受到此种可信的威胁时，缔约国应依照其国内法尽最大可能向任何提出请求的国家提供合作和协助，以追回和保护这种材料。特别是：

（一） 缔约国应采取适当步骤，将核材料被偷窃、抢劫或通过其他非法方式获取或受到此种可信的威胁的任何情况尽快通知它认为有关的其他国家，并在适当时通知国际原子能机构和其他相关国际组织；

（二） 在采取上述步骤时，有关缔约国应酌情相互并与国际原子能机构和其他相关国际组织交换信息，以便保护受到威胁的核材料，核查装运容器的完整性或追回被非法获取的核材料，并应：

1. 经由外交和其他商定途径协调其工作；

2. 在接到请求时给予协助；

3. 确保归还已追回的因上述事件被盗或丢失的核材料。

执行这种合作的方法应由有关缔约国决定。

三、在核材料或核设施受到可信的蓄意破坏威胁或遭到蓄意破坏时，缔约国应依照其国内法并根据国际法规定的相关义务尽最大可能提供以下合作：

（一） 如果某一缔约国明知另一国的核材料或核设施受到可信的蓄意破坏的威胁，它应决定需要采取的适当步骤，将这一威胁尽快通知有关国家，并在适当时通知国际原子能机构和其他相关国际组织，以防止蓄意破坏；

（二） 当某一缔约国的核材料或核设施遭到蓄意破坏时，而且如果该缔约国认为其他国家很可能受到放射性影响，它应在不妨碍国际法规定的其他义务的情况下采取适当步骤，尽快通知可能受到放射性影响的国家，并在适当时通知国际原子能机构和其他相关国际组织，以尽量减少或减轻由此造成的放射性后果；

（三） 当某一缔约国在第（一）项和第（二）项范围内请求协助时，接到此种协助请求的每一缔约国应迅速决定，并直接或通过国际原子能机构通知提出请求的缔约国，它是否能够提供所请求的协助以及可能提供协助的范围和条件；

（四） 根据第（一）项至第（三）项进行合作的协调应通过外交或其他商定途径进行。执行这种合作的方法应由有关缔约国在双边或多边的基础上决定。

四、缔约国应酌情彼此直接或经由国际原子能机构和其他相关国际组织进行合作和磋商，以期获得对国际运输中核材料实物保护系统的设计、维护和改进方面的指导。

五、缔约国可酌情与其他缔约国直接或经由国际原子能机构和其他相关国际组织进行磋商和合作，以期获得对国内使用、贮存和运输中的核材料和核设施的国家实物保护系统的设计、维护和改进方面的指导。

8. “公约”第六条由以下案文代替：

一、缔约国应采取符合其国内法的适当措施，以保护由于本公约的规定而从另一缔约国得到的，或通过参与为执行本公约而开展的活动而得到的任何保密信息的机密性。如果缔约国向国际组织或本公约非缔约国提供保密信息，则应采取步骤确保此种信息的机密性得到保护。从另一缔约国获得保密信息的缔约国只有得到前者同意后才能向第三方提供该信息。

二、本公约不应要求缔约国提供国内法规定不得传播的任何信息或可能危及本国安全或核材料或核设施的实物保护的任何信息。

9. “公约”第七条第一款由以下案文代替：

一、每一缔约国应在其国内法中将以下故意实施的行为定为违法犯罪行为予以惩处：

（一） 未经合法授权，收受、拥有、使用、转移、更改、处置或散布核材料，并造成或可能造成任何人员死亡、重伤、财产重大损失或环境重大损害；

（二） 偷窃或抢劫核材料；

（三） 盗取或以欺骗手段获取核材料；

（四） 未经合法授权向某一国家或从某一国家携带、运送或转移核材料的行为；

（五） 针对核设施的行为或干扰核设施运行的行为，在这种情况下违法犯罪嫌疑人通过辐射照射或放射性物质释放故意造成或其知道这种行为可能造成任何人员死亡、重伤、财产重大损失或环境重大损害，除非采取这种行为符合该核设施所在缔约国的国内法；

（六） 构成以威胁或使用武力或任何其他恐吓手段勒索核材料的行为；

（七） 威胁：

1. 使用核材料造成任何人员死亡、重伤、财产重大损失或环境重大损害或实施第（五）项所述违法犯罪行为，或

2. 实施第（二）项和第（五）项所述违法犯罪行为，目的是迫使某一自然人、法人、某一国际组织或某一国家实施或不实施某一行为；

（八） 意图实施第（一）项至第（五）项所述任何违法犯罪行为；

（九） 以共犯身份参与第（一）项至第（八）项所述任何违法犯罪行为；

（十） 任何人组织或指使他人实施第（一）项至第（八）项所述违法犯罪行为；

（十一） 协助以共同目的行动的群体实施第（一）项至第（八）项所述任何违法犯罪行为；这种行为应当是故意的，并且是：

1. 为了促进该群体的犯罪活动或犯罪目的，在这种情况下此类活动或目的涉及实施第（一）项至第（七）项所述违法犯罪行为，或

2. 明知该群体有意实施第（一）项至第（七）项所述违法犯罪行为。

10. 在“公约”第十一条之后新增以下两条，第十一条之 A 和第十一条之 B：

第十一条之 A

为了引渡或相互司法协助的目的，第七条所述任何违法犯罪行为不得视为政治罪行、同政治罪行有关的罪行或由于政治动机引起的罪行。因此，就此种罪行提出的引渡或相互司法协助的请求，不可只以其涉及政治罪行、同政治罪行有关的罪行或由于政治动机引起的罪行为由而加以拒绝。

第十一条之 B

如果被请求的缔约国有实质理由认为，请求为第七条所述违法犯罪行为进行引渡或请求为此种违法犯罪行为提供相互司法协助的目的，是为了基于某人的种族、宗教、国籍、族裔或政治观点而对该人进行起诉或惩罚，或认为接受这一请求将使该人的情况因任何上述理由受到损害，则本公约的任何条款均不应被解释为规定该国有引渡或提供相互司法协助的义务。

11. 在“公约”第十三条之后新增以下第十三条之 A：

第十三条之 A

本公约的任何条款均不影响旨在加强核材料和核设施实物保护为和平目的进行的核技术转让。

12. “公约”第十四条第三款由以下案文代替：

三、如果违法犯罪行为涉及在国内使用、贮存或运输中的核材料，而且违法犯罪嫌疑人和所涉核材料均仍在违法犯罪行为实施地的缔约国境内，或违法犯罪行为涉及核设施而且违法犯罪嫌疑人仍在违法犯罪行为实施地的缔约国境内，则本公约的任何条款均不应被解释为要求该缔约国提供有关因此种违法犯罪行为而提起刑事诉讼的信息。

13. “公约”第十六条由以下案文代替：

一、在 2005 年 7 月 8 日通过的修订案生效五年后，保存人应召开缔约国会议审查本公约的执行情况，并根据当时的普遍情况审查公约的序言、整个执行部分和附件是否仍然适当。

二、此后每隔至少五年，如果过半数缔约国向保存人提出召开另一次同样目的会议的提案，应召开此种会议。

14. “公约”附件二附注[b/]由以下案文代替：

[b/] 未在反应堆中辐照过的材料，或虽在反应堆中辐照过，但在无屏蔽 1 米距离处的辐射水平等于或小于 1 戈瑞/小时（100 拉德/小时）的材料。

15. “公约”附件二附注[e/]由以下案文代替：

[e/] 在辐照前根据其原始易裂变材料含量被列为一类和二类的其他燃料，虽在无屏蔽1米距离处的辐射水平超过1戈瑞/小时（100拉德/小时），但仍可降低一级。

[ENGLISH TEXT – TEXTE ANGLAIS]

Amendment to the Convention on the Physical Protection of Nuclear Material

1. The Title of the Convention on the Physical Protection of Nuclear Material adopted on 26 October 1979 (hereinafter referred to as "the Convention") is replaced by the following title:

CONVENTION ON THE PHYSICAL PROTECTION OF NUCLEAR MATERIAL AND NUCLEAR FACILITIES

2. The Preamble of the Convention is replaced by the following text:

THE STATES PARTIES TO THIS CONVENTION,

RECOGNIZING the right of all States to develop and apply nuclear energy for peaceful purposes and their legitimate interests in the potential benefits to be derived from the peaceful application of nuclear energy,

CONVINCED of the need to facilitate international co-operation and the transfer of nuclear technology for the peaceful application of nuclear energy,

BEARING IN MIND that physical protection is of vital importance for the protection of public health, safety, the environment and national and international security,

HAVING IN MIND the purposes and principles of the Charter of the United Nations concerning the maintenance of international peace and security and the promotion of good-neighbourliness and friendly relations and co-operation among States,

CONSIDERING that under the terms of paragraph 4 of Article 2 of the Charter of the United Nations, "All members shall refrain in their international relations from the threat or use of force against the territorial integrity or political independence of any state, or in any other manner inconsistent with the Purposes of the United Nations,"

RECALLING the Declaration on Measures to Eliminate International Terrorism, annexed to General Assembly resolution 49/60 of 9 December 1994,

DESIRING to avert the potential dangers posed by illicit trafficking, the unlawful taking and use of nuclear material and the sabotage of nuclear material and nuclear facilities, and noting that physical protection against such acts has become a matter of increased national and international concern,

DEEPLY CONCERNED by the worldwide escalation of acts of terrorism in all its forms and manifestations, and by the threats posed by international terrorism and organized crime,

BELIEVING that physical protection plays an important role in supporting nuclear non-proliferation and counter-terrorism objectives,

DESIRING through this Convention to contribute to strengthening worldwide the physical protection of nuclear material and nuclear facilities used for peaceful purposes,

CONVINCED that offences relating to nuclear material and nuclear facilities are a matter of grave concern and that there is an urgent need to adopt appropriate and effective measures, or to strengthen existing measures, to ensure the prevention, detection and punishment of such offences,

DESIRING to strengthen further international co-operation to establish, in conformity with the national law of each State Party and with this Convention, effective measures for the physical protection of nuclear material and nuclear facilities,

CONVINCED that this Convention should complement the safe use, storage and transport of nuclear material and the safe operation of nuclear facilities,

RECOGNIZING that there are internationally formulated physical protection recommendations that are updated from time to time which can provide guidance on contemporary means of achieving effective levels of physical protection,

RECOGNIZING also that effective physical protection of nuclear material and nuclear facilities used for military purposes is a responsibility of the State possessing such nuclear material and nuclear facilities, and understanding that such material and facilities are and will continue to be accorded stringent physical protection,

HAVE AGREED as follows:

3. In Article 1 of the Convention, after paragraph (c), two new paragraphs are added as follows:

(d) "nuclear facility" means a facility (including associated buildings and equipment) in which nuclear material is produced, processed, used, handled, stored or disposed of, if damage to or interference with such facility could lead to the release of significant amounts of radiation or radioactive material;

(e) "sabotage" means any deliberate act directed against a nuclear facility or nuclear material in use, storage or transport which could directly or indirectly endanger the health and safety of personnel, the public or the environment by exposure to radiation or release of radioactive substances.

4. After Article 1 of the Convention, a new Article 1A is added as follows:

Article 1A

The purposes of this Convention are to achieve and maintain worldwide effective physical protection of nuclear material used for peaceful purposes and of nuclear facilities used for peaceful purposes; to prevent and combat offences relating to such material and facilities worldwide; as well as to facilitate co-operation among States Parties to those ends.

5. Article 2 of the Convention is replaced by the following text:

1. This Convention shall apply to nuclear material used for peaceful purposes in use, storage and transport and to nuclear facilities used for peaceful purposes, provided, however, that articles 3 and 4 and paragraph 4 of article 5 of this Convention shall only apply to such nuclear material while in international nuclear transport.

2. The responsibility for the establishment, implementation and maintenance of a physical protection regime within a State Party rests entirely with that State.

3. Apart from the commitments expressly undertaken by States Parties under this Convention, nothing in this Convention shall be interpreted as affecting the sovereign rights of a State.

4. (a) Nothing in this Convention shall affect other rights, obligations and responsibilities of States Parties under international law, in particular the purposes and principles of the Charter of the United Nations and international humanitarian law.

(b) The activities of armed forces during an armed conflict, as those terms are understood under international humanitarian law, which are governed by that law, are not governed by this Convention, and the activities undertaken by the military forces of a State in the exercise of their official duties, inasmuch as they are governed by other rules of international law, are not governed by this Convention.

(c) Nothing in this Convention shall be construed as a lawful authorization to use or threaten to use force against nuclear material or nuclear facilities used for peaceful purposes.

(d) Nothing in this Convention condones or makes lawful otherwise unlawful acts, nor precludes prosecution under other laws.

5. This Convention shall not apply to nuclear material used or retained for military purposes or to a nuclear facility containing such material.

6. After Article 2 of the Convention, a new Article 2A is added as follows:

Article 2A

1. Each State Party shall establish, implement and maintain an appropriate physical protection regime applicable to nuclear material and nuclear facilities under its jurisdiction, with the aim of:

(a) protecting against theft and other unlawful taking of nuclear material in use, storage and transport;

(b) ensuring the implementation of rapid and comprehensive measures to locate and, where appropriate, recover missing or stolen nuclear material; when the material is located outside its territory, that State Party shall act in accordance with article 5;

(c) protecting nuclear material and nuclear facilities against sabotage; and

(d) mitigating or minimizing the radiological consequences of sabotage.

2. In implementing paragraph 1, each State Party shall:

(a) establish and maintain a legislative and regulatory framework to govern physical protection;

(b) establish or designate a competent authority or authorities responsible for the implementation of the legislative and regulatory framework; and

(c) take other appropriate measures necessary for the physical protection of nuclear material and nuclear facilities.

3. In implementing the obligations under paragraphs 1 and 2, each State Party shall, without prejudice to any other provisions of this Convention, apply insofar as is reasonable and practicable the following Fundamental Principles of Physical Protection of Nuclear Material and Nuclear Facilities.

FUNDAMENTAL PRINCIPLE A: ***Responsibility of the State***
The responsibility for the establishment, implementation and maintenance of a physical protection regime within a State rests entirely with that State.

FUNDAMENTAL PRINCIPLE B: ***Responsibilities During International Transport***
The responsibility of a State for ensuring that nuclear material is adequately protected extends to the international transport thereof, until that responsibility is properly transferred to another State, as appropriate.

FUNDAMENTAL PRINCIPLE C: ***Legislative and Regulatory Framework***
The State is responsible for establishing and maintaining a legislative and regulatory framework to govern physical protection. This framework should provide for the establishment of applicable physical protection requirements and include a system of evaluation and licensing or other procedures to grant authorization. This framework should include a system of inspection of nuclear facilities and transport to verify compliance with applicable requirements and conditions of the license or other authorizing document, and to establish a means to enforce applicable requirements and conditions, including effective sanctions.

FUNDAMENTAL PRINCIPLE D: ***Competent Authority***
The State should establish or designate a competent authority which is responsible for the implementation of the legislative and regulatory framework, and is provided with adequate authority, competence and financial and human resources to fulfill its assigned responsibilities. The State should take steps to ensure an effective independence between the functions of the State's competent authority and those of any other body in charge of the promotion or utilization of nuclear energy.

FUNDAMENTAL PRINCIPLE E: ***Responsibility of the License Holders***
The responsibilities for implementing the various elements of physical protection within a State should be clearly identified. The State should ensure that the prime responsibility for the implementation of physical protection of nuclear material or of nuclear facilities rests with the holders of the relevant licenses or of other authorizing documents (e.g., operators or shippers).

FUNDAMENTAL PRINCIPLE F: ***Security Culture***
All organizations involved in implementing physical protection should give due priority to the security culture, to its development and maintenance necessary to ensure its effective implementation in the entire organization.

FUNDAMENTAL PRINCIPLE G: ***Threat***
The State's physical protection should be based on the State's current evaluation of the threat.

FUNDAMENTAL PRINCIPLE H: ***Graded Approach***
Physical protection requirements should be based on a graded approach, taking into account the current evaluation of the threat, the relative attractiveness, the nature of the material and potential consequences associated with the unauthorized removal of nuclear material and with the sabotage against nuclear material or nuclear facilities.

FUNDAMENTAL PRINCIPLE I: ***Defence in Depth***
The State's requirements for physical protection should reflect a concept of several layers and methods of protection (structural or other technical, personnel and organizational) that have to be overcome or circumvented by an adversary in order to achieve his objectives.

FUNDAMENTAL PRINCIPLE J: ***Quality Assurance***
A quality assurance policy and quality assurance programmes should be established and implemented with a view to providing confidence that specified requirements for all activities important to physical protection are satisfied.

FUNDAMENTAL PRINCIPLE K: ***Contingency Plans***
Contingency (emergency) plans to respond to unauthorized removal of nuclear material or sabotage of nuclear facilities or nuclear material, or attempts thereof, should be prepared and appropriately exercised by all license holders and authorities concerned.

FUNDAMENTAL PRINCIPLE L: ***Confidentiality***
The State should establish requirements for protecting the confidentiality of information, the unauthorized disclosure of which could compromise the physical protection of nuclear material and nuclear facilities.

4. (a) The provisions of this article shall not apply to any nuclear material which the State Party reasonably decides does not need to be subject to the physical protection regime established pursuant to paragraph 1, taking into account the nature of the material, its quantity and relative attractiveness and the potential radiological and other consequences associated with any unauthorized act directed against it and the current evaluation of the threat against it.

(b) Nuclear material which is not subject to the provisions of this article pursuant to sub-paragraph (a) should be protected in accordance with prudent management practice.

7. Article 5 of the Convention is replaced by the following text:

1. States Parties shall identify and make known to each other directly or through the International Atomic Energy Agency their point of contact in relation to matters within the scope of this Convention.

2. In the case of theft, robbery or any other unlawful taking of nuclear material or credible threat thereof, States Parties shall, in accordance with their national law, provide co-operation and assistance to the maximum feasible extent in the recovery and protection of such material to any State that so requests. In particular:

(a) a State Party shall take appropriate steps to inform as soon as possible other States, which appear to it to be concerned, of any theft, robbery or other unlawful taking of nuclear material or credible threat thereof, and to inform, where appropriate, the International Atomic Energy Agency and other relevant international organizations;

(b) in doing so, as appropriate, the States Parties concerned shall exchange information with each other, the International Atomic Energy Agency and other relevant international organizations with a view to protecting threatened nuclear material, verifying the integrity of the shipping container or recovering unlawfully taken nuclear material and shall:

(i) co-ordinate their efforts through diplomatic and other agreed channels;

(ii) render assistance, if requested;

(iii) ensure the return of recovered nuclear material stolen or missing as a consequence of the above-mentioned events.

The means of implementation of this co-operation shall be determined by the States Parties concerned.

3. In the case of a credible threat of sabotage of nuclear material or a nuclear facility or in the case of sabotage thereof, States Parties shall, to the maximum feasible extent, in accordance with their national law and consistent with their relevant obligations under international law, co-operate as follows:

(a) if a State Party has knowledge of a credible threat of sabotage of nuclear material or a nuclear facility in another State, the former shall decide on appropriate steps to be taken in order to inform that State as soon as possible and, where appropriate, the International Atomic Energy Agency and other relevant international organizations of that threat, with a view to preventing the sabotage;

(b) in the case of sabotage of nuclear material or a nuclear facility in a State Party and if in its view other States are likely to be radiologically affected, the former, without prejudice to its other obligations under international law, shall take appropriate steps to inform as soon as possible the State or the States which are likely to be radiologically affected and to inform, where appropriate, the International Atomic Energy Agency and other relevant international organizations, with a view to minimizing or mitigating the radiological consequences thereof;

(c) if in the context of sub-paragraphs (a) and (b), a State Party requests assistance, each State Party to which a request for assistance is directed shall promptly decide and notify the requesting State Party, directly or through the International Atomic Energy Agency, whether it is in a position to render the assistance requested and the scope and terms of the assistance that may be rendered;

(d) co-ordination of the co-operation under sub-paragraphs (a) to (c) shall be through diplomatic or other agreed channels. The means of implementation of this co-operation shall be determined bilaterally or multilaterally by the States Parties concerned.

4. States Parties shall co-operate and consult, as appropriate, with each other directly or through the International Atomic Energy Agency and other relevant international organizations, with a view to obtaining guidance on the design, maintenance and improvement of systems of physical protection of nuclear material in international transport.

5. A State Party may consult and co-operate, as appropriate, with other States Parties directly or through the International Atomic Energy Agency and other relevant international organizations, with a view to obtaining their guidance on the design, maintenance and improvement of its national system of physical protection of nuclear material in domestic use, storage and transport and of nuclear facilities.

8. Article 6 of the Convention is replaced by the following text:

1. States Parties shall take appropriate measures consistent with their national law to protect the confidentiality of any information which they receive in confidence by virtue of the provisions of this Convention from another State Party or through participation in an activity carried out for the implementation of this Convention. If States Parties provide information to international organizations or to States that are not parties to this Convention in confidence, steps shall be taken to ensure that the confidentiality of such information is protected. A State Party that has received information in confidence from another State Party may provide this information to third parties only with the consent of that other State Party.

2. States Parties shall not be required by this Convention to provide any information which they are not permitted to communicate pursuant to national law or which would jeopardize the security of the State concerned or the physical protection of nuclear material or nuclear facilities.

9. Paragraph 1 of Article 7 of the Convention is replaced by the following text:

1. The intentional commission of:

(a) an act without lawful authority which constitutes the receipt, possession, use, transfer, alteration, disposal or dispersal of nuclear material and which causes or is likely to cause death or serious injury to any person or substantial damage to property or to the environment;

(b) a theft or robbery of nuclear material;

(c) an embezzlement or fraudulent obtaining of nuclear material;

(d) an act which constitutes the carrying, sending, or moving of nuclear material into or out of a State without lawful authority;

(e) an act directed against a nuclear facility, or an act interfering with the operation of a nuclear facility, where the offender intentionally causes, or where he knows that the act is likely to cause, death or serious injury to any person or substantial damage to property or to the environment by exposure to radiation or release of radioactive substances, unless the act is undertaken in conformity with the national law of the State Party in the territory of which the nuclear facility is situated;

(f) an act constituting a demand for nuclear material by threat or use of force or by any other form of intimidation;

(g) a threat:

(i) to use nuclear material to cause death or serious injury to any person or substantial damage to property or to the environment or to commit the offence described in sub-paragraph (e), or

(ii) to commit an offence described in sub-paragraphs (b) and (e) in order to compel a natural or legal person, international organization or State to do or to refrain from doing any act;

(h) an attempt to commit any offence described in sub-paragraphs (a) to (e);

(i) an act which constitutes participation in any offence described in sub-paragraphs (a) to (h);

(j) an act of any person who organizes or directs others to commit an offence described in sub-paragraphs (a) to (h); and

(k) an act which contributes to the commission of any offence described in sub-paragraphs (a) to (h) by a group of persons acting with a common purpose; such act shall be intentional and shall either:

(i) be made with the aim of furthering the criminal activity or criminal purpose of the group, where such activity or purpose involves the commission of an offence described in sub-paragraphs (a) to (g), or

(ii) be made in the knowledge of the intention of the group to commit an offence described in sub-paragraphs (a) to (g)

shall be made a punishable offence by each State Party under its national law.

10. After Article 11 of the Convention, two new articles, Article 11A and Article 11B, are added as follows:

Article 11A

None of the offences set forth in article 7 shall be regarded for the purposes of extradition or mutual legal assistance, as a political offence or as an offence connected with a political offence or as an offence inspired by political motives. Accordingly, a request for extradition or for mutual legal assistance based on such an offence may not be refused on the sole ground that it concerns a political offence or an offence connected with a political offence or an offence inspired by political motives.

Article 11B

Nothing in this Convention shall be interpreted as imposing an obligation to extradite or to afford mutual legal assistance, if the requested State Party has substantial grounds for believing that the request for extradition for offences set forth in article 7 or for mutual legal assistance with respect to such offences has been made for the purpose of prosecuting or punishing a person on account of that person's race, religion, nationality, ethnic origin or political opinion or that compliance with the request would cause prejudice to that person's position for any of these reasons.

11. After Article 13 of the Convention, a new Article 13A is added as follows:

Article 13A

Nothing in this Convention shall affect the transfer of nuclear technology for peaceful purposes that is undertaken to strengthen the physical protection of nuclear material and nuclear facilities.

12. Paragraph 3 of Article 14 of the Convention is replaced by the following text:

3. Where an offence involves nuclear material in domestic use, storage or transport, and both the alleged offender and the nuclear material remain in the territory of the State Party in which the offence was committed, or where an offence involves a nuclear facility and the alleged offender remains in the territory of the State Party in which the offence was committed, nothing in this Convention shall be interpreted as requiring that State Party to provide information concerning criminal proceedings arising out of such an offence.

13. Article 16 of the Convention is replaced by the following text:

1. A conference of States Parties shall be convened by the depositary five years after the entry into force of the Amendment adopted on 8 July 2005 to review the implementation of this Convention and its adequacy as concerns the preamble, the whole of the operative part and the annexes in the light of the then prevailing situation.

2. At intervals of not less than five years thereafter, the majority of States Parties may obtain, by submitting a proposal to this effect to the depositary, the convening of further conferences with the same objective.

14. Footnote [b/] of Annex II of the Convention is replaced by the following text:

[b/] Material not irradiated in a reactor or material irradiated in a reactor but with a radiation level equal to or less than 1 gray/hour (100 rads/hour) at one metre unshielded.

15. Footnote [e/] of Annex II of the Convention is replaced by the following text:

[e/] Other fuel which by virtue of its original fissile material content is classified as Category I and II before irradiation may be reduced one category level while the radiation level from the fuel exceeds 1 gray/hour (100 rads/hour) at one metre unshielded.

[FRENCH TEXT – TEXTE FRANÇAIS]

Amendement de la Convention sur la protection physique des matières nucléaires

1. Le Titre de la Convention sur la protection physique des matières nucléaires, adoptée le 26 octobre 1979 (ci-après dénommée 'la Convention') est remplacé par le titre suivant :

CONVENTION SUR LA PROTECTION PHYSIQUE DES MATIÈRES NUCLÉAIRES ET DES INSTALLATIONS NUCLÉAIRES

2. Le préambule de la Convention est remplacé par le texte suivant :

LES ÉTATS PARTIES À LA PRÉSENTE CONVENTION,

RECONNAISSANT le droit de tous les États à développer et à utiliser les applications de l'énergie nucléaire à des fins pacifiques et leur intérêt légitime pour les avantages qui peuvent en découler,

CONVAINCUS de la nécessité de faciliter la coopération internationale et le transfert de technologies nucléaires pour les applications pacifiques de l'énergie nucléaire,

AYANT À L'ESPRIT que la protection physique est d'une importance vitale pour la protection de la santé du public, la sûreté, l'environnement et la sécurité nationale et internationale,

AYANT À L'ESPRIT les buts et principes de la Charte des Nations Unies concernant le maintien de la paix et de la sécurité internationales et la promotion de relations de bon voisinage et d'amitié, et de la coopération entre les États,

CONSIDÉRANT qu'aux termes du paragraphe 4 de l'article 2 de la Charte des Nations Unies, les « Membres de l'Organisation s'abstiennent, dans leurs relations internationales, de recourir à la menace ou à l'emploi de la force, soit contre l'intégrité territoriale ou l'indépendance politique de tout État, soit de toute autre manière incompatible avec les buts des Nations Unies »,

RAPPELANT la Déclaration sur les mesures visant à éliminer le terrorisme international annexée à la résolution 49/60 adoptée par l'Assemblée générale des Nations Unies le 9 décembre 1994,

DÉSIREUX d'écarter les risques qui pourraient découler du trafic illicite, de l'obtention et de l'usage illicites de matières nucléaires, et du sabotage de matières et installations nucléaires, et notant que la protection physique desdites matières et installations contre de tels actes est devenue un motif de préoccupation accrue aux niveaux national et international,

PROFONDÉMENT PRÉOCCUPÉS par la multiplication dans le monde entier des actes de terrorisme sous toutes ses formes et manifestations et par les menaces que font peser le terrorisme international et le crime organisé,

ESTIMANT que la protection physique joue un rôle important d'appui aux objectifs de non-prolifération nucléaire et de lutte contre le terrorisme,

DÉSIREUX de contribuer par le biais de la présente Convention à renforcer dans le monde entier la protection physique des matières nucléaires et des installations nucléaires utilisées à des fins pacifiques,

CONVAINCUS que les infractions relatives aux matières et installations nucléaires sont un motif de grave préoccupation et qu'il est urgent de prendre des mesures appropriées et efficaces, ou de renforcer les mesures existantes, pour assurer la prévention, la découverte et la répression de ces infractions,

DÉSIREUX de renforcer davantage la coopération internationale en vue de prendre, conformément à la législation nationale de chaque État partie et à la présente Convention, des mesures efficaces pour assurer la protection physique des matières et installations nucléaires,

CONVAINCUS que la présente Convention devrait compléter l'utilisation, l'entreposage et le transport sûrs des matières nucléaires et l'exploitation sûre des installations nucléaires,

RECONNAISSANT qu'il existe des recommandations formulées au niveau international en matière de protection physique, qui sont mises à jour périodiquement et peuvent fournir à tout moment des orientations quant aux moyens actuels de parvenir à des niveaux efficaces de protection physique,

RECONNAISSANT également que la protection physique efficace des matières nucléaires et des installations nucléaires utilisées à des fins militaires relève de la responsabilité de l'État possédant de telles matières nucléaires et installations nucléaires, et étant entendu que lesdites matières et installations font et continueront de faire l'objet d'une protection physique rigoureuse,

SONT CONVENUS de ce qui suit :

3. Dans l'article premier de la Convention, après le paragraphe c) sont ajoutés deux nouveaux paragraphes libellés comme suit :

d) Par 'installation nucléaire', il faut entendre une installation (y compris les bâtiments et équipements associés) dans laquelle des matières nucléaires sont produites, traitées, utilisées, manipulées, entreposées ou stockées définitivement, si un dommage causé à une telle installation ou un acte qui perturbe son fonctionnement peut entraîner le relâchement de quantités significatives de rayonnements ou de matières radioactives ;

e) Par 'sabotage', il faut entendre tout acte délibéré dirigé contre une installation nucléaire ou des matières nucléaires en cours d'utilisation, en entreposage ou en cours de transport, qui est susceptible, directement ou indirectement, de porter atteinte à la santé et à la sécurité du personnel ou du

public ou à l'environnement en provoquant une exposition à des rayonnements ou un relâchement de substances radioactives ;

4. Après l'Article premier de la Convention est ajouté un nouvel Article premier A libellé comme suit :

Article premier A

Les objectifs de la présente Convention sont d'instaurer et de maintenir dans le monde entier une protection physique efficace des matières nucléaires utilisées à des fins pacifiques et des installations nucléaires utilisées à des fins pacifiques, de prévenir et de combattre les infractions concernant de telles matières et installations dans le monde entier, et de faciliter la coopération entre les États parties à cette fin.

5. L'Article 2 de la Convention est remplacé par le texte suivant :

1. La présente Convention s'applique aux matières nucléaires utilisées à des fins pacifiques en cours d'utilisation, en entreposage et en cours de transport et aux installations nucléaires utilisées à des fins pacifiques, étant entendu, toutefois, que les dispositions des articles 3 et 4 et du paragraphe 4 de l'article 5 de la présente Convention ne s'appliquent à de telles matières nucléaires qu'en cours de transport nucléaire international.

2. La responsabilité de l'élaboration, de la mise en œuvre et du maintien d'un système de protection physique sur le territoire d'un État partie incombe entièrement à cet État.

3. Indépendamment des engagements expressément contractés par les États parties en vertu de la présente Convention, rien dans la présente Convention ne doit être interprété comme limitant les droits souverains d'un État.

4. a) Rien dans la présente Convention ne modifie les autres droits, obligations et responsabilités qui découlent pour les États parties du droit international, en particulier des buts et principes de la Charte des Nations Unies et du droit humanitaire international.

b) Les activités des forces armées en période de conflit armé, au sens donné à ces termes en droit humanitaire international, qui sont régies par ce droit ne sont pas régies par la présente Convention, et les activités menées par les forces armées d'un État dans l'exercice de leurs fonctions officielles, en tant qu'elles sont régies par d'autres règles de droit international, ne sont pas non plus régies par la présente Convention.

c) Rien dans la présente Convention n'est considéré comme une autorisation licite de recourir ou de menacer de recourir à la force contre des matières ou des installations nucléaires utilisées à des fins pacifiques.

d) Rien dans la présente Convention n'excuse ou ne rend licites des actes par ailleurs illicites, ni n'empêche l'exercice de poursuites en vertu d'autres lois.

5. La présente Convention ne s'applique pas à des matières nucléaires utilisées ou conservées à des fins militaires ou à une installation nucléaire contenant de telles matières.

6. Après l'Article 2 de la Convention est ajouté un nouvel Article 2 A libellé comme suit :

Article 2 A

1. Chaque État partie élabore, met en œuvre et maintient un système approprié de protection physique des matières et installations nucléaires sous sa juridiction ayant pour objectifs :

a) De protéger les matières nucléaires en cours d'utilisation, en entreposage et en cours de transport contre le vol et l'obtention illicite par d'autres moyens ;

b) D'assurer l'application de mesures rapides et complètes destinées à localiser et, s'il y a lieu, récupérer des matières nucléaires manquantes ou volées ; lorsque les matières sont situées en dehors de son territoire, cet État partie agit conformément aux dispositions de l'article 5 ;

c) De protéger les matières et installations nucléaires contre le sabotage ;

d) D'atténuer ou de réduire le plus possible les conséquences radiologiques d'un sabotage.

2. Pour la mise en œuvre du paragraphe 1, chaque État partie :

a) Établit et maintient un cadre législatif et réglementaire pour régir la protection physique ;

b) Crée ou désigne une ou plusieurs autorités compétentes chargées de mettre en œuvre le cadre législatif et réglementaire ;

c) Prend toute autre mesure appropriée nécessaire pour assurer la protection physique des matières et installations nucléaires.

3. Pour la mise en œuvre des obligations visées aux paragraphes 1 et 2, chaque État partie, sans préjudice des autres dispositions de la présente Convention, applique pour autant qu'il soit raisonnable et faisable les principes fondamentaux de protection physique des matières et installations nucléaires ci-après.

PRINCIPE FONDAMENTAL A : ***Responsabilité de l'État***
La responsabilité de l'élaboration, de la mise en œuvre et du maintien d'un système de protection physique sur le territoire d'un État incombe entièrement à cet État.

PRINCIPE FONDAMENTAL B : ***Responsabilités pendant un transport international***
La responsabilité d'un État pour assurer la protection adéquate des matières nucléaires s'étend au transport international de ces dernières jusqu'à ce qu'elle ait été transférée en bonne et due forme à un autre État, de manière appropriée.

PRINCIPE FONDAMENTAL C : ***Cadre législatif et réglementaire***
L'État est chargé d'établir et de maintenir un cadre législatif et réglementaire pour la protection physique. Ce cadre devrait inclure l'élaboration de prescriptions de protection physique pertinentes et la mise en place d'un système d'évaluation et d'agrément ou prévoir d'autres procédures pour la délivrance des autorisations. Il devrait en outre comporter un système d'inspection des installations nucléaires et du transport de matières nucléaires, destiné à s'assurer que les prescriptions pertinentes et les conditions d'agrément ou des autres documents d'autorisation sont respectées et à mettre en place des moyens pour les faire appliquer, incluant des sanctions efficaces.

PRINCIPE FONDAMENTAL D : ***Autorité compétente***
L'État devrait créer ou désigner une autorité compétente chargée de mettre en œuvre le cadre législatif et réglementaire et dotée des pouvoirs, des compétences et des ressources financières et humaines adéquats pour assumer les responsabilités qui lui ont été confiées. L'État devrait prendre des mesures pour veiller à ce qu'il y ait une réelle indépendance entre les fonctions de l'autorité nationale compétente et celles de tout autre organisme chargé de la promotion ou de l'utilisation de l'énergie nucléaire.

PRINCIPE FONDAMENTAL E : ***Responsabilité des détenteurs d'agréments***
Les responsabilités en matière de mise en œuvre des différents éléments composant le système de protection physique sur le territoire d'un État devraient être clairement définies. L'État devrait s'assurer que la responsabilité de la mise en oeuvre de la protection physique des matières ou des installations nucléaires incombe en premier lieu aux détenteurs d'agréments pertinents ou d'autres documents d'autorisation (par exemple les exploitants ou les expéditeurs).

PRINCIPE FONDAMENTAL F : ***Culture de sécurité***
Toutes les entités impliquées dans la mise en œuvre de la protection physique devraient accorder la priorité requise à la culture de sécurité, à son développement et à son maintien, nécessaires pour assurer sa mise en œuvre effective à tous les échelons de chacune de ces entités.

PRINCIPE FONDAMENTAL G : ***Menace***
La protection physique dans un État devrait être fondée sur l'évaluation actuelle de la menace faite par l'État.

PRINCIPE FONDAMENTAL H : ***Approche graduée***
Les prescriptions concernant la protection physique devraient être établies selon une approche graduée qui tienne compte de l'évaluation actuelle de la menace, de l'attractivité relative, de la nature des matières et des conséquences qui pourraient

résulter de l'enlèvement non autorisé de matières nucléaires et d'un acte de sabotage contre des matières nucléaires ou des installations nucléaires.

PRINCIPE FONDAMENTAL I : *Défense en profondeur*
Les prescriptions nationales concernant la protection physique devraient être l'expression d'un concept reposant sur plusieurs niveaux et modalités de protection (qu'ils soient structurels ou techniques, concernant le personnel ou organisationnels) qui doivent être surmontés ou contournés par un agresseur pour atteindre ses objectifs.

PRINCIPE FONDAMENTAL J : *Assurance de la qualité*
Une politique et des programmes d'assurance de la qualité devraient être établis et mis en œuvre en vue d'assurer que les prescriptions définies pour toutes les activités importantes en matière de protection physique sont respectées.

PRINCIPE FONDAMENTAL K : *Plans d'urgence*
Des plans d'urgence destinés à répondre à un enlèvement non autorisé de matières nucléaires ou à un acte de sabotage visant des installations ou des matières nucléaires ou de tentatives en ce sens devraient être préparés et testés de manière appropriée par tous les détenteurs d'autorisation et les autorités concernées.

PRINCIPE FONDAMENTAL L : *Confidentialité*
L'État devrait établir les prescriptions à respecter pour préserver la confidentialité des informations, dont la divulgation non autorisée pourrait compromettre la protection physique des matières et des installations nucléaires.

4. a) Les dispositions du présent article ne s'appliquent pas à toute matière nucléaire dont l'État partie décide raisonnablement qu'elle n'a pas à être soumise au système de protection physique établi conformément au paragraphe 1, compte tenu de sa nature, de sa quantité et de son attractivité relative, des conséquences radiologiques potentielles et autres conséquences de tout acte non autorisé dirigé contre elle et de l'évaluation actuelle de la menace la concernant.

b) Une matière nucléaire qui n'est pas soumise aux dispositions du présent article en vertu de l'alinéa a) devrait être protégée conformément à des pratiques de gestion prudente.

7. L'Article 5 de la Convention est remplacé par le texte suivant :

1. Les États parties désignent et s'indiquent mutuellement, directement ou par l'intermédiaire de l'Agence internationale de l'énergie atomique, leurs correspondants pour les questions relevant de la présente Convention.

2. En cas de vol, de vol qualifié ou de toute autre obtention illicite de matières nucléaires, ou de menace vraisemblable d'un tel acte, les États parties apportent leur coopération et leur aide dans toute la mesure possible, conformément à leur législation nationale, pour la récupération et la protection desdites matières, à tout État qui en fait la demande. En particulier :

a) un État partie prend les dispositions nécessaires pour informer aussitôt que possible les autres États qui lui semblent concernés de tout vol, vol qualifié

ou autre obtention illicite de matières nucléaires, ou de menace vraisemblable d'un tel acte, et pour informer, selon qu'il convient, l'Agence internationale de l'énergie atomique et les autres organisations internationales pertinentes ;

b) ce faisant, et selon qu'il convient, les États parties concernés échangent des informations entre eux ou avec l'Agence internationale de l'énergie atomique et les autres organisations internationales pertinentes afin de protéger les matières nucléaires menacées, de vérifier l'intégrité du conteneur de transport ou de récupérer les matières nucléaires illicitement enlevées, et :

i) coordonnent leurs efforts par la voie diplomatique et par d'autres moyens prévus d'un commun accord ;

ii) se prêtent assistance, si la demande en est faite ;

iii) assurent la restitution des matières nucléaires volées ou manquantes qui ont été récupérées par suite des événements susmentionnés.

Les modalités de mise en œuvre de cette coopération sont arrêtées par les États parties concernés.

3. En cas d'acte de sabotage de matières nucléaires ou d'une installation nucléaire, ou de menace vraisemblable d'un tel acte, les États parties coopèrent dans toute la mesure possible, conformément à leur législation nationale ainsi qu'aux obligations pertinentes qui leur incombent en vertu du droit international, selon les modalités suivantes :

a) si un État partie a connaissance d'une menace vraisemblable de sabotage de matières ou d'une installation nucléaires dans un autre État, il décide des dispositions à prendre pour en informer aussitôt que possible ce dernier et, selon qu'il convient, l'Agence internationale de l'énergie atomique et les autres organisations internationales pertinentes, afin d'empêcher le sabotage ;

b) en cas de sabotage de matières ou d'une installation nucléaires dans un État partie et si celui-ci estime que d'autres États sont susceptibles d'être touchés par un événement de nature radiologique, sans préjudice des autres obligations qui lui incombent en vertu du droit international, il prend les dispositions nécessaires pour informer aussitôt que possible l'autre ou les autres États susceptibles d'être touchés par un événement de nature radiologique et, selon qu'il convient, l'Agence internationale de l'énergie atomique et les autres organisations internationales pertinentes, afin de réduire le plus possible ou d'atténuer les conséquences radiologiques de cet acte de sabotage ;

c) si, compte tenu des alinéas a) et b), un État partie demande une assistance, chaque État partie auquel une telle demande est adressée détermine rapidement et fait savoir à celui qui requiert l'assistance, directement ou par l'intermédiaire de l'Agence internationale de l'énergie atomique, s'il est en

mesure de fournir l'assistance requise, ainsi que la portée et les conditions de l'assistance qui pourrait être octroyée ;

d) la coordination des activités de coopération visées aux alinéas a), b) et c) est assurée par la voie diplomatique et par d'autres moyens prévus d'un commun accord. Les modalités de mise en œuvre de cette coopération sont définies par les États parties concernés de manière bilatérale ou multilatérale.

4. Les États parties coopèrent et se consultent, en tant que de besoin, directement ou par l'intermédiaire de l'Agence internationale de l'énergie atomique et d'autres organisations internationales pertinentes, en vue d'obtenir des avis sur la conception, le maintien et l'amélioration des systèmes de protection physique des matières nucléaires en cours de transport international.

5. Un État partie peut consulter les autres États parties et coopérer avec eux, en tant que de besoin, directement ou par l'intermédiaire de l'Agence internationale de l'énergie atomique et d'autres organisations internationales pertinentes, en vue d'obtenir leurs avis sur la conception, le maintien et l'amélioration de son système national de protection physique des matières nucléaires en cours d'utilisation, en entreposage et en cours de transport sur le territoire national et des installations nucléaires.

8. L'Article 6 de la Convention est remplacé par le texte suivant :

1. Les États parties prennent les mesures appropriées compatibles avec leur législation nationale pour protéger le caractère confidentiel de toute information qu'ils reçoivent à titre confidentiel en vertu des dispositions de la présente Convention d'un autre État partie ou à l'occasion de leur participation à une activité exécutée en application de la présente Convention. Lorsque des États parties communiquent confidentiellement des informations à des organisations internationales ou à des États qui ne sont pas parties à la présente Convention, des mesures sont prises pour faire en sorte que la confidentialité de ces informations soit protégée. Un État partie qui a reçu des informations à titre confidentiel d'un autre État partie ne communique ces informations à des tiers qu'avec le consentement de cet autre État partie.

2. Les États parties ne sont pas tenus par la présente Convention de fournir des informations que leur législation nationale ne permet pas de communiquer ou qui compromettraient leur sécurité nationale ou la protection physique des matières ou installations nucléaires.

9. Le paragraphe 1 de l'Article 7 de la Convention est remplacé par le texte suivant :

1. Le fait de commettre intentionnellement l'un des actes suivants :

a) le recel, la détention, l'utilisation, le transfert, l'altération, la cession ou la dispersion de matières nucléaires, sans l'autorisation requise, et entraînant ou pouvant entraîner la mort ou des blessures graves pour autrui ou des dommages substantiels aux biens ou à l'environnement ;

b) le vol simple ou le vol qualifié de matières nucléaires ;

c) le détournement ou toute autre appropriation indue de matières nucléaires ;

d) un acte consistant à transporter, envoyer ou déplacer des matières nucléaires vers ou depuis un État sans l'autorisation requise ;

e) un acte dirigé contre une installation nucléaire, ou un acte perturbant le fonctionnement d'une installation nucléaire, par lequel l'auteur provoque intentionnellement ou sait qu'il peut provoquer la mort ou des blessures graves pour autrui ou des dommages substantiels aux biens ou à l'environnement par suite de l'exposition à des rayonnements ou du relâchement de substances radioactives, à moins que cet acte ne soit entrepris en conformité avec le droit national de l'État partie sur le territoire duquel l'installation nucléaire est située ;

f) le fait d'exiger des matières nucléaires par la menace, le recours à la force ou toute autre forme d'intimidation ;

g) la menace :

i) d'utiliser des matières nucléaires dans le but de causer la mort ou des blessures graves à autrui ou des dommages substantiels aux biens ou à l'environnement ou de commettre l'infraction décrite à l'alinéa e) ; ou

ii) de commettre une des infractions décrites aux alinéas b) et e) dans le but de contraindre une personne physique ou morale, une organisation internationale ou un État à faire ou à s'abstenir de faire un acte ;

h) la tentative de commettre l'une des infractions décrites aux alinéas a) à e) ;

i) le fait de participer à l'une des infractions décrites aux alinéas a) à h) ;

j) le fait pour une personne d'organiser la commission d'une infraction visée aux alinéas a) à h) ou de donner l'ordre à d'autres personnes de la commettre ;

k) un acte qui contribue à la commission de l'une des infractions décrites aux alinéas a) à h) par un groupe de personnes agissant de concert. Un tel acte est intentionnel et :

i) soit vise à faciliter l'activité criminelle ou à servir le but criminel du groupe, lorsque cette activité ou ce but supposent la commission d'une infraction visée aux alinéas a) à g) ;

ii) soit est fait en sachant que le groupe a l'intention de commettre une infraction visée aux alinéas a) à g) ;

est considéré par chaque État partie comme une infraction punissable en vertu de son droit national.

10. Après l'Article 11 de la Convention sont ajoutés deux nouveaux articles, Article 11 A et Article 11 B libellés comme suit :

Article 11 A

Aux fins de l'extradition ou de l'entraide judiciaire entre États parties, aucune des infractions visées à l'article 7 n'est considérée comme une infraction politique, ou connexe à une infraction politique, ou inspirée par des mobiles politiques. En conséquence, une demande d'extradition ou d'entraide judiciaire fondée sur une telle infraction ne peut être refusée pour la seule raison qu'elle concerne une infraction politique, une infraction connexe à une infraction politique ou une infraction inspirée par des mobiles politiques.

Article 11 B

Aucune disposition de la présente Convention ne doit être interprétée comme impliquant une obligation d'extradition ou d'entraide judiciaire si l'État partie requis a des raisons sérieuses de croire que la demande d'extradition pour les infractions visées à l'article 7 ou la demande d'entraide concernant de telles infractions a été présentée aux fins de poursuivre ou de punir une personne pour des considérations de race, de religion, de nationalité, d'origine ethnique ou d'opinions politiques, ou que donner suite à cette demande porterait préjudice à la situation de cette personne pour l'une quelconque de ces considérations.

11. Après l'Article 13 de la Convention est ajouté un nouvel Article 13 A libellé comme suit :

Article 13 A

Rien dans la présente Convention n'affecte le transfert de technologie nucléaire à des fins pacifiques qui est entrepris en vue de renforcer la protection physique des matières et installations nucléaires.

12. Le paragraphe 3 de l'Article 14 de la Convention est remplacé par le texte suivant :

3. Lorsqu'une infraction concerne des matières nucléaires en cours d'utilisation, en entreposage ou en cours de transport sur le territoire national et que tant l'auteur présumé de l'infraction que les matières nucléaires concernées demeurent sur le territoire de l'État partie où l'infraction a été commise, ou lorsqu'une infraction concerne une installation nucléaire et que l'auteur présumé de l'infraction demeure sur le territoire de l'État partie où l'infraction a été commise, rien dans la présente Convention n'est interprété comme impliquant pour cet État partie de fournir des informations sur les procédures pénales relatives à cette infraction.

13. L'Article 16 de la Convention est remplacé par le texte suivant :

1. Le dépositaire convoque une conférence des États parties cinq ans après l'entrée en vigueur de l'amendement adopté le 8 juillet 2005 afin d'examiner l'application de la présente Convention et de procéder à son évaluation en ce qui concerne le préambule, la totalité du dispositif et les annexes compte tenu de la situation existant à ce moment-là.

2. Par la suite, à des intervalles de cinq ans au moins, la majorité des États parties peut obtenir la convocation de conférences ultérieures ayant le même objectif, en soumettant au dépositaire une proposition à cet effet.

14. La note [b/] de l'annexe II de la Convention est remplacée par le texte suivant :

[b/] Matières non irradiées dans un réacteur ou matières irradiées dans un réacteur donnant un niveau de rayonnement égal ou inférieur à 1 gray/heure (100 rads/heure) à 1 mètre de distance sans écran.

15. La note [c/] de l'annexe II de la Convention est remplacée par le texte suivant :

[e/] Les autres combustibles qui en vertu de leur teneur originelle en matières fissiles sont classés dans la catégorie I ou dans la catégorie II avant irradiation peuvent entrer dans la catégorie directement inférieure si le niveau de rayonnement du combustible dépasse 1 gray/heure (100 rads/heure) à 1 mètre de distance sans écran.

[RUSSIAN TEXT – TEXTE RUSSE]

Поправка к Конвенции о физической защите ядерного материала

1. Название Конвенции о физической защите ядерного материала, принятой 26 октября 1979 года (далее именуемой "Конвенция"), заменяется на следующее название:

КОНВЕНЦИЯ О ФИЗИЧЕСКОЙ ЗАЩИТЕ ЯДЕРНОГО МАТЕРИАЛА И ЯДЕРНЫХ УСТАНОВОК

2. Преамбула Конвенции заменяется следующим текстом:

ГОСУДАРСТВА - УЧАСТНИКИ НАСТОЯЩЕЙ КОНВЕНЦИИ,

ПРИЗНАВАЯ право всех государств на развитие и применение атомной энергии в мирных целях и их законную заинтересованность в получении возможной пользы в результате применения атомной энергии в мирных целях,

БУДУЧИ УБЕЖДЕНЫ в необходимости способствовать международному сотрудничеству и передаче ядерной технологии в интересах применения атомной энергии в мирных целях,

ПРИНИМАЯ ВО ВНИМАНИЕ, что физическая защита имеет жизненно важное значение для охраны здоровья населения, безопасности, окружающей среды и национальной и международной безопасности,

УЧИТЫВАЯ цели и принципы Устава Организации Объединенных Наций, касающиеся поддержания международного мира и безопасности, а также содействия добрососедским и дружественным отношениям и сотрудничеству между государствами,

УЧИТЫВАЯ, что в соответствии с пунктом 4 статьи 2 Устава Организации Объединенных Наций "все члены Организации Объединенных Наций воздерживаются в их международных отношениях от угрозы силой или ее применения как против территориальной неприкосновенности, или политической независимости любого государства, так и каким-либо другим образом, несовместимым с целями Объединенных Наций",

ССЫЛАЯСЬ на Декларацию о мерах по ликвидации международного терроризма, содержащуюся в приложении к резолюции 49/60 Генеральной Ассамблеи от 9 декабря 1994 года,

ЖЕЛАЯ предотвратить потенциальную опасность в результате незаконного оборота, незаконного захвата и использования ядерного материала и саботажа в отношении ядерного материала и ядерных установок и отмечая, что физическая защита от таких действий стала предметом возросшего беспокойства на национальном и международном уровнях,

БУДУЧИ ГЛУБОКО ОБЕСПОКОЕНЫ всемирной эскалацией актов терроризма во всех его формах и проявлениях, а также угрозами, которые создают международный терроризм и организованная преступность,

ПОЛАГАЯ, что физическая защита играет важную роль в поддержке целей ядерного нераспространения и противодействия терроризму,

ЖЕЛАЯ посредством настоящей Конвенции способствовать укреплению во всем мире физической защиты ядерного материала и ядерных установок, используемых в мирных целях,

БУДУЧИ УБЕЖДЕНЫ в том, что правонарушения в отношении ядерного материала и ядерных установок являются предметом серьезного беспокойства и что существует острая необходимость в принятии соответствующих и эффективных мер или укреплении действующих мер, предусматривающих предотвращение и выявление таких правонарушений и наказание за них,

ЖЕЛАЯ и далее укреплять международное сотрудничество в целях разработки, в соответствии с национальным законодательством каждого государства-участника и с настоящей Конвенцией, эффективных мер по физической защите ядерного материала и ядерных установок,

БУДУЧИ УБЕЖДЕНЫ в том, что настоящая Конвенция должна служить дополнением безопасному использованию, хранению и перевозке ядерного материала, а также безопасной эксплуатации ядерных установок,

ПРИЗНАВАЯ, что существуют сформулированные на международном уровне рекомендации по обеспечению физической защиты, которые периодически обновляются и которые могут служить руководством в отношении современных средств достижения высоких уровней физической защиты,

ПРИЗНАВАЯ также, что обеспечение эффективной физической защиты ядерного материала и ядерных установок, используемых для военных целей, является обязанностью государства, располагающего таким ядерным материалом и такими ядерными установками, и понимая, что такой материал и такие установки находятся и будут по-прежнему находиться под строгой физической защитой,

СОГЛАСИЛИСЬ о нижеследующем:

3. В статье 1 Конвенции после пункта (c) добавляются следующие два новых пункта:

d) "ядерная установка" означает установку, на которой осуществляется производство, переработка, использование, обработка, хранение или захоронение ядерного материала (включая связанные с ней здания и оборудование), если повреждение или вмешательство в эксплуатацию такой установки может привести к значительным выбросам излучений или радиоактивного материала;

e) "саботаж" означает любое преднамеренное действие в отношении ядерной установки или ядерного материала при его использовании, хранении или перевозке, которое может прямо или косвенно создать угрозу для здоровья и безопасности персонала, населения или окружающей среды в результате радиационного облучения или выброса радиоактивных веществ.

4. После статьи 1 Конвенции добавляется следующая новая статья 1 А:

Статья 1А

Цели настоящей Конвенции состоят в достижении и поддержании во всем мире эффективного уровня физической защиты ядерного материала, используемого в мирных целях, и ядерных установок, используемых в мирных целях; в противодействии правонарушениям, связанным с такими материалом и установками во всем мире, и борьбе с такими правонарушениями; а также в содействии сотрудничеству между государствами-участниками в достижении этих целей.

5. Статья 2 Конвенции заменяется следующим текстом:

1. Настоящая Конвенция применяется к ядерному материалу, используемому в мирных целях при использовании, хранении и перевозке, и к ядерным установкам, используемым в мирных целях, при условии, однако, что статьи 3 и 4 и пункт 4 статьи 5 настоящей Конвенции применяются только к ядерному материалу, находящемуся в процессе международной перевозки ядерного материала.

2. Ответственность за создание, введение и поддержание режима физической защиты внутри государства-участника целиком возлагается на это государство.

3. Помимо обязательств, специально принимаемых на себя государствами-участниками в соответствии с настоящей Конвенцией, ничто в настоящей Конвенции не истолковывается как затрагивающее суверенные права государства.

4. a) Ничто в настоящей Конвенции не затрагивает других прав, обязательств и ответственности государств-участников в соответствии с международным правом, в частности в соответствии с целями и принципами Устава Организации Объединенных Наций и международным гуманитарным правом.

b) Действия вооруженных сил во время вооруженного конфликта, как эти термины понимаются в международном гуманитарном праве, которые регулируются этим правом, не регулируются настоящей Конвенцией как не регулируются ею и действия, предпринимаемые вооруженными силами государства в целях осуществления их официальных функций, поскольку они регулируются другими нормами международного права.

c) Ничто в настоящей Конвенции не толкуется как законное санкционирование применения силы или угрозы применения силы в отношении ядерного материала или ядерных установок, используемых в мирных целях.

d) Ничто в настоящей Конвенции не освобождает от ответственности за незаконные в иных отношениях действия, не делает их законными и не препятствует привлечению к ответственности на основании других законов.

5. Настоящая Конвенция не применяется к ядерному материалу, используемому или сохраняемому для военных целей, или к ядерной установке, содержащей такой материал.

6. После статьи 2 Конвенции добавляется следующая новая статья 2 A:

Статья 2A

1. Каждое государство-участник создает, вводит и поддерживает надлежащий режим физической защиты, применимый к ядерному материалу и ядерным установкам, находящимся под его юрисдикцией, с целью:

a) защиты от кражи и другого незаконного захвата ядерного материала при его использовании, хранении и перевозке;

b) обеспечения осуществления оперативных и всеобъемлющих мер по обнаружению и, в надлежащих случаях, возвращению пропавшего или украденного ядерного материала; когда материал обнаружен вне его территории, государство-участник действует в соответствии со статьей 5;

c) защиты ядерного материала и ядерных установок от саботажа; и

d) смягчения или сведения к минимуму радиологических последствий саботажа.

2. При осуществлении положений пункта 1 каждое государство-участник:

a) создает и поддерживает законодательную и регулирующую основу для регулирования физической защиты;

b) учреждает или назначает компетентный орган или компетентные органы, который(е) несет(ут) ответственность за реализацию законодательной и регулирующей основы; и

c) принимает другие надлежащие меры, необходимые для физической защиты ядерного материала и ядерных установок.

3. При выполнении обязательств, предусмотренных в пунктах 1 и 2, каждое государство-участник без ущерба для любых других положений настоящей Конвенции применяет, по мере приемлемости и возможности, следующие Основополагающие принципы физической защиты ядерного материала и ядерных установок.

ОСНОВОПОЛАГАЮЩИЙ ПРИНЦИП A. ***Ответственность государства***
Ответственность за создание, введение и поддержание режима физической защиты внутри государства целиком возлагается на это государство.

ОСНОВОПОЛАГАЮЩИЙ ПРИНЦИП B. ***Ответственность при международной перевозке***
Ответственность государства за обеспечение того, что ядерный материал в достаточной мере защищен, распространяется на его международную перевозку до того момента, пока эта ответственность в надлежащих случаях не передается должным образом другому государству.

ОСНОВОПОЛАГАЮЩИЙ ПРИНЦИП C. ***Законодательная и регулирующая основа***
Государство несет ответственность за создание и поддержание законодательной и регулирующей основы для регулирования физической защиты. Эта основа должна обеспечивать установление применимых требований физической защиты

и включать систему оценки и лицензирования или другие процедуры для выдачи разрешений. Эта основа должна включать систему инспектирования ядерных установок и транспортных средств для проверки соблюдения применимых требований и условий лицензии или другого санкционирующего документа, а также установить механизм обеспечения соблюдения применимых требований и условий, в том числе эффективные санкции.

ОСНОВОПОЛАГАЮЩИЙ ПРИНЦИП D. ***Компетентный орган***

Государству следует учредить или назначить компетентный орган, который будет нести ответственность за реализацию законодательной и регулирующей основы и наделен надлежащими полномочиями, компетенцией и финансовыми и людскими ресурсами для выполнения порученных ему обязанностей. Государству следует предпринять шаги для обеспечения действенной независимости между функциями компетентного органа государства и функциями любого другого органа, занимающегося вопросами содействия применению или использования ядерной энергии.

ОСНОВОПОЛАГАЮЩИЙ ПРИНЦИП E. ***Ответственность обладателей лицензий***

Следует четко определить обязанности по реализации различных элементов физической защиты в государстве. Государству следует обеспечить, чтобы основная ответственность за осуществление физической защиты ядерного материала и ядерных установок была возложена на обладателей соответствующих лицензий или других санкционирующих документов (например, на операторов или грузоотправителей).

ОСНОВОПОЛАГАЮЩИЙ ПРИНЦИП F. ***Культура физической безопасности***

Всем организациям, занимающимся вопросами осуществления физической защиты, следует уделять должное внимание культуре физической безопасности, ее развитию и поддержанию как необходимым факторам для ее эффективного осуществления во всей организации.

ОСНОВОПОЛАГАЮЩИЙ ПРИНЦИП G. ***Угроза***

Государственную систему физической защиты следует основывать на проводимой государством оценке угрозы.

ОСНОВОПОЛАГАЮЩИЙ ПРИНЦИП H. ***Дифференцированный подход***

Требования к физической защите следует основывать на дифференцированном подходе, учитывая результаты последней оценки угрозы, относительную привлекательность, характер материала и возможные последствия, связанные с несанкционированным изъятием ядерного материала и с саботажем в отношении ядерного материала или ядерных установок.

ОСНОВОПОЛАГАЮЩИЙ ПРИНЦИП I. ***Глубокоэшелонированная защита***

В требованиях государства к физической защите следует отразить концепцию нескольких эшелонов и методов защиты (конструкционных или других инженерно-технических, кадровых и организационных), которые требуется преодолеть или обойти нарушителю для достижения своих целей.

ОСНОВОПОЛАГАЮЩИЙ ПРИНЦИП J. ***Обеспечение качества***
В целях обеспечения уверенности в том, что требования, определенные для всех важных с точки зрения физической защиты видов деятельности, удовлетворены, следует установить и осуществлять политику и программы обеспечения качества.

ОСНОВОПОЛАГАЮЩИЙ ПРИНЦИП K. ***Планы чрезвычайных мер***
В целях принятия ответных мер в случае несанкционированного изъятия ядерного материала или саботажа в отношении ядерных установок или ядерного материала или попыток таких действий должны быть подготовлены планы чрезвычайных мер (планы аварийных мероприятий), которые должны надлежащим образом отрабатываться всеми соответствующими обладателями лицензий и компетентными органами.

ОСНОВОПОЛАГАЮЩИЙ ПРИНЦИП L. ***Конфиденциальность***
Государству следует установить требования в отношении защиты конфиденциальности информации, несанкционированное раскрытие которой может поставить под угрозу физическую защиту ядерного материала и ядерных установок.

4. a) Положения настоящей статьи не применяются к какому-либо ядерному материалу, на который, согласно обоснованному решению государства-участника, нет необходимости распространять действие режима физической защиты, созданного в соответствии с пунктом 1, принимая во внимание характер материала, его количество и относительную привлекательность и потенциальные радиологические и другие последствия, сопутствующие любому несанкционированному действию в отношении этого материала, а также текущую оценку угрозы в отношении него.

b) Ядерный материал, который не подлежит действию положений настоящей статьи согласно пункту (a), следует защищать в соответствии с рациональной практикой обращения.

7. Статья 5 Конвенции заменяется следующим текстом:

1. Государства-участники определяют свой пункт связи по вопросам, входящим в сферу действия настоящей Конвенции, и информируют об этом друг друга непосредственно или с помощью Международного агентства по атомной энергии.

2. В случае кражи, захвата путем грабежа или какого-либо другого незаконного захвата ядерного материала или реальной угрозы таких действий государства-участники в соответствии со своим национальным законодательством обеспечивают максимальное сотрудничество и оказывают помощь в возвращении и защите такого материала любому государству, которое обращается с подобной просьбой. В частности:

a) государство-участник принимает соответствующие меры к тому, чтобы по возможности быстрее информировать другие государства, которых, по его мнению, это касается, относительно любой кражи, захвата путем грабежа или другого незаконного захвата ядерного материала или реальной угрозы таких действий, а также информировать, когда это необходимо, Международное агентство по атомной энергии и другие соответствующие международные организации;

b) при этом, когда это необходимо, заинтересованные государства-участники обмениваются информацией друг с другом, Международным агентством по атомной энергии и другими соответствующими международными организациями в целях обеспечения защиты находящегося под угрозой ядерного материала, проверки целостности транспортного контейнера или возвращения незаконно захваченного ядерного материала и:

i) координируют свои усилия по дипломатическим и другим согласованным каналам;

ii) оказывают помощь, если она запрашивается;

iii) обеспечивают возврат полученного обратно украденного или пропавшего ядерного материала в результате вышеупомянутых событий.

Способы осуществления такого сотрудничества определяются заинтересованными государствами-участниками.

3. В случае реальной угрозы саботажа в отношении ядерного материала или ядерной установки или в случае саботажа в их отношении государства-участники в максимально возможной степени в соответствии со своим национальным законодательством и согласно своим соответствующим международным обязательствам по международному праву обеспечивают сотрудничество следующим образом:

a) если государству-участнику известно о реальной угрозе саботажа в отношении ядерного материала или ядерной установки в другом государстве, оно принимает решение о соответствующих мерах к тому, чтобы по возможности быстрее информировать об этой угрозе это государство, а также, когда это необходимо, Международное агентство по атомной энергии и другие соответствующие международные организации с целью предотвращения саботажа;

b) в случае саботажа в отношении ядерного материала или ядерной установки в государстве-участнике и если, по его мнению, под радиологическим воздействием могут оказаться другие государства, оно, без ущерба для своих других обязательств по международному праву, принимает соответствующие меры к тому, чтобы по возможности быстрее информировать государство или государства, которые могут оказаться под радиологическим воздействием, и информировать, когда это необходимо, Международное агентство по атомной энергии и другие соответствующие международные организации с целью сведения к минимуму или смягчения его радиологических последствий;

c) если в контексте положений подпунктов (a) и (b) государство-участник обращается с просьбой о помощи, каждое государство-участник, которому направляется просьба о помощи, безотлагательно принимает решение и сообщает запрашивающему государству-участнику, непосредственно или с помощью Международного агентства по атомной энергии, в состоянии ли оно предоставить запрашиваемую помощь, а также об объеме и условиях помощи, которая может быть предоставлена;

d) координация сотрудничества, касающегося положений подпунктов (a)-(c), осуществляется по дипломатическим или другим согласованным каналам. Способы осуществления такого сотрудничества определяются заинтересованными государствами-участниками на двусторонней или многосторонней основе.

4. Государства-участники надлежащим образом сотрудничают и проводят консультации друг с другом непосредственно или с помощью Международного агентства по атомной энергии и других соответствующих международных организаций в целях получения рекомендаций относительно организации, эксплуатации и улучшения систем физической защиты ядерного материала в процессе международной перевозки.

5. Государство-участник может надлежащим образом проводить консультации и сотрудничать с другими государствами-участниками непосредственно или с помощью Международного агентства по атомной энергии и других соответствующих международных организаций в целях получения их рекомендаций относительно организации, эксплуатации и улучшения его национальных систем физической защиты ядерного материала при его использовании, хранении и перевозке внутри государства, а также ядерных установок.

8. Статья 6 Конвенции заменяется следующим текстом:

1. Государства-участники принимают соответствующие меры, совместимые со своим национальным законодательством, для охраны секретности любой информации, которую они получают от другого государства-участника конфиденциально в силу положений настоящей Конвенции или в результате участия в деятельности, проводимой в целях осуществления настоящей Конвенции. Если государства-участники предоставляют информацию международным организациям или государствам, не являющимся участниками Конвенции, конфиденциально, то принимаются меры для обеспечения охраны секретности такой информации. Государство-участник, получившее от другого государства-участника информацию конфиденциально, может предоставлять такую информацию третьим сторонам только с согласия такого другого государства-участника.

2. По условиям настоящей Конвенции от государств-участников не требуется предоставлять какую-либо информацию, которую они не имеют права распространять согласно национальному законодательству или которая может поставить под угрозу безопасность заинтересованного государства или физическую защиту ядерного материала или ядерных установок.

9. Пункт 1 статьи 7 Конвенции заменяется следующим текстом:

1. Преднамеренное совершение:

a) без разрешения компетентных органов действия, такого, как получение, владение, использование, передача, видоизменение, уничтожение или распыление ядерного материала, которое влечет за собой или может повлечь смерть любого лица или причинить ему серьезное увечье, или причинить существенный ущерб собственности или окружающей среде;

b) кражи ядерного материала или его захвата путем грабежа;

c) присвоения или получения ядерного материала обманным путем;

d) действия, которое представляет собой перенос, пересылку или перемещение ядерного материала в государство или из него без разрешения компетентных органов;

e) действия в отношении ядерной установки или действия, представляющего собой вмешательство в эксплуатацию ядерной установки, когда правонарушитель преднамеренно причиняет смерть или серьезное увечье любому лицу или существенный ущерб собственности или окружающей среде в результате воздействия излучений или выброса радиоактивных веществ или когда правонарушителю известно, что это действие может причинить такие смерть, увечье или ущерб, если это действие не совершается в соответствии с национальным законодательством государства-участника, на территории которого находится эта ядерная установка;

f) действия, которое представляет собой требование путем угрозы силой или применения силы или с помощью какой-либо другой формы запугивания о выдаче ядерного материала;

g) угрозы:

i) использовать ядерный материал с целью повлечь смерть любого лица или причинить ему серьезное увечье, или причинить существенный ущерб собственности или окружающей среде, или совершить правонарушение, указанное в подпункте (e), или

ii) совершить правонарушение, указанное в подпунктах (b) и (e), с целью вынудить физическое или юридическое лицо, международную организацию или государство совершить какое-либо действие или воздержаться от него;

h) попытки совершить какое-либо из правонарушений, указанных в подпунктах (a)-(e);

i) действия, такого, как участие в каком-либо из правонарушений, указанных в подпунктах (a)-(h);

j) действия любого лица, которое организует других лиц или руководит ими с целью совершения какого-либо из правонарушений, указанных в подпунктах (a)-(h);

k) действия, которое способствует совершению какого-либо из правонарушений, указанных в подпунктах (a)-(h), группой лиц, действующих с общей целью; такое действие является преднамеренным и совершается:

i) либо в целях поддержки преступной деятельности или преступных целей этой группы, когда такая деятельность или цель предполагает совершение одного из правонарушений, указанных в подпунктах (a)-(g),

ii) либо при осознании умысла этой группы совершить одно из правонарушений, указанных в подпунктах (a)-(g);

является правонарушением, наказуемым каждым государством-участником в рамках своего национального законодательства.

10. После статьи 11 Конвенции добавляются две следующих новых статьи - статья 11 A и статья 11 B:

Статья 11A

Ни одно из правонарушений, указанных в статье 7, не рассматривается для целей выдачи или взаимной правовой помощи как политическое правонарушение или правонарушение, связанное с политическим правонарушением, или правонарушение, совершенное по политическим мотивам. Вследствие этого связанная с таким правонарушением просьба о выдаче или взаимной правовой помощи не может быть отклонена лишь на том основании, что она касается политического правонарушения или правонарушения, связанного с политическим правонарушением, или правонарушения, совершенного по политическим мотивам.

Статья 11B

Ничто в настоящей Конвенции не толкуется как налагающее обязательство выдавать какое-либо лицо или оказывать взаимную правовую помощь, если запрашиваемое государство-участник имеет веские основания полагать, что просьба о выдаче в связи с правонарушениями, упомянутыми в статье 7, или о взаимной правовой помощи в отношении таких правонарушений имеет целью судебное преследование или наказание этого лица по причине его расы, вероисповедания, гражданства, этнического происхождения или политических убеждений или что удовлетворение этой просьбы нанесло бы ущерб положению этого лица по любой из этих причин.

11. После статьи 13 Конвенции добавляется следующая новая статья 13 A:

Статья 13A

Ничто в настоящей Конвенции не затрагивает передачи ядерной технологии для мирных целей, осуществляемой в интересах укрепления физической защиты ядерного материала и ядерных установок.

12. Пункт 3 статьи 14 Конвенции заменяется следующим текстом:

3. Если правонарушение касается ядерного материала во время его использования, хранения или перевозки внутри государства, а предполагаемый правонарушитель и ядерный материал остаются на территории государства-участника, на которой было совершено правонарушение, или если правонарушение касается ядерной установки и предполагаемый правонарушитель остается на территории государства-участника, на которой было совершено правонарушение, ничто в настоящей Конвенции не истолковывается как требование к государству-участнику предоставлять информацию относительно уголовного судебного разбирательства, вытекающего из такого правонарушения.

13. Статья 16 Конвенции заменяется следующим текстом:

1. По истечении пяти лет со дня вступления в силу поправки, принятой 8 июля 2005 года, депозитарий созывает конференцию государств-участников по рассмотрению вопроса о выполнении настоящей Конвенции и о соответствии ее преамбулы, всей постановляющей части и приложений требованиям существующей на данный момент ситуации.

2. В дальнейшем не чаще одного раза в пять лет большинство государств-участников может созывать последующие конференции с той же целью, обратившись с соответствующим предложением к депозитарию.

14. Сноска [b/] приложения II к Конвенции заменяется следующим текстом:

[b/] Материал, не облученный в реакторе, или материал, облученный в реакторе, но с уровнем излучения, равным или меньше 1 грей/ч (100 рад/ч) на расстоянии одного метра без защиты.

15. Сноска [e/] приложения II к Конвенции заменяется следующим текстом:

[c/] Другое топливо, которое до облучения в силу первоначального состава делящихся изотопов отнесено к категории I и II, может быть понижено на одну категорию, если уровень излучения топлива превышает 1 грей/ч (100 рад/ч) на расстоянии одного метра без защиты.

[SPANISH TEXT – TEXTE ESPAGNOL]

Enmienda de la Convención sobre la protección física de los materiales nucleares

1. El título de la Convención sobre la protección física de los materiales nucleares aprobada el 26 de octubre de 1979 (en adelante denominada "la Convención") queda sustituido por el siguiente título:

CONVENCIÓN SOBRE LA PROTECCIÓN FÍSICA DE LOS MATERIALES NUCLEARES Y LAS INSTALACIONES NUCLEARES

2. El Preámbulo de la Convención queda sustituido por el texto siguiente:

LOS ESTADOS PARTE EN LA PRESENTE CONVENCIÓN,

RECONOCIENDO el derecho de todos los Estados a desarrollar y emplear la energía nuclear con fines pacíficos y su legítimo interés en los beneficios potenciales que pueden derivarse de los usos pacíficos de la energía nuclear,

CONVENCIDOS de la necesidad de facilitar la cooperación internacional y la transferencia de tecnología nuclear para emplear la energía nuclear con fines pacíficos,

CONSCIENTES de que la protección física reviste vital importancia para la protección de la salud y seguridad del público, el medio ambiente y la seguridad nacional e internacional,

TENIENDO PRESENTES los propósitos y principios de la Carta de las Naciones Unidas relativos al mantenimiento de la paz y la seguridad internacionales y a la promoción de la buena vecindad y de las relaciones de amistad y la cooperación entre los Estados,

CONSIDERANDO que, según lo dispuesto en el párrafo 4 del artículo 2 de la Carta de las Naciones Unidas, "[l]os Miembros [...], en sus relaciones internacionales, se abstendrán de recurrir a la amenaza o al uso de la fuerza contra la integridad territorial o la independencia política de cualquier Estado, o en cualquier otra forma incompatible con los Propósitos de las Naciones Unidas",

RECORDANDO la Declaración sobre medidas para eliminar el terrorismo internacional, que figura en el anexo de la resolución 49/60 de la Asamblea General, de 9 de diciembre de 1994,

DESEANDO conjurar los peligros que podrían plantear el tráfico, la apropiación y el uso ilícitos de materiales nucleares y el sabotaje de materiales nucleares e instalaciones nucleares, y observando que la protección física contra tales actos ha pasado a ser objeto de mayor preocupación nacional e internacional,

HONDAMENTE PREOCUPADOS por la intensificación en todo el mundo de los actos de terrorismo en todas sus formas y manifestaciones, y por las amenazas que plantean el terrorismo internacional y la delincuencia organizada,

CONSIDERANDO que la protección física desempeña un papel importante en el apoyo a los objetivos de no proliferación nuclear y de lucha contra el terrorismo,

DESEANDO contribuir con la presente Convención a fortalecer en todo el mundo la protección física de los materiales nucleares e instalaciones nucleares que se utilizan con fines pacíficos,

CONVENCIDOS de que los delitos que puedan cometerse en relación con los materiales nucleares e instalaciones nucleares son motivo de grave preocupación, y de que es necesario adoptar con urgencia medidas apropiadas y eficaces, o fortalecer las ya existentes, para garantizar la prevención, el descubrimiento y el castigo de tales delitos,

DESEANDO fortalecer aún más la cooperación internacional para establecer medidas efectivas de protección física de los materiales nucleares e instalaciones nucleares, de conformidad con la legislación nacional de cada Estado Parte y con las disposiciones de la presente Convención,

CONVENCIDOS de que la presente Convención debería complementar la utilización, el almacenamiento y el transporte seguros de los materiales nucleares y la explotación segura de las instalaciones nucleares,

RECONOCIENDO que existen recomendaciones sobre protección física formuladas al nivel internacional que se actualizan con cierta frecuencia y que pueden proporcionar orientación sobre los medios contemporáneos para alcanzar niveles eficaces de protección física,

RECONOCIENDO además que la protección física eficaz de los materiales nucleares y las instalaciones nucleares utilizados con fines militares es responsabilidad del Estado que posee esas instalaciones nucleares y materiales nucleares, y en el entendimiento de que dichos materiales e instalaciones son y seguirán siendo objeto de una protección física rigurosa,

HAN CONVENIDO en lo siguiente:

3. En el artículo 1 de la Convención, después del párrafo c), se añaden los dos nuevos párrafos siguientes:

d) Por "instalación nuclear" se entiende una instalación (incluidos los edificios y el equipo relacionados con ella) en la que se producen, procesan, utilizan, manipulan o almacenan materiales nucleares o en la que se realiza su disposición final, si los daños o interferencias causados en esa instalación pudieran provocar la emisión de cantidades importantes de radiación o materiales radiactivos;

e) Por "sabotaje" se entiende todo acto deliberado cometido en perjuicio de una instalación nuclear o de materiales nucleares objeto de uso, almacenamiento o transporte, que pueda entrañar directa o indirectamente un peligro para la salud y la seguridad del personal, el público o el medio ambiente por exposición a las radiaciones o a la emisión de sustancias radiactivas.

4. Después del artículo 1 de la Convención, se añade un nuevo artículo 1 A, que reza como sigue:

Artículo 1 A

Los objetivos de la presente Convención consisten en lograr y mantener en todo el mundo una protección física eficaz de los materiales nucleares y las instalaciones nucleares utilizados con fines pacíficos; prevenir y combatir en todo el mundo los delitos relacionados con tales materiales e instalaciones; y facilitar la cooperación entre los Estados Parte a esos efectos.

5. El artículo 2 de la Convención queda sustituido por el texto siguiente:

1. La presente Convención se aplicará a los materiales nucleares utilizados con fines pacíficos cuando sean objeto de uso, almacenamiento y transporte y a las instalaciones nucleares utilizadas con fines pacíficos, con la salvedad, empero, de que las disposiciones de los artículos 3 y 4 y del párrafo 4 del artículo 5 de la presente Convención se aplicarán únicamente a dichos materiales nucleares mientras sean objeto de transporte nuclear internacional.

2. El establecimiento, la aplicación y el mantenimiento de un régimen de protección física en el territorio de un Estado Parte es responsabilidad exclusiva de ese Estado.

3. Aparte de los compromisos que los Estados Parte hayan asumido explícitamente con arreglo a la presente Convención, ninguna disposición de la misma podrá interpretarse de modo que afecte a los derechos soberanos de un Estado.

4. a) Nada de lo dispuesto en la presente Convención menoscabará los demás derechos, obligaciones y responsabilidades de los Estados Parte estipulados en el derecho internacional, en particular los propósitos y principios de la Carta de las Naciones Unidas y el derecho humanitario internacional.

b) Las actividades de las fuerzas armadas durante un conflicto armado, según se entienden estos términos en el derecho humanitario internacional, que se rijan por este derecho, no estarán regidas por la presente Convención, y las actividades realizadas por las fuerzas militares de un Estado en el desempeño de sus funciones oficiales, en la medida en que se rijan por otras normas del derecho internacional, no estarán regidas por esta Convención.

c) Nada de lo dispuesto en la presente Convención se interpretará como una autorización legal para el uso o la amenaza del uso de la fuerza en perjuicio de materiales nucleares o instalaciones nucleares utilizados con fines pacíficos.

d) Nada de lo dispuesto en la presente Convención aprueba ni legitima actos de otro modo ilícitos, ni impide el procesamiento judicial en virtud de otras leyes.

5. La presente Convención no se aplicará a los materiales nucleares utilizados o retenidos para fines militares ni a una instalación nuclear que contenga ese tipo de materiales.

6. Después del artículo 2 de la Convención, se añade un nuevo artículo 2 A, que reza como sigue:

Artículo 2 A

1. Cada Estado Parte establecerá, aplicará y mantendrá un régimen apropiado de protección física de los materiales nucleares y las instalaciones nucleares que se encuentren bajo su jurisdicción, con el fin de:

a) brindar protección contra el hurto u otra apropiación ilícita de materiales nucleares durante su utilización, almacenamiento y transporte;

b) garantizar la aplicación de medidas rápidas y amplias para localizar y, según corresponda, recuperar material nuclear perdido o robado; cuando el material se encuentre fuera de su territorio, el Estado Parte actuará de conformidad con el artículo 5;

c) proteger los materiales nucleares e instalaciones nucleares contra el sabotaje; y

d) mitigar o reducir al mínimo las consecuencias radiológicas del sabotaje.

2. Al aplicar el párrafo 1, cada Estado Parte:

a) establecerá y mantendrá un marco legislativo y reglamentario que regule la protección física;

b) establecerá o designará una autoridad o autoridades competentes encargadas de la aplicación del marco legislativo y reglamentario; y

c) adoptará las demás medidas apropiadas que sean necesarias para la protección física de los materiales nucleares y las instalaciones nucleares.

3. Al cumplir las obligaciones estipuladas en los párrafos 1 y 2, cada Estado Parte, sin perjuicio de lo establecido en otras disposiciones de la presente Convención, aplicará en la medida en que sea razonable y posible los siguientes Principios Fundamentales de protección física de los materiales nucleares e instalaciones nucleares.

PRINCIPIO FUNDAMENTAL A: ***Responsabilidad del Estado***
El establecimiento, la aplicación y el mantenimiento de un régimen de protección física en el territorio de un Estado es responsabilidad exclusiva de ese Estado.

PRINCIPIO FUNDAMENTAL B: ***Responsabilidades durante el transporte internacional***
La responsabilidad de un Estado de asegurar que los materiales nucleares estén adecuadamente protegidos abarca el transporte internacional de los mismos, hasta que esa responsabilidad sea transferida adecuadamente a otro Estado, según corresponda.

PRINCIPIO FUNDAMENTAL C: ***Marco legislativo y reglamentario***
El Estado tiene la responsabilidad de establecer y mantener un marco legislativo y reglamentario que regule la protección física. Dicho marco debe prever el establecimiento de requisitos de protección física aplicables e incluir un sistema de evaluación y concesión de licencias, u otros procedimientos para conceder autorización. Este marco debe incluir un sistema de inspección de instalaciones nucleares y del transporte para verificar el cumplimiento de los requisitos y condiciones aplicables de la licencia u otro documento de autorización, y crear los medios para hacer cumplir los requisitos y condiciones aplicables, incluidas sanciones eficaces.

PRINCIPIO FUNDAMENTAL D: ***Autoridad competente***
El Estado debe establecer o designar una autoridad competente encargada de la aplicación del marco legislativo y reglamentario, dotada de autoridad, competencia y recursos humanos y financieros adecuados para cumplir las responsabilidades que se le hayan asignado. El Estado debe adoptar medidas para garantizar una independencia efectiva entre las funciones de la autoridad competente del Estado y las de cualquier otra entidad encargada de la promoción o utilización de la energía nuclear.

PRINCIPIO FUNDAMENTAL E: ***Responsabilidad del titular de la licencia***
Las responsabilidades por la aplicación de los distintos elementos de protección física en un Estado deben determinarse claramente. El Estado debe asegurar que la responsabilidad principal por la aplicación de la protección física de los materiales nucleares, o de las instalaciones nucleares, radique en los titulares de las respectivas licencias u otros documentos de autorización (por ejemplo, en los explotadores o remitentes).

PRINCIPIO FUNDAMENTAL F: ***Cultura de la seguridad***
Todas las organizaciones que intervienen en la aplicación de la protección física deben conceder la debida prioridad a la cultura de la seguridad, a su desarrollo y al mantenimiento necesarios para garantizar su eficaz aplicación en toda la organización.

PRINCIPIO FUNDAMENTAL G: ***Amenaza***
La protección física que se aplica en el Estado debe basarse en la evaluación más reciente de la amenaza que haya efectuado el propio Estado.

PRINCIPIO FUNDAMENTAL H: ***Enfoque diferenciado***
Los requisitos en materia de protección física deben basarse en un enfoque diferenciado, que tenga en cuenta la evaluación corriente de la amenaza, el incentivo relativo de los materiales, la naturaleza de éstos y las posibles consecuencias relacionadas con la retirada no autorizada de materiales nucleares y con el sabotaje de materiales nucleares o instalaciones nucleares.

PRINCIPIO FUNDAMENTAL I: ***Defensa en profundidad***
Los requisitos del Estado en materia de protección física deben reflejar un concepto de barreras múltiples y métodos de protección (estructurales o de índole técnica, humana u organizativa) que el adversario debe superar o evitar para alcanzar sus objetivos.

PRINCIPIO FUNDAMENTAL J: ***Garantía de calidad***
Se deben establecer y aplicar una política y programas de garantía de calidad con vistas a crear confianza en que se cumplen los requisitos específicos en relación con todas las actividades de importancia para la protección física.

PRINCIPIO FUNDAMENTAL K: ***Planes de contingencia***
Todos los titulares de licencias y autoridades interesadas deben elaborar y aplicar, según corresponda, planes de contingencia (emergencia) para responder a la retirada no autorizada de materiales nucleares o al sabotaje de instalaciones nucleares o materiales nucleares, o a intentos de estos actos.

PRINCIPIO FUNDAMENTAL L: ***Confidencialidad***
El Estado debe establecer requisitos para proteger la confidencialidad de la información cuya revelación no autorizada podría comprometer la protección física de los materiales nucleares e instalaciones nucleares.

4. a) Las disposiciones del presente artículo no serán aplicables a los materiales nucleares que el Estado Parte decida razonablemente que no es necesario someter al régimen de protección física establecido con arreglo al párrafo 1, teniendo en cuenta su naturaleza, cantidad e incentivo relativo, y las posibles consecuencias radiológicas y de otro tipo asociadas a cualquier acto no autorizado cometido en su perjuicio y la evaluación corriente de la amenaza que se cierna sobre ellos.

b) Los materiales nucleares que no estén sujetos a las disposiciones del presente artículo conforme al apartado a) deben protegerse con arreglo a las prácticas de gestión prudente.

7. El artículo 5 de la Convención queda sustituido por el texto siguiente:

1. Los Estados Parte determinarán su punto de contacto en relación con las cuestiones incluidas en el alcance de la presente Convención y se lo comunicarán entre sí directamente o por conducto del Organismo Internacional de Energía Atómica.

2. En caso de hurto, robo o cualquier otro acto de apropiación ilícita de materiales nucleares, o en caso de amenaza verosímil de alguno de estos actos, los Estados Parte, de conformidad con su legislación nacional, proporcionarán cooperación y ayuda en la mayor medida posible para recuperar y proteger esos materiales a cualquier Estado que lo solicite. En particular:

a) un Estado Parte adoptará medidas apropiadas para notificar tan pronto como sea posible a otros Estados que considere interesados todo hurto, robo u otro acto de apropiación ilícita de materiales nucleares o amenaza verosímil de uno de estos actos, así como para notificarlos, cuando proceda, al Organismo Internacional de Energía Atómica y a otras organizaciones internacionales competentes;

b) al hacerlo, según proceda, los Estados Parte interesados intercambiarán informaciones entre sí, con el Organismo Internacional de Energía Atómica y con otras organizaciones internacionales competentes, con miras a proteger los materiales nucleares amenazados, verificar la integridad de los

contenedores de transporte o recuperar los materiales nucleares objeto de apropiación ilícita y:

i) coordinarán sus esfuerzos utilizando para ello la vía diplomática y otros conductos convenidos;

ii) prestarán ayuda, si se les solicita;

iii) asegurarán la devolución de los materiales nucleares recuperados que se hayan robado o que falten como consecuencia de los actos antes mencionados.

Los Estados Parte interesados determinarán la manera de llevar a la práctica esta cooperación.

3. En caso de amenaza verosímil de sabotaje, o en caso de sabotaje efectivo, de materiales nucleares o instalaciones nucleares, los Estados Parte, de conformidad con su legislación nacional y con las obligaciones pertinentes dimanantes del derecho internacional, cooperarán en la mayor medida posible de la forma siguiente:

a) si un Estado Parte tiene conocimiento de una amenaza verosímil de sabotaje de materiales nucleares o de una instalación nuclear en otro Estado, deberá decidir acerca de la adopción de medidas apropiadas para notificar esa amenaza a ese Estado lo antes posible y, según corresponda, al Organismo Internacional de Energía Atómica y otras organizaciones internacionales competentes, con miras a prevenir el sabotaje;

b) en caso de sabotaje de materiales nucleares o de una instalación nuclear en un Estado Parte, y si éste considera probable que otros Estados se vean radiológicamente afectados, sin perjuicio de sus demás obligaciones previstas en el derecho internacional, el Estado Parte adoptará medidas apropiadas para notificarlo lo antes posible al Estado o los Estados que probablemente se vean radiológicamente afectados y, según corresponda, al Organismo Internacional de Energía Atómica y a otras organizaciones internacionales competentes con miras a reducir al mínimo o mitigar las consecuencias radiológicas de ese acto;

c) si en el contexto de los apartados a) y b) un Estado Parte solicita asistencia, cada Estado Parte al que se dirija una solicitud de asistencia decidirá y notificará con prontitud al Estado Parte solicitante, directamente o por conducto del Organismo Internacional de Energía Atómica, si está en condiciones de prestar la asistencia solicitada, así como el alcance y los términos de la asistencia que podría prestarse;

d) la coordinación de la cooperación prevista en los apartados a), b) y c) se realizará por la vía diplomática y por otros conductos convenidos. Los Estados Parte interesados determinarán de forma bilateral o multilateral la manera de llevar a la práctica esta cooperación.

4. Los Estados Parte cooperarán entre sí y se consultarán según proceda, directamente o por conducto del Organismo Internacional de Energía Atómica y otras organizaciones internacionales competentes, con miras a obtener asesoramiento acerca

del diseño, mantenimiento y mejora de los sistemas de protección física de los materiales nucleares objeto de transporte internacional.

5. Un Estado Parte podrá cooperar y celebrar consultas, según proceda, con otros Estados Parte directamente o por conducto del Organismo Internacional de Energía Atómica y otras organizaciones internacionales competentes, con miras a obtener su asesoramiento acerca del diseño, mantenimiento y mejora de su sistema de protección física de los materiales nucleares objeto de uso, almacenamiento y transporte en el territorio nacional y de las instalaciones nucleares.

8. El artículo 6 de la Convención queda sustituido por el texto siguiente:

1. Los Estados Parte adoptarán medidas apropiadas que sean compatibles con su legislación nacional para proteger el carácter confidencial de toda información que reciban con ese carácter de otro Estado Parte en virtud de lo estipulado en la presente Convención o al participar en una actividad que se realice para aplicar la presente Convención. Si los Estados Parte facilitan confidencialmente información a organizaciones internacionales o a Estados que no sean parte en la presente Convención, se adoptarán medidas para garantizar que se proteja el carácter confidencial de esa información. El Estado Parte que haya recibido confidencialmente información de otro Estado Parte podrá proporcionar esta información a terceros sólo con el consentimiento de ese otro Estado Parte.

2. La presente Convención no exigirá a los Estados Parte que provean información alguna que no se les permita comunicar en virtud de la legislación nacional o cuya comunicación comprometa la seguridad del Estado de que se trate o la protección física de los materiales nucleares o las instalaciones nucleares.

9. El párrafo 1 del artículo 7 de la Convención queda sustituido por el texto siguiente:

1. La comisión intencionada de:

a) un acto que consista en recibir, poseer, usar, transferir, alterar, evacuar o dispersar materiales nucleares sin autorización legal, si tal acto causa, o es probable que cause, la muerte o lesiones graves a cualquier persona o sustanciales daños patrimoniales o ambientales;

b) hurto o robo de materiales nucleares;

c) malversación de materiales nucleares o la obtención de éstos mediante fraude;

d) un acto que consista en transportar, enviar o trasladar a un Estado, o fuera de él, materiales nucleares sin autorización legal;

e) un acto realizado en perjuicio de una instalación nuclear, o un acto que cause interferencia en la explotación de una instalación nuclear, y en que el autor cause deliberadamente, o sepa que el acto probablemente cause, la muerte o lesiones graves a una persona o sustanciales daños patrimoniales o ambientales por exposición a las radiaciones o a la emisión de sustancias radiactivas, a menos que el acto se realice de

conformidad con la legislación nacional del Estado Parte en cuyo territorio esté situada la instalación nuclear;

f) un acto que consista en la exacción de materiales nucleares mediante amenaza o uso de la fuerza o mediante cualquier otra forma de intimidación;

g) una amenaza de:

i) utilizar materiales nucleares con el fin de causar la muerte o lesiones graves a personas o sustanciales daños patrimoniales o ambientales, o de cometer el delito descrito en el apartado e), o

ii) cometer uno de los delitos descritos en los apartados b) y e) a fin de obligar a una persona física o jurídica, a una organización internacional o a un Estado a hacer algo o a abstenerse de hacerlo;

h) una tentativa de cometer cualquiera de los delitos descritos en los apartados a) a e);

i) un acto que consista en participar en cualquiera de los delitos descritos en los apartados a) a h);

j) un acto de cualquier persona que organice o dirija a otras para cometer uno de los delitos descritos en los apartados a) a h); y

k) un acto que contribuya a la comisión de cualquiera de los delitos descritos en los apartados a) a h) por un grupo de personas que actúe con un propósito común. Tal acto tendrá que ser deliberado y:

i) llevarse a cabo con el objetivo de fomentar la actividad delictiva o los propósitos delictivos del grupo, cuando esa actividad o propósitos supongan la comisión de uno de los delitos descritos en los apartados a) a g), o

ii) llevarse a cabo con conocimiento de la intención del grupo de cometer uno de los delitos descritos en los apartados a) a g)

será considerada como delito punible por cada Estado Parte en virtud de su legislación nacional.

10. Después del artículo 11 de la Convención, se añaden dos nuevos artículos, artículo 11 A y artículo 11 B, que rezan como sigue:

Artículo 11 A

Ninguno de los delitos enunciados en el artículo 7 será considerado, para los fines de la extradición o la asistencia jurídica mutua, delito político o delito conexo a un delito político, ni delito inspirado por motivos políticos. En consecuencia, una solicitud de extradición o de asistencia jurídica mutua basada en tal delito no podrá denegarse únicamente en razón de que esté relacionado con un delito político o un delito asociado a un delito político o un delito inspirado por motivos políticos.

Artículo 11 B

Nada de lo dispuesto en la presente Convención se interpretará como una imposición de la obligación de extraditar o de proporcionar asistencia jurídica mutua si el Estado Parte requerido tiene motivos sustanciales para considerar que la petición de extradición por los delitos enunciados en el artículo 7 o de asistencia jurídica mutua con respecto a tales delitos se ha formulado para los fines de procesar o sancionar a una persona por motivos relacionados con su raza, religión, nacionalidad, origen étnico u opinión política, o que el cumplimiento de la petición perjudicaría la posición de esa persona por cualquiera de estas razones.

11. Después del artículo 13 de la Convención, se añade un nuevo artículo 13 A, que reza como sigue:

Artículo 13 A

Nada de lo dispuesto en la presente Convención afectará a la transferencia de tecnología nuclear con fines pacíficos que se lleve a cabo para reforzar la protección física de materiales nucleares e instalaciones nucleares.

12. El párrafo 3 del artículo 14 de la Convención queda sustituido por el texto siguiente:

3. Cuando un delito esté relacionado con materiales nucleares objeto de uso, almacenamiento o transporte en el ámbito nacional, y tanto el presunto autor como los materiales nucleares permanezcan en el territorio del Estado Parte en el que se cometió el delito, o cuando un delito esté relacionado con una instalación nuclear y el presunto autor permanezca en el territorio del Estado Parte en el que se cometió el delito, nada de lo dispuesto en la presente Convención se interpretará en el sentido de que ese Estado Parte estará obligado a facilitar información acerca de los procedimientos penales a que haya dado lugar ese delito.

13. El artículo 16 de la Convención queda sustituido por el texto siguiente:

1. Cinco años después de que entre en vigor la Enmienda aprobada el 8 de julio de 2005, el depositario convocará una conferencia de los Estados Parte para que examine la aplicación de la presente Convención y determine si es adecuada, en lo que respecta al preámbulo, a toda la parte dispositiva y a los anexos, a la luz de la situación que entonces impere.

2. Posteriormente, a intervalos no inferiores a cinco años, una mayoría de los Estados Parte podrá conseguir que se convoquen nuevas conferencias con la misma finalidad presentando una propuesta a tal efecto al depositario.

14. La nota[b/] del anexo II de la Convención queda sustituida por el siguiente texto:

[b/] Material no irradiado en un reactor o material irradiado en un reactor pero con una intensidad de radiación igual o inferior a 1 gray/hora (100 rads/hora) a 1 metro de distancia sin mediar blindaje.

15. La nota[e/] del anexo II de la Convención queda sustituida por el siguiente texto:

[e/] Cuando se trate de otro combustible que en razón de su contenido original en material fisionable esté clasificado en la Categoría I o II antes de su irradiación, se podrá reducir el nivel de protección física en una categoría cuando la intensidad de radiación de ese combustible exceda de 1 gray/hora (100 rads/hora) a un metro de distancia sin mediar blindaje.

OBJECTION TO THE DECLARATION MADE BY AZERBAIJAN UPON RATIFICATION[*]

Armenia

Receipt by the Director-General of the International Atomic Energy Agency: 11 May 2016

Registration with the Secretariat of the United Nations: International Atomic Energy Agency, 15 June 2016

[*]*No UNTS volume number has yet been determined for this record.*

OBJECTION À LA DÉCLARATION FAITE PAR L'AZERBAÏDJAN LORS DE LA RATIFICATION

Arménie

Réception par le Directeur général de l'Agence internationale de l'énergie atomique : 11 mai 2016

Enregistrement auprès du Secrétariat des Nations Unies : Agence internationale de l'énergie atomique, 15 juin 2016

[*]*Le numéro de volume RTNU n'a pas encore été établie pour ce dossier.*

ACCESSION (WITH DECLARATION)[*]

European Atomic Energy Community

Deposit of instrument with the Director-General of the International Atomic Energy Agency: 16 December 2015

Date of effect: 8 May 2016

Registration with the Secretariat of the United Nations: International Atomic Energy Agency, 15 June 2016

[*]*No UNTS volume number has yet been determined for this record.*

ADHÉSION (AVEC DÉCLARATION)[*]

Communauté européenne de l'énergie atomique

Dépôt de l'instrument auprès du Directeur général de l'Agence internationale de l'énergie atomique : 16 décembre 2015

Date de prise d'effet : 8 mai 2016

Enregistrement auprès du Secrétariat des Nations Unies : Agence internationale de l'énergie atomique, 15 juin 2016

[*]*Le numéro de volume RTNU n'a pas encore été établie pour ce dossier.*

Declaration:

[*]*The texts reproduced below are the action attachments as submitted for registration and publication to the Secretariat. For ease of reference they were sequentially paginated. Translations, if attached, are not final and are provided for information only.*

Déclaration :

[*]*Les textes reproduits ci-dessous sont les textes authentiques de la pièce jointe de l'action telle que soumise pour enregistrement et publication au Secrétariat. Par souci de clarté, leurs pages ont été numérotées de manière séquentielle. Les traductions, si elles sont incluses, ne sont pas sous forme finale et sont fournies uniquement à titre d'information.*

[ENGLISH TEXT – TEXTE ANGLAIS]

"The following States are presently members of the European Atomic Energy Community: the Kingdom of Belgium, the Republic of Bulgaria, the Czech Republic, the Kingdom of Denmark, the Federal Republic of Germany, the Republic of Estonia, Ireland, the Hellenic Republic, the Kingdom of Spain, the French Republic, the Republic of Croatia, the Italian Republic, the Republic of Cyprus, the Republic of Latvia, the Republic of Lithuania, the Grand Duchy of Luxembourg, the Republic of Hungary, the Republic of Malta, the Kingdom of the Netherlands, the Republic of Austria, the Republic of Poland, the Portuguese Republic, Romania, the Republic of Slovenia, the Slovak Republic, the Republic of Finland, the Kingdom of Sweden, the United Kingdom of Great Britain and Northern Ireland.

"The Community declares that Articles 8 to 13 and Article 14(2) and (3) of the Convention on the Physical Protection of Nuclear Material and Nuclear Facilities do not apply to it.

"Furthermore, pursuant to Article 17(3) of the Convention, the Community also declares that since only States may be parties in cases before the International Court of Justice, the Community is only bound by the arbitration procedure referred to in Article 17(2)."

RATIFICATION[*]

Kyrgyzstan

Deposit of instrument with the Director-General of the International Atomic Energy Agency: 26 September 2016

Date of effect: 26 September 2016

Registration with the Secretariat of the United Nations: International Atomic Energy Agency, 26 October 2016

[*]*No UNTS volume number has yet been determined for this record.*

RATIFICATION

Kirghizistan

Dépôt de l'instrument auprès du Directeur général de l'Agence internationale de l'énergie atomique : 26 septembre 2016

Date de prise d'effet : 26 septembre 2016

Enregistrement auprès du Secrétariat des Nations Unies : Agence internationale de l'énergie atomique, 26 octobre 2016

[*]*Le numéro de volume RTNU n'a pas encore été établie pour ce dossier.*

ACCEPTANCE[*]

Swaziland

Deposit of instrument with the Director-General of the International Atomic Energy Agency: 28 September 2016

Date of effect: 28 September 2016

Registration with the Secretariat of the United Nations: International Atomic Energy Agency, 26 October 2016

[*]*No UNTS volume number has yet been determined for this record.*

ACCEPTATION

Swaziland

Dépôt de l'instrument auprès du Directeur général de l'Agence internationale de l'énergie atomique : 28 septembre 2016

Date de prise d'effet : 28 septembre 2016

Enregistrement auprès du Secrétariat des Nations Unies : Agence internationale de l'énergie atomique, 26 octobre 2016

[*]*Le numéro de volume RTNU n'a pas encore été établie pour ce dossier.*

RATIFICATION[*]

Myanmar

Deposit of instrument with the Director-General of the International Atomic Energy Agency: 6 December 2016

Date of effect: 5 January 2017

Registration with the Secretariat of the United Nations: International Atomic Energy Agency, 30 December 2016

[*]*No UNTS volume number has yet been determined for this record.*

RATIFICATION

Myanmar

Dépôt de l'instrument auprès du Directeur général de l'Agence internationale de l'énergie atomique : 6 décembre 2016

Date de prise d'effet : 5 janvier 2017

Enregistrement auprès du Secrétariat des Nations Unies : Agence internationale de l'énergie atomique, 30 décembre 2016

[*]*Le numéro de volume RTNU n'a pas encore été établie pour ce dossier.*

RATIFICATION[*]

El Salvador

Deposit of instrument with the Director-General of the International Atomic Energy Agency: 20 December 2016

Date of effect: 20 December 2016

Registration with the Secretariat of the United Nations: International Atomic Energy Agency, 3 January 2017

[*]*No UNTS volume number has yet been determined for this record.*

RATIFICATION

El Salvador

Dépôt de l'instrument auprès du Directeur général de l'Agence internationale de l'énergie atomique : 20 décembre 2016

Date de prise d'effet : 20 décembre 2016

Enregistrement auprès du Secrétariat des Nations Unies : Agence internationale de l'énergie atomique, 3 janvier 2017

[*]*Le numéro de volume RTNU n'a pas encore été établie pour ce dossier.*

RATIFICATION[*]

Madagascar

Deposit of instrument with the Director-General of the International Atomic Energy Agency: 3 March 2017

Date of effect: 3 March 2017

Registration with the Secretariat of the United Nations: International Atomic Energy Agency, 15 March 2017

[*]*No UNTS volume number has yet been determined for this record.*

RATIFICATION

Madagascar

Dépôt de l'instrument auprès du Directeur général de l'Agence internationale de l'énergie atomique : 3 mars 2017

Date de prise d'effet : 3 mars 2017

Enregistrement auprès du Secrétariat des Nations Unies : Agence internationale de l'énergie atomique, 15 mars 2017

[*]*Le numéro de volume RTNU n'a pas encore été établie pour ce dossier.*

No. 24631. Multilateral

CONVENTION ON THE PHYSICAL PROTECTION OF NUCLEAR MATERIAL. VIENNA, 3 MARCH 1980, AND NEW YORK, 3 MARCH 1980 [*United Nations, Treaty Series, vol. 1456, I-24631.*]

PROCÈS-VERBAL OF RECTIFICATION TO THE AUTHENTIC ARABIC TEXT OF THE CONVENTION ON THE PHYSICAL PROTECTION OF NUCLEAR MATERIAL. VIENNA, 9 DECEMBER 2005*

Entry into force: 9 December 2005

Authentic text: Arabic

Registration with the Secretariat of the United Nations: International Atomic Energy Agency, 31 January 2017

**No UNTS volume number has yet been determined for this record. The Text(s) reproduced below, if attached, are the authentic texts of the agreement /action attachment as submitted for registration and publication to the Secretariat. For ease of reference they were sequentially paginated. Translations, if attached, are not final and are provided for information only.*

Nº 24631. Multilatéral

CONVENTION SUR LA PROTECTION PHYSIQUE DES MATIÈRES NUCLÉAIRES. VIENNE, 3 MARS 1980, ET NEW YORK, 3 MARS 1980 [*Nations Unies, Recueil des Traités, vol. 1456, I-24631.*]

PROCÈS-VERBAL DE RECTIFICATION DU TEXTE ARABE FAISANT FOI DE LA CONVENTION SUR LA PROTECTION PHYSIQUE DES MATIÈRES NUCLÉAIRES. VIENNE, 9 DÉCEMBRE 2005*

Entrée en vigueur : 9 décembre 2005

Texte authentique : arabe

Enregistrement auprès du Secrétariat des Nations Unies : Agence internationale de l'énergie atomique, 31 janvier 2017

**Aucun numéro de volume n'a encore été attribué à ce dossier. Les textes disponibles qui sont reproduits ci-dessous sont les textes originaux de l'accord ou de l'action tels que soumis pour enregistrement. Par souci de clarté, leurs pages ont été numérotées. Les traductions qui accompagnent ces textes ne sont pas définitives et sont fournies uniquement à titre d'information.*

[ENGLISH TEXT – TEXTE ANGLAIS]

CONVENTION ON THE PHYSICAL PROTECTION OF NUCLEAR MATERIAL

Vienna, 26 October 1979

PROCÈS-VERBAL OF RECTIFICATION
TO THE AUTHENTIC ARABIC TEXT OF THE CONVENTION

The Director General of the International Atomic Energy Agency, acting in his capacity as depositary of the Convention on the Physical Protection of Nuclear Material, done at Vienna on 26 October 1979 (Convention),

WHEREAS it appears that the original of the Convention (authentic Arabic text), contains certain errors,

WHEREAS the corresponding proposal of corrections of these errors has been communicated to all interested States by depositary notification 170-N5.92.21 Circ. of 15 August 2005,

WHEREAS by 14 September 2005, the date on which the period specified for the notification of objections to the proposal expired, no objection had been notified,

HAS CAUSED the required corrections as indicated in INFCIRC/274/Rev.1 (Arabic version) annexed to this Procès-verbal to be effected in the original of the Convention (authentic Arabic text).

IN WITNESS WHEREOF, I, Johan Rautenbach, Legal Adviser, have signed this Procès-verbal.

Done at the Headquarters of the International Atomic Energy Agency, Vienna, on 9 December 2005.

Johan Rautenbach

[FRENCH TEXT – TEXTE FRANÇAIS]

CONVENTION SUR LA PROTECTION PHYSIQUE DES MATIÈRES NUCLÉAIRES

Vienne, 26 octobre 1979

PROCÈS-VERBAL DE RECTIFICATION DU TEXTE ARABE FAISANT FOI DE LA CONVENTION

Le Directeur général de l'Agence internationale de l'énergie atomique, agissant en sa qualité de dépositaire de la Convention sur la protection physique des matières nucléaires, faite à Vienne le 26 octobre 1979 (la convention),

ATTENDU qu'il apparaît que l'original de la convention (texte arabe faisant foi) contient certaines erreurs,

ATTENDU que la proposition correspondante de correction de ces erreurs a été communiquée à tous les États intéressés par la notification du dépositaire 170-N5.92.21 Circ. du 15 août 2005,

ATTENDU qu'au 14 septembre 2005, date à laquelle la période qui avait été fixée pour la notification d'objections à la proposition a expiré, aucune objection n'avait été notifiée,

A FAIT apporter à l'original de la convention (texte arabe faisant foi) les corrections requises, comme indiqué dans le document INFCIRC/274/Rev.1 (version arabe) annexé au présent procès-verbal.

EN FOI DE QUOI, je soussigné, Johan Rautenbach, conseiller juridique, ai signé le présent procès-verbal.

Fait au Siège de l'Agence internationale de l'énergie atomique, à Vienne, le 9 décembre 2005.

Johan Rautenbach

(د) لجنة الصياغة

الرئيس: السيد دي كاسترو نيفيس، البرازيل

الأعضاء: ممثلو اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية، واستراليا، وايطاليا، وجمهورية ألمانيا الاتحادية، والبرازيل، وتشيكوسلوفاكيا، وتونس، وشيلي، وفرنسا، وقطر، ومصر، والمكسيك، وكندا، والولايات المتحدة الأمريكية، واليابان.

٩- وكانت الوثائق التالية مطروحة على الاجتماع:

(أ) مشروع اتفاقية بشأن الحماية المادية للمواد النووية والمنشآت والنقل، بالنص الذي ورد به في الوثيقة CPNM/1؛

(ب) وثيقة الوكالة الدولية للطاقة الذرية INFCIRC/225/Rev.1: الحماية المادية للمواد النووية؛

(ج) وثيقة الوكالة الدولية للطاقة الذرية INFCIRC/254 بعنوان: Communications Received from certain Member States regarding Guidelines for the Export of nuclear Material, Equipment or Techmology.

١٠- وأكمل الاجتماع النظر في اتفاقية، يرد نصها مرفقاً باعتباره المرفق الأول(*). وأعربت بعض الوفود عن تحفظات بصدد بعض الأحكام الواردة في الاتفاقية. وقد سجلت هذه التحفظات في الوثائق وفي التقارير اليومية للاجتماع. واتفق على أن تحيل الوفود النص إلى سلطاتها النظر فيه.

١١- وأوصى الاجتماع بإبلاغ نص الاتفاقية للمؤتمر العام الثالث والعشرين للوكالة الدولية للطاقة الذرية، على سبيل الإحاطة.

١٢- وسيفتح باب التوقيع على الاتفاقية – وفقاً لأحكامها – ابتداء من ٣ آذار/مارس ١٩٨٠ في مقر الوكالة الدولية للطاقة الذرية في فيينا، وفي مقر الأمم المتحدة في نيويورك.

فيينا، ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٩ (توقيع) د.ل. سيازون الابن

(*) لما كان باب التوقيع على الاتفاقية قد فتح فإنها لم ترفق باعتبارها المرفق الأول، بل باعتبارها الجزء الأول من هذه الوثيقة.

٣- وشاركت الدول والمنظمات الدولية التالية بصفة مراقب:

إيران
تايلند
لبنان
ماليزيا
وكالة الطاقة النووية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي

٤- وانتخب الاجتماع السفير د.ل. سيازون الابن (الفلبين) رئيساً له. وانتخب السيد ر.أ. ايسترادا-أويلا (الأرجنتين) رئيساً لاجتماعي نيسان/أبريل ١٩٧٨ وشباط/فبراير ١٩٧٩.

٥- وانتخب الاجتماع نواباً للرئيس:

السيد ك. فيلهون، من الجمهورية الديمقراطية الألمانية، الذي خلفه في اجتماع شباط/فبراير ١٩٧٩ السيد هـ. رابولد من الجمهورية الديمقراطية الألمانية؛

السيد ر.ج.س. هاري، من هولندا، الذي خلفه في اجتماع تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٩ السيد غ. دالهوف من جمهورية ألمانيا الاتحادية؛

السيد ر.أ. ايسترادا-أويلا، من الأرجنتين، الذي خلفه في اجتماع تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٩ السيد ل.أ.اوليفييري من الأرجنتين.

٦- وانتخب السيد ل.و. هيرون (استراليا) مقرراً. وانتخب السيد ن.ر. سميث (استراليا) مقرراً لاجتماع تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٩.

٧- ووفرت الوكالة الدولية للطاقة الذرية خدمات الأمانة. وكان مديرها العام ممثلاً في شخص مدير الشعبة القانونية للوكالة، السيد د.م. ادواردز، ثم السيد ل.و. هيرون.

٨- وأنشأ الاجتماع الأفرقة التالية:

(أ) <u>الفريق العامل المعني بالمسائل التقنية</u>

الرئيس: السيد ر.ج.س. هاري، هولندا

(ب) <u>الفريق العامل المعني بالمسائل القانونية</u>

الرئيس: السيد ر.أ. ايسترادا-أويلا، الأرجنتين

(ج) <u>الفريق العامل المعني بنطاق الاتفاقية</u>

الرئيس: السيد ك. فيلهون، الجمهورية الديمقراطية الألمانية

الوثيقة الختامية

لاجتماع الممثلين الحكوميين للنظر في صياغة
اتفاقية بشأن الحماية المادية للمواد النووية

١- انعقد اجتماع الممثلين الحكوميين للنظر في صياغة اتفاقية بشأن الحماية المادية للمواد النووية، في مقر الوكالة الدولية للطاقة الذرية في فيينا، من ٣١ تشرين الأول/أكتوبر إلى ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٧، ومن ١٠ إلى ٢٠ نيسان/أبريل ١٩٧٨، ومن ٥ إلى ١٦ شباط/فبراير ومن ١٥ إلى ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٩. كما جرت مشاورات غير رسمية بين الممثلين الحكوميين من ٤ إلى ٧ أيلول/سبتمبر ١٩٧٨ ومن ٢٤ إلى ٢٥ أيلول/سبتمبر ١٩٧٩.

٢- وقد شارك في الاجتماع ممثلو ٥٨ دولة ومنظمة واحدة. وهي:

اتحاد الجمهورية الاشتراكية السوفياتية
الأرجنتين
أسبانيا
استراليا
إسرائيل
إكوادور
جمهورية ألمانيا الاتحادية
الإمارات العربية المتحدة
اندونيسيا
أيرلندا
ايطاليا
باراغواي
باكستان
البرازيل
بلجيكا
بلغاريا
بنما
بولندا
بيرو
تركيا
تشيكوسلوفاكيا
تونس
الجزائر
الجماهيرية العربية الليبية
الجمهورية الديمقراطية الألمانية
جمهورية كوريا
جنوب أفريقيا
الدانمرك
رومانيا
زائير
السويد
سويسرا
شيلي
غواتيمالا
فرنسا
الفلبين
فنزويلا
فنلندا
قطر
الكرسي الرسولي
كندا
كوبا
كوستاريكا
كولومبيا
لكسمبورغ
مصر
المكسيك
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية
النرويج
النمسا
النيجر
الهند
هنغاريا
هولندا
الولايات المتحدة الأمريكية
اليابان
يوغوسلافيا
اليونان
الاتحاد الأوروبي للطاقة الذرية

المرفق الثاني

جدول: تصنيف المواد النووية

المادة	الشكل	الفئة		
		الأولى	الثانية	الثالثة (ج)
١- بلوتونيوم(أ)	غير مشعّع(ب)	٢ كغم أو أكثر	أقل من ٢ كغم ولكن أكثر من ٥٠٠ غم	٥٠٠ غم أو أقل ولكن أكثر من ١٥ غم
٢- يورانيوم ٢٣٥	غير مشعّع(ب)			
	- يورانيوم مثرى بنسبة ٢٠% يو ٢٣٥ أو أكثر	٥ كغم أو أكثر	أقل من ٥ كغم ولكن أكثر من ١ كغم	١ كغم أو أقل ولكن أكثر من ١٥ غم
	- يورانيوم مثرى بنسبة ١٠% يو ٢٣٥ ولكن أقل من ٢٠%		١٠ كغم أو أكثر	أقل من ١٠ كغم ولكن أكثر من ١ كغم
	- يورانيوم مثرى بما يتجاوز اليورانيوم الطبيعي ولكن بنسبة أقل من ١٠% يو ٢٣٥			١٠ كغم أو أكثر
٣- يورانيوم ٢٣٣	غير مشعّع(ب)	٢ كغم أو أكثر	أقل من ٢ كغم ولكن أكثر من ٥٠٠ غم	٥٠٠ غم أو أقل ولكن أكثر من ١٥ غم
٤- وقود مشعّع			يورانيوم مستنفد أو طبيعي، أو ثوريوم أو وقود ضعيف الإثراء (محتواه من المواد الانشطارية يقل عن ١٠%)(د)(هـ)	

حواشي الجدول

(أ) جميع البلوتونيوم عدا ما كان التركيز النظيري فيه يزيد على ٨٠ في المائة من البلوتونيوم ٢٣٨.

(ب) المواد غير المشععة في مفاعل أو المواد المشععة في مفاعل ولكن بمستوى إشعاع يساوي أو يقل عن ١ غراي/ساعة (١٠٠ راد/ساعة) على مسافة متر واحد دون وجود أي درع.

(ج) ينبغي حماية الكميات التي لا تدخل ضمن الفئة الثالثة واليورانيوم الطبيعي وفقاً للممارسات الإدارية الحصيفة.

(د) رغم أن مستوى الحماية هذا هو الموصى به، فإنه سيكون للدول، بعد تقييم الظروف المحددة، أن تختار إدراج تلك المواد ضمن فئة أخرى للحماية المادية.

(هـ) يمكن تخفيض فئة أنواع الوقود الأخرى المصنفة في الفئة الأولى أو الثانية قبل التشعيع بسبب ما تحتويه من مواد انشطارية أصلية، وذلك بمستوى فئة واحدة حينما يزيد مستوى الإشعاع من الوقود على ١ غراي/ساعة (١٠٠ راد/ساعة) على مسافة متر واحد دون وجود أي درع.

المرفق الأول

مستويات الحماية المادية الواجب تطبيقها في النقل الدولي
للمواد النووية كما هي مصنفة في المرفق الثاني

١- تتضمن مستويات الحماية المادية للمواد النووية أثناء التخزين المصاحب للنقل النووي الدولي ما يلي:

(أ) بالنسبة إلى مواد الفئة الثالثة، التخزين داخل منطقة يخضع الوصول إليها للرقابة؛

(ب) بالنسبة إلى مواد الفئة الثانية، التخزين داخل منطقة خاضعة لمراقبة مستمرة من قبل حراس أو أجهزة إلكترونية، ومحاطة بحاجز مادي فيه عدد محدود من نقاط الدخول الواقعة تحت رقابة مناسبة أو أي منطقة تتمتع بمستوى معادل من الحماية المادية؛

(ج) بالنسبة إلى مواد الفئة الأولى، التخزين داخل منطقة محمية على غرار ما هو محدد للفئة الثانية أعلاه ويكون الوصول إليها، علاوة على ذلك، مقصوراً على أشخاص ثبتت جدارتهم بالثقة ويراقبها حراس يكونون على اتصال وثيق بقوات الرد المناسبة. وينبغي أن تستهدف التدابير المحددة المتخذة في هذا الصدد كشف ومنع أي هجوم أو وصول غير مأذون به أو سحب غير مأذون به للمواد.

٢- تتضمن مستويات الحماية المادية للمواد النووية أثناء النقل الدولي ما يلي:

(أ) بالنسبة إلى مواد الفئتين الثانية والثالثة، يتم النقل في ظل اتخاذ احتياطات خاصة بما في ذلك وضع ترتيبات مسبقة بين المرسل والمتسلم والناقل، والوصول إلى اتفاق مسبق بين الأشخاص الطبيعيين أو الاعتباريين الخاضعين لولاية وأنظمة الدولة المصدرة والدولة المستوردة، يحدد وقت ومكان وإجراءات انتقال المسؤولية عن النقل؛

(ب) بالنسبة إلى مواد الفئة الأولى، يتم النقل في ظل اتخاذ الاحتياطات الخاصة المحددة أعلاه بالنسبة إلى نقل مواد الفئتين الثانية والثالثة، وبالإضافة إلى ذلك في ظل فرض رقابة مستمرة من قبل حراس مرافقين وفي ظل أوضاع تكفل الاتصال الوثيق مع قوات الرد المناسبة؛

(ج) بالنسبة إلى اليورانيوم الطبيعي عدا ما كان منه على شكل خام أو فضلات الخام، تتضمن حماية نقل كميات تزيد على ٥٠٠ كيلو غرام يورانيوم إخطاراً مسبقاً عن الشحنة يحدد طريقة نقلها والوقت المتوقع لوصولها وتأكيد تسلمها.

٢- يصبح الانسحاب سارياً بعد انقضاء مائة وثمانين يوماً من تاريخ استلام الوديع للإخطار.

المادة ٢٢

يسارع الوديع بإخطار جميع الدول بما يلي:

(أ) كل توقيع على هذه الاتفاقية؛

(ب) وكل إيداع لصك تصديق أو قبول أو إقرار أو انضمام؛

(ج) وأي تحفظ أو سحب له وفقاً للمادة ١٧؛

(د) وأية رسالة تتقدم بها منظمة وفقاً للفقرة الفرعية ٤(ج) من المادة ١٨؛

(هـ) وبدء نفاذ هذه الاتفاقية؛

(و) وبدء نفاذ أي تعديل لهذه الاتفاقية؛

(ز) وأي انسحاب يعلن بموجب المادة ٢١.

المادة ٢٣

يودع أصل هذه الاتفاقية، الذي تتساوى نصوصه الأسبانية والإنكليزية والروسية والصينية والعربية والفرنسية في الحجية، لدى المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية الذي يرسل نسخاً مصدقة منه إلى جميع الدول.

وإثباتاً لذلك، فإن الموقعين أدناه المخولين حسب الأصول، قد وقَّعوا على هذه الاتفاقية التي فتح باب التوقيع عليها في فيينا ونيويورك بتاريخ ٣ آذار/مارس ١٩٨٠.

٤- (أ) يفتح باب التوقيع على هذه الاتفاقية أو الانضمام إليها أمام المنظمات الدولية والمنظمات الإقليمية التي لها طابع التكامل أو أي طابع آخر، شريطة أن تكون أية منظمة من هذا القبيل مكونة من دول ذات سيادة وتتمتع باختصاص فيما يتعلق بالتفاوض بشأن اتفاقات دولية في الأمور التي تشملها هذه الاتفاقية، وبإبرام تلك الاتفاقات وتطبيقها.

(ب) تمارس تلك المنظمات، في الأمور الداخلة ضمن اختصاصها، وباسمها هي، من الحقوق وتفي من المسؤوليات ما تنسبه هذه الاتفاقية إلى الدول الأطراف.

(ج) عندما تصبح منظمة من هذا القبيل طرفاً في هذه الاتفاقية تحيل إلى الوديع إعلاناً يبين أسماء الدول الأعضاء فيها وأيا من مواد هذه الاتفاقية لا ينطبق عليها.

(د) لا يكون لتلك المنظمة أي صوت زيادة على أصوات الدول الأعضاء فيها.

٥- تودع صكوك التصديق أو القبول أو الإقرار أو الانضمام لدى الوديع.

المادة ١٩

١- يبدأ نفاذ هذه الاتفاقية في اليوم الثلاثين من تاريخ إيداع صك التصديق أو القبول أو الإقرار الحادي والعشرين لدى الوديع.

٢- بالنسبة إلى أية دولة تصدق على هذه الاتفاقية أو تقبلها أو تقرها أو تنضم إليها بعد تاريخ إيداع صك التصديق أو القبول أو الإقرار الحادي والعشرين، يبدأ نفاذ الاتفاقية في اليوم الثلاثين من إيداع تلك الدولة صك تصديقها أو قبولها أو إقرارها أو انضمامها.

المادة ٢٠

١- دون المساس بالمادة ١٦، يجوز لأي دولة طرف أن تقترح تعديلات لهذه الاتفاقية. ويقدم التعديل المقترح إلى الوديع الذي يقوم فوراً بتعميمه على جميع الدول الأطراف. فإذا طلبت أغلبية من الدول الأطراف من الوديع أن يعقد مؤتمراً للنظر في التعديلات المقترحة، قام الوديع بدعوة جميع الدول الأطراف إلى حضور مؤتمر من ذلك القبيل يبدأ في موعد لا يقل عن ثلاثين يوماً من تاريخ صدور الدعوات. وأي تعديل يعتمده المؤتمر بأغلبية ثلثي جميع الدول الأطراف، يبادر الوديع إلى تعميمه على جميع الدول الأطراف.

٢- يبدأ نفاذ التعديل بالنسبة إلى كل دولة طرف تودع صك تصديقها على التعديل أو قبوله أو إقراره في اليوم الثلاثين من تاريخ إيداع ثلثي الدول الأطراف صكوك تصديقها أو قبولها أو إقرارها لدى الوديع. وفيما بعد، يدخل التعديل حيز النفاذ بالنسبة إلى أية دولة طرف أخرى في اليوم الذي تودع فيه تلك الدولة الطرف صك تصديقها على التعديل أو قبوله أو إقراره.

المادة ٢١

١- يجوز لأي دولة طرف أن تنسحب من هذه الاتفاقية بتوجيه إخطار مكتوب بذلك إلى الوديع.

المادة ١٦

١- يدعو الوديع إلى عقد مؤتمر للدول الأطراف، بعد خمس سنوات من بدء نفاذ التعديل الذي اعتمد في ٨ تموز/يوليه ٢٠٠٥، لاستعراض تنفيذ هذه الاتّفاقيّة ومدى ملاءمتها من حيث الديباجة وكامل جزء المنطوق والمرفقان على ضوء الحالة السائدة حينئذ.

٢- يجوز لأغلبيّة الدول الأطراف أن تستصدر، على فترات فاصلة لا تقلُّ مدّتها عن خمس سنوات بعد ذلك، دعوات لعقد مؤتمرات أخرى للغاية نفسها عن طريق تقديم اقتراح بذلك إلى الوديع.

المادة ١٧

١- في حالة نشوء نزاع بين دولتين أو أكثر من الدول الأطراف فيما يتعلق بتفسير هذه الاتفاقية أو تطبيقها، تتشاور تلك الدول الأطراف فيما بينها بغية التوصل إلى تسوية النزاع عن طريق التفاوض أو بأية وسيلة سلمية أخرى لتسوية المنازعات تكون مقبولة لدى جميع الأطراف في النزاع.

٢- يعرض أي نزاع من هذا القبيل تتعذر تسويته على النحو المبين في الفقرة ١، بناء على طلب أي طرف في ذلك النزاع، على التحكيم أو يحال إلى محكمة العدل الدولية للبت فيه. وإذا عرض نزاع على التحكيم ولم تتمكن الأطراف في النزاع، في غضون ستة أشهر من تاريخ طلب التحكيم، من الاتفاق على تنظيم التحكيم، جاز لأي طرف أن يطلب إلى رئيس محكمة العدل الدولية أو الأمين العام للأمم المتحدة أن يعين واحداً أو أكثر من المحكمين. وفي حالة تضارب طلبات الأطراف في النزاع، تعطى الأولوية للطلب المقدم إلى الأمين العام للأمم المتحدة.

٣- يجوز لكل دولة طرف أن تعلن وقت التوقيع أو التصديق على هذه الاتفاقية أو قبولها أو إقرارها أو الانضمام إليها أنها لا تعتبر نفسها ملزمة بأي من إجراءي تسوية المنازعات المنصوص عليهما في الفقرة ٢ أو بكليهما، ولا تكون الدول الأطراف الأخرى ملزمة بإجراء لتسوية المنازعات منصوص عليه في الفقرة ٢ إزاء دولة طرف تكون قد أبدت تحفظاً على ذلك الإجراء.

٤- يجوز لأية دولة طرف أبدت تحفظاً وفقاً للفقرة ٣ أن تسحب ذلك التحفظ في أي وقت بتقديم إخطار إلى الوديع بذلك.

المادة ١٨

١- يفتح باب التوقيع على هذه الاتفاقية أمام جميع الدول في مقر الوكالة الدولية للطاقة الذرية في فيينا وفي مقر الأمم المتحدة في نيويورك اعتباراً من ٣ آذار/مارس ١٩٨٠ وحتى تاريخ بدء نفاذها.

٢- هذه الاتفاقية خاضعة للتصديق عليها أو قبولها أو إقرارها من جانب الدول الموقعة عليها.

٣- تظل هذه الاتفاقية، بعد بدء نفاذها، مفتوحة لانضمام جميع الدول إليها.

المادة ١٢

تُكفل لأي شخص ترفع في حقه دعوى بصدد أي من الجرائم الواردة في المادة ٧ المعاملة المنصفة في جميع مراحل الدعوى.

المادة ١٣

١- تقدم الدول الأطراف إحداها للأخرى أكبر قدر من المساعدة بصدد الدعاوى الجنائية المرفوعة فيما يتعلق بالجرائم الواردة في المادة ٧، بما في ذلك توفير ما يكون بحوزتها من أدلة لازمة للدعاوى. وينطبق قانون الدولة المطالَبة في جميع الحالات.

٢- لا تمس أحكام الفقرة ١ الالتزامات المنصوص عليها بموجب أية معاهدة أخرى، ثنائية كانت أو متعددة الأطراف، تحكم أو ستحكم، كلياً أو جزئياً، المساعدة المتبادلة في الأمور الجنائية.

المادة ١٣ ألف

ليس في هذه الاتّفاقيّة ما يمسُّ نقل التكنولوجيا النووية لأغراض سلميّة، الذي يتم من أجل تقوية الحماية المادّيّة للمواد النوويّة والمرافق النوويّة.

المادة ١٤

١- تُعلِم كل دولة طرف الوديع بقوانينها وأنظمتها التي تُعمل هذه الاتفاقية. ويقوم الوديع دورياً بإحالة تلك المعلومات إلى جميع الدول الأطراف.

٢- على الدولة الطرف التي يقاضى فيها مرتكب جريمة مفترض أن تقوم أولاً، وحيثما أمكن ذلك عملياً، بإحالة النتيجة النهائية للدعوى إلى الدول المعنية مباشرة. وتقوم الدولة الطرف أيضاً بإحالة النتيجة النهائية إلى الوديع الذي يبلغها إلى جميع الدول.

٣- حين تنطوي الجريمة على مواد نوويّة أثناء استخدامها أو تخزينها أو نقلها محلّيّاً، ويظلُّ كلٌّ من مرتكب الجريمة المفترض والمواد النوويّة داخل أراضي الدولة الطرف التي ارتُكبت فيها الجريمة، أو حين تنطوي الجريمة على مرفق نووي ويظلُّ مرتكب الجريمة المفترض داخل أراضي الدولة الطرف التي ارتُكبت فيها الجريمة، ليس في هذه الاتّفاقيّة ما يمكن تفسيره على أنه يقتضي من تلك الدولة الطرف أن تقدّم معلومات تتعلّق بالدعوى الجنائيّة الناشئة عن تلك الجريمة.

المادة ١٥

المرفقان يشكلان جزءاً أصيلاً من هذه الاتفاقية.

المادة ١٠

على الدولة الطرف التي يكون مرتكب الجريمة المفترض موجودا في إقليمها، إذا لم تُسلّمه، أن تقوم، دون أي استثناء كان ودون أي تأخير لا مبرر له، بإحالة قضيته إلى سلطاتها المختصة بغرض مقاضاته عن طريق دعوى ترفع وفقاً لقوانين تلك الدولة.

المادة ١١

١- تعتبر الجرائم الواردة في المادة ٧ في عداد الجرائم التي يخضع مرتكبوها للتسليم في أية معاهدة لتسليم المجرمين قائمة بين الدول الأطراف. وتتعهد الدول الأطراف بأن تدرج تلك الجرائم بوصفها جرائم يخضع مرتكبوها للتسليم في أية معاهدة لتسليم المجرمين تبرم بينها في المستقبل.

٢- إذا تلقت دولة طرف تجعل التسليم مشروطاً بوجود معاهدة طلباً للتسليم من دولة طرف أخرى لا تربطها بها معاهدة لتسليم المجرمين جاز لها، حسب اختيارها، أن تعتبر هذه الاتفاقية أساساً قانونياً للتسليم فيما يتعلق بتلك الجرائم. ويكون التسليم خاضعاً للشروط الأخرى التي ينص عليها قانون الدولة المطالَبة بالتسليم.

٣- على الدول الأطراف التي لا تجعل التسليم مشروطاً بوجود معاهدة أن تعترف بهذه الجرائم بوصفها جرائم يخضع مرتكبوها للتسليم فيما بينها رهناً بمراعاة الشروط التي ينص عليها قانون الدولة المطالَبة بالتسليم.

٤- تعامَل كلُ جريمة من هذه الجرائم، لغرض التسليم بين الدول الأطراف، كما لو كانت قد ارتكبت لا في مكان وقوعها فحسب بل وفي أقاليم الدول الأطراف المطلوب منها أن تثبت ولايتها القضائية وفقاً للفقرة ١ من المادة ٨.

المادة ١١ ألف

لا يجوز، لأغراض تسليم المجرمين أو المساعدة القانونية المتبادلة، اعتبار أي جريمة من الجرائم المنصوص عليها في المادة ٧، جريمة سياسية أو جريمة متصلة بجريمة سياسية أو جريمة ارتُكبت بدوافع سياسية. وبالتالي لا يجوز رفض طلب بشأن تسليم المجرمين أو المساعدة القانونية المتبادلة، مؤسس على مثل هذه الجريمة، لمجرد أنه يتعلق بجريمة سياسية أو جريمة متصلة بجريمة سياسية أو جريمة ارتُكبت بدوافع سياسية.

المادة ١١ باء

ليس في هذه الاتفاقية ما يفسَّر على أنه يفرض التزاماً بتسليم المجرمين أو بتقديم المساعدة القانونية المتبادلة إذا توفرت لدى الدولة الطرف المطلوب منها التسليم أسباب وجيهة تدعوها إلى الاعتقاد بأن طلب تسليم المجرمين لارتكابهم الجرائم المنصوص عليها في المادة ٧ أو طلب المساعدة القانونية المتبادلة فيما يتعلق بهذه الجرائم قد قدم بغية محاكمة أو معاقبة شخص ما بسبب العرق الذي ينتمي إليه أو بسبب دينه أو جنسيته أو أصله الإثني أو رأيه السياسي، أو بأن استجابتها للطلب من شأنها أن تمس بوضع الشخص المذكور لأي من هذه الأسباب.

(ي) وأي فعل يقوم به أي شخص ينظّم أو يوجّه أشخاصاً آخرين لارتكاب جريمة مبيّنة في الفقرات الفرعيّة من (أ) إلى (ح)؛

(ك) وأي فعل يسهم في ارتكاب أي جريمة مبيّنة في الفقرات الفرعية من (أ) إلى (ح) بواسطة مجموعة أشخاص يعملون بغرض مشترك؛ وهذا الفعل يكون متعمَّداً وإما أن:

'١' يقع بهدف تعزيز النشاط الإجرامي أو الغرض الإجرامي للمجموعة، حيثما انطوى ذلك النشاط أو الغرض على ارتكاب جريمة مبيّنة في الفقرات الفرعية من (أ) إلى (ز)؛

'٢' أو يقع مع العلم باعتزام المجموعة ارتكاب جريمة مبيّنة في الفقرات الفرعيّة من (أ) إلى (ز).

٢- تجعل كل دولة طرف الجرائم المبينة في هذه المادة جرائم تستحق العقاب بعقوبات مناسبة تراعى فيها الطبيعة الخطيرة لتلك الجرائم.

المادة ٨

١- تتخذ كل دولة طرف ما قد يلزم من تدابير لتثبت ولايتها القضائية على الجرائم الواردة في المادة ٧ في الحالات التالية:

(أ) عندما ترتكب الجريمة في إقليم تلك الدولة أو على متن سفينة أو طائرة مسجلة في تلك الدولة؛

(ب) عندما يكون مرتكب الجريمة المفترض من رعايا تلك الدولة.

٢- بالمثل تتخذ كل دولة طرف ما قد يلزم من تدابير لتثبت ولايتها القضائية على هذه الجرائم في الحالات التي يكون فيها مرتكب الجريمة المفترض موجوداً في إقليمها ولا تسلمه، بمقتضى المادة ١١، إلى أي من الدول المذكورة في الفقرة ١.

٣- لا تستبعد هذه الاتفاقية أية ولاية جنائية تمارَس وفقاً للقانون الوطني.

٤- بالإضافة إلى الدول المذكورة في الفقرتين ١ و ٢، يجوز لكل دولة طرف، اتساقاً مع القانون الدولي، أن تثبت ولايتها القضائية على الجرائم الواردة في المادة ٧ عندما تكون مشتركة في نقل نووي دولي بوصفها الدولة المصدرة أو المستوردة.

المادة ٩

تتخذ الدولة الطرف التي يكون مرتكب الجريمة المفترض موجوداً في إقليمها، عندما تقتنع بأن الظروف تقتضي ذلك، التدابير المناسبة بموجب قانونها الوطني، بما في ذلك الاحتجاز، لكي تضمن وجوده لغرض المقاضاة أو التسليم. ويتم دون تأخير إخطار الدول المطلوب منها أن تثبت ولايتها عملا بالمادة ٨، وعند الاقتضاء، جميع الدول المعنية الأخرى بالتدابير المتخذة بمقتضى هذه المادة.

٢- لا تُلزم هذه الاتفاقيّة الدول الأطراف بتوفير أيّة معلومات لا تسمح لها قوانينها الوطنيّة بالإفصاح عنها أو أيّة معلومات من شأنها أن تُعرّض للخطر أمن الدولة المعنيّة أو الحماية الماديّة للمواد النوويّة أو المرافق النوويّة.

المادة ٧

١- على كل دولة طرف أن تجعل الارتكاب المُتَعَمَّد لما يلي جريمة تستحق العقاب بموجب قانونها الوطني:

(أ) أي فعل يتم دون إذن مشروع ويُشَكّل استلاماً أو حيازة أو استعمالاً أو نقلاً أو تغييراً لمواد نوويّة أو تصرفاً بها أو تشتيتاً لها، ويُسبّب، أو يُحتَمَل أن يُسَبّب، وفاة أي شخص أو إصابته إصابة خطيرة أو إلحاق أضرار جوهريّة بالممتلكات أو بالبيئة؛

(ب) وسرقة مواد نوويّة أو سلبها؛

(ج) واختلاس مواد نوويّة أو الحصول عليها بطريق الاحتيال؛

(د) وأي فعل يشكل حَملاً أو إرسالاً أو نقلاً لمواد نوويّة دخولاً إلى دولة ما أو خروجاً منها دون إذن مشروع؛

(هـ) وأي فعل مُوجَّه ضد مرفق نووي، أو أي فعل يتدخّل في تشغيل مرفق نووي ويتسبَّب فيه صاحب هذا الفعل – عن عمد – أو يعرف فيه صاحب هذا الفعل أن من المرجَّح أن يتسبَّب عمله في وفاة أي شخص أو إلحاق إصابة خطيرة به أو إلحاق أضرار جوهريّة بالممتلكات أو بالبيئة نتيجة التعرُّض لإشعاعات أو لانطلاق مواد مشعّة، ما لم يكن هذا الفعل قد ارتُكب وفقاً للقانون الوطني للدولة الطرف التي يقع في أراضيها المرفق النووي؛

(و) وأي فعل يُشَكّل طلباً لمواد نوويّة عن طريق التهديد باستعمال القوة أو استعمالها أو بأي شكل آخر من أشكال التخويف؛

(ز) وأي تهديد:

'١' باستعمال مواد نوويّة للتسبُّب في وفاة أي شخص أو إصابته إصابة خطيرة أو إلحاق أضرار جوهريّة بالممتلكات أو بالبيئة أو بارتكاب الجريمة المبيَّنة في الفقرة الفرعية (هـ)،

'٢' أو بارتكاب أي جريمة مبيَّنة في الفقرتين الفرعيَّتين (ب) و (هـ)، من أجل إجبار أي شخص طبيعي أو اعتباري أو منظمة دوليّة أو دولة على القيام بفعل ما أو على الامتناع عن فعل ما؛

(ح) ومحاولة ارتكاب أي جريمة مبيَّنة في الفقرات الفرعيّة من (أ) إلى (هـ)؛

(ط) وأي فعل يُشكّل اشتراكاً في أي جريمة مبيَّنة في الفقرات الفرعيّة من (أ) إلى (ح)؛

(أ) إذا كان لدى دولة طرف علم بوجود تهديد معقول بحدوث تخريب لمواد نوويّة أو مرفق نووي في دولة أخرى، كان على تلك الدولة الطرف أن تقرّر ما يلزم اتّخاذه من خطوات ملائمة من أجل إبلاغ هذه الدولة في أسرع وقت ممكن وكذلك، عند الاقتضاء، إبلاغ الوكالة الدوليّة للطاقة الذريّة والمنظّمات الدوليّة الأخرى ذات الصلة بغية منع هذا التخريب؛

(ب) في حالة حدوث تخريب لمواد نوويّة أو مرفق نووي في دولة طرف وإذا رأت تلك الدولة الطرف أن من المحتمل أن تضار دول أخرى إشعاعيّاً من جرّاء ذلك، كان على تلك الدولة أن تتّخذ، دون المساس بالتزاماتها بموجب القانون الدولي، خطوات ملائمة من أجل القيام، في أسرع وقت ممكن، بإبلاغ الدولة أو الدول التي يُحتمل أن تضار إشعاعيّاً ومن أجل القيام، عند الاقتضاء، بإبلاغ الوكالة الدوليّة للطاقة الذريّة والمنظّمات الدوليّة الأخرى ذات الصلة بغية تدنية العواقب الإشعاعيّة المترتّبة على ذلك أو تخفيفها؛

(ج) إذا طلبت دولة طرف مساعدة، في سياق الفقرتين الفرعيّتين (أ) و (ب)، كان على كل دولة طرف وُجّه إليها طلب المساعدة أن تتّخذ دون إبطاء قرارها بشأن ما إذا كانت في وضع يسمح لها بتقديم المساعدة المطلوبة وبشأن نطاق وشروط المساعدة التي قد تقدّمها؛ وأن تُخطِر الدولة الطرف الطالبة، مباشرة أو من خلال الوكالة الدوليّة للطاقة الذرّيّة، بقرارها هذا؛

(د) يتم تنسيق التعاون بشأن ما جاء في الفقرات الفرعيّة (أ) إلى (ج) عبر القنوات الدبلوماسيّة أو عبر قنوات أخرى متّفق عليها. وتقرّر الدول الأطراف المعنيّة، على نحو ثنائي أو متعدّد الأطراف، وسيلة تنفيذ هذا التعاون.

٤- تتعاون الدول الأطراف وتتشاور فيما بينها، حسب الاقتضاء، مباشرة أو من خلال الوكالة الدوليّة للطاقة الذريّة والمنظّمات الدوليّة الأخرى ذات الصلة، بغية الحصول على إرشادات بشأن تصميم وتعهد وتحسين نُظُم الحماية المادّيّة للمواد النوويّة أثناء النقل الدولي.

٥- يجوز لدولة طرف أن تتشاور وتتعاون، حسب الاقتضاء، مع الدول الأطراف الأخرى مباشرة أو من خلال الوكالة الدوليّة للطاقة الذرّيّة والمنظّمات الدوليّة الأخرى ذات الصلة، بغية الحصول على إرشادات بشأن تصميم وتَعهُّد وتحسين نظامها الوطني الخاص بالحماية المادّيّة للمواد النوويّة – أثناء استخدامها وخزنها ونقلها محلّيّاً – وللمرافق النوويّة.

المادة ٦

١- تتّخذ الدول الأطراف تدابير ملائمة تتّسق مع قوانينها الوطنيّة من أجل حماية سرّيّة أية معلومات تتلقّاها، مؤتمَنة عليها، بموجب أحكام هذه الاتّفاقيّة من دولة طرف أخرى أو من خلال اشتراكها في أي نشاط مضطلع به تنفيذاً لهذه الاتفاقيّة. وإذا قدمت دول أطراف إلى منظّمات دوليّة أو إلى دول ليست أطرافاً في هذه الاتفاقيّة معلومات ، مؤتمنة إياها عليها، لزم اتّخاذ خطوات لضمان حماية سرّيّة تلك المعلومات. ولا يجوز لأيّة دولة طرف تلقّت طيَّ الكتمان معلومات من دولة طرف أخرى أن تقدّم هذه المعلومات إلى أطرف ثالثة إلا بموافقة تلك الدولة الطرف الأخرى.

مروراً عابراً في أقاليمها، سواء بطريق البر أو في الممرات المائية الداخلية، أو التي يتوقع أن تدخل مطاراتها ومواانيها، وتُعلم تلك الدول مسبقاً بذلك.

٦- يجوز، بالاتفاق المتبادل، أن تنقل مسؤولية الحصول على التأكيدات المشار إليها في الفقرة ١ إلى الدولة الطرف المضطلعة بالنقل بوصفها الدولة المستوردة.

٧- ليس في هذه المادة ما يفسر بأنه يمس، بأي نحو كان، السيادة والولاية الإقليميتين لأية دولة، بما في ذلك سيادتها وولايتها على مجالها الجوي وبحرها الإقليمي.

المادة ٥

١- تقوم الدول الأطراف بتحديد جهة الاتّصال التابعة لها، المعنيّة بالمسائل الواقعة في نطاق هذه الاتفاقيّة؛ وتُعلِم بها بعضها بعضاً وذلك إما مباشرة أو من خلال الوكالة الدوليّة للطاقة الذرّيّة.

٢- في حالة وقوع سرقة أو سلب أو أي شكل آخر من أشكال الاستيلاء غير المشروع على مواد نوويّة أو وجود تهديد معقول بحدوث ذلك، تقوم الدول الأطراف، وفقاً لقوانينها الوطنيّة وبأقصى قدر ممكن عمليّاً، بتقديم التعاون والمساعدة في استعادة وحماية تلك المواد إلى أيّة دولة تطلب ذلك. وعلى وجه الخصوص:

(أ) تتّخذ الدولة الطرف الخطوات الملائمة للمبادرة، في أقرب وقت ممكن، إلى إبلاغ الدول الأخرى التي يبدو لها أن الأمر يعنيها، بوقوع أي حالة سرقة أو سلب أو أي شكل آخر من أشكال الاستيلاء غير المشروع على مواد نوويّة أو وجود تهديد معقول بحدوث ذلك، وكذلك – عند الاقتضاء – إبلاغ الوكالة الدوليّة للطاقة الذريّة والمنظّمات الدوليّة الأخرى ذات الصلة؛

(ب) لدى الاضطلاع بذلك، تقوم الدول الأطراف المعنيّة، حسب الاقتضاء، بتبادل المعلومات فيما بينها ومع الوكالة الدوليّة للطاقة الذريّة ومع المنظمات الدوليّة الأخرى ذات الصلة، بغية حماية المواد النوويّة المهدَّدة، أو التحقّق من سلامة حاوية الشحن، أو استعادة المواد النوويّة المستولى عليها على نحو غير مشروع، كما تقوم بما يلي:

'١' تنسيق جهودها من خلال القنوات الدبلوماسيّة وغيرها من القنوات المتّفق عليها؛

'٢' تقديم المساعدة، إذا ما طُلِب منها ذلك؛

'٣' ضمان إعادة المواد النوويّة المستردّة المسروقة أو المفقودة نتيجة الأحداث المذكورة أعلاه.

وتقرر الدول الأطراف المعنيّة وسيلة تنفيذ هذا التعاون.

٣- في حالة وجود تهديد معقول بحدوث تخريب لمواد نوويّة أو مرفق نووي أو في حالة حدوث مثل هذا التخريب تقوم الدول الأطراف، بأقصى قدر ممكن عمليّاً ووفقاً لقوانينها الوطنيّة وبما يتّفق مع التزاماتها ذات الصلة بموجب القانون الدولي، بتوفير التعاون على النحو التالي:

المبدأ الأساسي لام: *السرِّيّة*

ينبغي للدولة أن تضع متطلَّبات لحماية سرِّيّة المعلومات التي قد يؤدّي كشف النقاب عنها دون تصريح إلى تهديد الحماية المادّيّة للمواد النوويّة والمرافق النوويّة.

٤- (أ) لا تنطبق أحكام هذه المادّة على أي مواد نوويّة تقرِّر الدولة الطرف على نحو معقول أنه لا حاجة لإخضاعها لنظام الحماية المادّيّة الموضوع بمقتضى الفقرة ١، مع مراعاة طبيعة تلك المواد وكمّيّتها وجاذبيّتها النسبيّة والعواقب الإشعاعيّة وغيرها من العواقب التي يمكن أن تترتَّب على أي فعل غير مسموح به مُوَجَّه ضدَّها والتقييم الراهن للتهديد المُوَجَّه لها.

(ب) ينبغي حماية المواد النوويّة غير الخاضعة لأحكام هذه المادة بمقتضى الفقرة الفرعيّة (أ) وفقاً للممارسات الإداريّة الحصيفة.

المادة ٣

تتخذ كل دولة طرف الخطوات المناسبة، في إطار قانونها الوطني وبما يتسق مع القانون الدولي، لكي تكفل بالقدر الممكن عملياً، أثناء النقل النووي الدولي، توفير الحماية – على المستويات المبينة في المرفق الأول – للمواد النووية الموجودة داخل إقليمها، أو على متن سفينة أو طائرة خاضعة لولايتها مادامت تلك السفينة أو الطائرة تضطلع بعملية النقل من تلك الدولة أو إليها.

المادة ٤

١- على كل دولة طرف أن لا تصدّر أو تأذن بتصدير مواد نووية ما لم تكن الدولة الطرف قد تلقت تأكيدات بأن الحماية ستوفر لتلك المواد، أثناء النقل النووي الدولي، على المستويات المبينة في المرفق الأول.

٢- على كل دولة طرف أن لا تستورد أو تأذن باستيراد مواد نووية من دولة ليست طرفاً في هذه الاتفاقية ما لم تكن الدولة الطرف قد تلقت تأكيدات بأن الحماية ستوفر لتلك المواد، أثناء النقل النووي الدولي، على المستويات المبينة في المرفق الأول.

٣- لا تسمح أية دولة طرف بالمرور العابر في إقليمها لمواد نووية منقولة بين دولتين ليستا طرفين في هذه الاتفاقية، سواء بطريق البر أو في الممرات المائية الداخلية أو عبر مطاراتها أو موانيها، ما لم تكن الدولة الطرف قد تلقت، بالقدر الممكن عملياً، تأكيدات بأن الحماية ستوفر لهذه المواد النووية أثناء النقل النووي الدولي على المستويات المبينة في المرفق الأول.

٤- تطبق كل دولة طرف، في إطار قانونها الوطني، مستويات الحماية المادية المبينة في المرفق الأول على المواد النووية التي يجري نقلها من جزء من تلك الدولة إلى جزء آخر من نفس الدولة عبر المياه الدولية أو المجال الجوي الدولي.

٥- تقوم الدولة الطرف المسؤولة عن تلقي التأكيدات التي تفيد بأن الحماية ستوفر للمواد النووية على المستويات المبينة في المرفق الأول، وفقاً للفقرات ١ إلى ٣، بتحديد الدول التي يتوقع أن تمر المواد النووية

المبدأ الأساسي دال: *السلطة المختصّة*

ينبغي للدولة أن تنشئ أو تعيِّن سلطة مختصّة تكون مسؤولة عن تنفيذ الإطار التشريعي والرقابي، ومتمتّعة بالسلطة والكفاءة والموارد الماليّة والبشريّة الكافية للوفاء بالمسؤوليّات المسندة إليها. وينبغي للدولة أن تتّخذ الخطوات الكفيلة بضمان استقلال فعّال بين وظائف السلطة المختصّة في الدولة وبين وظائف أيّة أجهزة أخرى مسؤولة عن ترويج الطاقة النوويّة أو استخدامها.

المبدأ الأساسي هاء: *مسؤوليّة حائزي التراخيص*

ينبغي أن تحدَّد بوضوح مسؤوليّات تنفيذ مختلف عناصر الحماية المادّيّة في الدولة. وينبغي للدولة أن تتأكد من أن المسؤوليّة الرئيسيّة عن تنفيذ الحماية المادّيّة للمواد النوويّة أو المرافق النوويّة تقع على حائزي التراخيص ذات الصلة أو غير ذلك من الوثائق التخويليّة (مثل المشغّلين أو الشاحنين).

المبدأ الأساسي واو: *ثقافة الأمن*

ينبغي لجميع المنظمات المعنيّة بتنفيذ الحماية المادّيّة أن تولي الأولويّة الواجبة لثقافة الأمن ولتطويرها وصيانتها بما يكفل تنفيذها بفعاليّة في المنظّمة بكاملها.

المبدأ الأساسي زاي: *التهديد*

ينبغي للحماية المادّيّة في دولة ما أن تكون قائمة على أساس تقييم الدولة الراهن للتهديد.

المبدأ الأساسي حاء: *النهج المتدرِّج*

ينبغي وضع متطلّبات الحماية المادّيّة على أساس نهج متدرّج مع مراعاة التقييم الراهن للتهديد والجاذبيّة النسبيّة للمواد وطبيعة المواد والعواقب المحتملة المترتّبة على سحب مواد نوويّة دون إذن أو على تخريب مواد نوويّة أو مرافق نوويّة.

المبدأ الأساسي طاء: *الدفاع المتعمّق*

ينبغي أن تجسّد متطلّبات الحماية المادّيّة في دولة ما مفهوماً يقوم على عدّة مستويات وأساليب للحماية (هيكليّة أو تقنيّة وفرديّة وتنظيميّة أخرى) يتعيَّن على خصم ما أن يتغلّب أو يتحايل عليها من أجل تحقيق أهدافه.

المبدأ الأساسي ياء: *توكيد الجودة*

ينبغي وضع سياسة لتوكيد الجودة وبرامج لتوكيد الجودة وتنفيذها بغية الاستيثاق من أن المتطلّبات المحدَّدة لكل الأنشطة المهمّة بالنسبة للحماية المادّيّة مستوفاة.

المبدأ الأساسي كاف: *خطط الطوارئ*

ينبغي إعداد خطط طوارئ من أجل التصدّي لسحب المواد النوويّة دون إذن أو تخريب المرافق النوويّة أو المواد النوويّة، أو محاولة القيام بذلك، كما ينبغي تطبيق هذه الخطط على نحو ملائم من جانب جميع حائزي التراخيص والسلطات المعنيّة.

(أ) حماية المواد النوويّة من السرقة ومن أي شكل آخر من أشكال الاستيلاء غير القانوني، أثناء استخدامها وخزنها ونقلها؛

(ب) وكفالة تنفيذ تدابير سريعة وشاملة ترمي إلى تحديد مكان المواد النوويّة المفقودة أو المسروقة وإلى استرجاعها عند الاقتضاء؛ وعندما تكون المواد موجودة خارج أراضي الدولة الطرف، يكون على تلك الدولة أن تتصرَّف وفقاً للمادّة ٥؛

(ج) وحماية المواد النوويّة والمرافق النوويّة من التخريب؛

(د) وتخفيف العواقب الإشعاعيّة للتخريب أو تدنيتها.

٢- في معرض تنفيذ الفقرة ١، على كل دولة طرف أن تقوم بما يلي:

(أ) إنشاء وتعهُّد إطار تشريعي ورقابي يحكم الحماية الماديّة؛

(ب) وإنشاء أو تسمية سلطة، أو سلطات، مختصّة مسؤولة عن تنفيذ الإطار التشريعي والرقابي؛

(ج) واتّخاذ سائر التدابير الملائمة الضروريّة من أجل الحماية الماديّة للمواد النوويّة والمرافق النوويّة.

٣- في معرض تنفيذ الالتزامات التي تقضي بها الفقرتان ١ و ٢، على كل دولة طرف، دون المساس بأي حكم آخر من أحكام هذه الاتّفاقيّة، أن تطبّق بالقدر المعقول والممكن عمليّاً المبادئ الأساسيّة التالية الخاصّة بالحماية الماديّة للمواد النوويّة والمرافق النوويّة.

المبدأ الأساسي ألف: ***مسؤوليّة الدولة***

تقع كامل مسؤولية إنشاء وتشغيل وتعهد نظام للحماية الماديّة داخل دولة ما على تلك الدولة.

المبدأ الأساسي باء: ***المسؤوليّات خلال عمليّات النقل الدولي***

تنسحب مسؤوليّة دولة ما عن ضمان الحماية الكافية للمواد النوويّة على عمليّات النقل الدولي لتلك المواد إلى حين انتقال هذه المسؤوليّة على النحو السليم إلى دولة أخرى حسب الاقتضاء.

المبدأ الأساسي جيم: ***الإطار التشريعي والرقابي***

الدولة مسؤولة عن إنشاء وتعهُّد إطار تشريعي ورقابي يحكم الحماية الماديّة. وينبغي أن يتيح هذا الإطار وضع متطلّبات الحماية الماديّة المنطبقة وأن يتضمّن نظاماً للتقييم ومنح التراخيص أو غير ذلك من إجراءات التخويل. وينبغي لهذا الإطار أن يتضمَّن نظاما للتفتيش على المرافق النوويّة وعلى نقل المواد النوويّة للتأكُّد من الامتثال للمتطلّبات والشروط المنطبقة بالنسبة للرخصة أو أي وثيقة تخويليّة أخرى، ولتحديد وسائل إنفاذ المتطلّبات والشروط المنطبقة، بما في ذلك فرض عقوبات فعّالة.

المادة ١ ألف

تتمثّل أغراض هذه الاتفاقيّة في تحقيق وتعهُّد حماية ماديّة فعّالة وعالميّة النطاق للمواد النوويّة المستخدمة في الأغراض السلميّة وللمرافق النوويّة المستخدمة في الأغراض السلميّة؛ وفي منع ومكافحة الجرائم المتعلّقة بتلك المواد والمرافق على الصعيد العالمي؛ وكذلك في تيسير التعاون فيما بين الدول الأطراف تحقيقاً لتلك الغايات.

المادة ٢

١- تنطبق هذه الاتفاقيّة على المواد النوويّة المستخدمة في الأغراض السلميّة أثناء استعمالها وخزنها ونقلها وعلى المرافق النوويّة المستخدمة في الأغراض السلميّة، لكن شريطة أن يقتصر تطبيق المادتين ٣ و٤ والفقرة ٤ من المادة ٥ من هذه الاتّفاقيّة على تلك المواد النوويّة عند نقلها نقلاً نووياً دولياً.

٢- تقع كامل مسؤوليّة إنشاء وتشغيل وتعهد نظام للحماية الماديّة في دولة طرف على تلك الدولة.

٣- فيما عدا الالتزامات التي تتعهَّد بها صراحة الدول الأطراف بموجب هذه الاتفاقيّة، ليس في هذه الاتّفاقيّة ما يمكن تفسيره على أنه يمسُّ الحقوق السياديّة لأي دولة.

٤- (أ) ليس في هذه الاتّفاقيّة ما يمسُّ سائر حقوق الدول الأطراف والتزاماتها ومسؤوليّاتها طبقاً للقانون الدولي، لاسيَّما مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتّحدة والقانون الإنساني الدولي.

(ب) لا تحكم هذه الاتفاقيّة الأنشطة التي تضطلع بها القوات المسلَّحة في الصراعات المسلحة حسب تعريف هذين المصطلحين طبقاً للقانون الإنساني الدولي الذي يحكم هذه الأنشطة؛ كما لا تحكم هذه الاتفاقيّة الأنشطة التي تضطلع بها القوات المسلَّحة لدولة ما في إطار ممارسة مهامّها الرسميّة ما دامت تحكمها قواعد أخرى من القانون الدولي.

(ج) ليس في هذه الاتفاقية ما يمكن تأويله على أنه إذن مشروع باستعمال القوة أو التهديد باستعمالها ضد المواد النووية أو المرافق النووية المستخدمة في الأغراض السلمية.

(د) ليس في هذه الاتّفاقيّة ما يتغاضى عن أعمال غير مشروعة أو يضفي صفة المشروعيّة على أعمال تُعتبَر غير مشروعة ، وليس في هذه الاتّفاقيّة أيضاً ما يحول دون المحاكمة بموجب قوانين أخرى.

٥- لا تنطبق هذه الاتفاقيّة على المواد النوويّة المستخدمة في الأغراض العسكريّة أو المستبقاة لمثل هذه الأغراض ولا على المرافق النوويّة المحتوية على مثل هذه المواد.

المادة ٢ ألف

١- على كل دولة طرف أن تنشئ وتشغّل وتتعهَّد نظام حماية مادية ملائماً ينطبق على المواد النوويّة والمرافق النوويّة الخاضعة لولايتها، من أجل ما يلي:

ورغبة منها في المضي في تعزيز التعاون الدولي على وضع تدابير فعّالة، وفقاً للقانون الوطني لكل دولة طرف ووفقاً لهذه الاتّفاقيّة، تكفل الحماية المادّيّة للمواد النوويّة والمرافق النوويّة،

واقتناعاً منها بأن هذه الاتّفاقيّة ينبغي أن تكمّل استخدام المواد النوويّة وخزنها ونقلها على نحو مأمون وتشغيل المرافق النوويّة على نحو مأمون،

وإذ تدرك أن ثمّة توصيات صيغت على الصعيد الدولي بشأن الحماية المادّيّة ويجري استيفاؤها من حين إلى آخر ويمكن أن توفّر إرشادات بشأن الوسائل المعاصرة لبلوغ مستويات فعّالة للحماية المادّيّة،

وإذ تدرك أيضاً أن توفير الحماية المادّيّة الفعّالة للمواد النوويّة والمرافق النوويّة المستخدمة في الأغراض العسكريّة هو مسؤولية الدولة الحائزة لتلك المواد النوويّة والمرافق النوويّة، وإذ تفهم أن تلك المواد والمرافق تنال، وستظل تنال، حماية مادّيّة مشدَّدة،

قد اتفقت على ما يلي:

المادة ١

لأغراض هذه الاتفاقية:

(أ) يقصد بعبارة "المواد النووية" البلوتونيوم باستثناء ما كان التركيز النظائري فيه يتجاوز ٨٠ في المائة من البلوتونيوم ٢٣٨؛ واليورانيوم ٢٣٣؛ واليورانيوم المثرى بالنظير ٢٣٥ أو النظير ٢٣٣؛ واليورانيوم المحتوي على خليط النظائر الموجود في الطبيعة عدا ما كان منه على شكل خام أو فضلات خام؛ وأية مادة تحتوي على واحد أو أكثر مما تقدم؛

(ب) يقصد بعبارة "اليورانيوم المثرى بالنظير ٢٣٥ أو النظير ٢٣٣" اليورانيوم الذي يحتوي على أي من النظيرين ٢٣٥ أو ٢٣٣ أو كليهما بكمية تكون فيها نسبة الوفرة لمجموع هذين النظيرين إلى النظير ٢٣٨ أكبر من نسبة النظير ٢٣٥ إلى النظير ٢٣٨ الموجودة في الطبيعة؛

(ج) يقصد بعبارة "النقل النووي الدولي" نقل شحنة من المواد النووية بأية واسطة من وسائط النقل بقصد تجاوز إقليم دولة منشأ الشحنة، بدءاً بخروجها من مرفق للشاحن في تلك الدولة وانتهاءً بوصولها إلى مرفق للمستلم داخل دولة الوجهة النهائية؛

(د) يُقصد بعبارة "المرفق النووي" مرفق (بما في ذلك ما يرتبط به من مبان ومعدات) يتم فيه إنتاج مواد نوويّة أو معالجتها أو استعمالها أو تداولها أو خزنها أو التخلُّص منها ويمكن، إذا لحق به ضرر أو تم العبث به، أن يؤدّي إلى انطلاق كميّات كبيرة من الإشعاعات أو المواد المشعّة؛

(هـ) يُقصَد بكلمة "التخريب" أي فعل مُتَعَمَّد يوجَّه ضد مرفق نووي أو مواد نوويّة يجري استعمالها أو خزنها أو نقلها ويمكن أن يهدّد بطريقة مباشرة أو غير مباشرة صحّة وأمان العاملين أو الجمهور أو البيئة نتيجة التعرُّض لإشعاعات أو لانطلاق مواد مشعّة.

اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية والمرافق النووية

إن الدول الأطراف في هذه الاتفاقية،

إذ تُسَلِّم بحق جميع الدول في تطوير الطاقة النوويّة واستخدامها في الأغراض السلميّة وبما لها من مصالح مشروعة في الفوائد المحتملة التي يُنتظَر جنيها من الاستخدام السلمي للطاقة النوويّة،

واقتناعاً منها بالحاجة إلى تيسير التعاون الدولي ونقل التكنولوجيا النوويّة من أجل الاستخدام السلمي للطاقة النوويّة،

وإذ تضع في اعتبارها أن للحماية الماديّة أهمّيّة حيويّة بالنسبة لحماية صحّة الجمهور والأمان والبيئة والأمن الوطني والدولي،

وإذ تضع في اعتبارها مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة المتعلقة بصون السلم والأمن الدوليين وتعزيز حسن الجوار وعلاقات الصداقة بين الدول والتعاون بينها،

وإذ تضع في اعتبارها أن الفقرة ٤ من المادة ٢ من ميثاق الأمم المتحدة تنص على أن "يمتنع أعضاء الهيئة جميعاً في علاقاتهم الدولية عن التهديد باستعمال القوة أو استخدامها ضد سلامة الأراضي أو الاستقلال السياسي لأية دولة أو على أي وجه آخر لا يتفق ومقاصد الأمم المتحدة"،

وإذ تشير إلى الإعلان المتعلق بالتدابير الرامية إلى القضاء على الإرهاب الدولي، المرفق بقرار الجمعية العامة ٦٠/٤٩ المؤرخ ٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤،

ورغبة منها في تلافي الأخطار المحتملة الناجمة عن الاتّجار غير المشروع بالمواد النوويّة والاستيلاء على المواد النوويّة واستعمالها بصورة غير مشروعة وتخريب المواد النوويّة والمرافق النوويّة، وإذ تلاحظ أن الحماية الماديّة من هذه الأعمال أصبحت مبعث قلق وطني ودولي متزايد،

وإذ تشعر بالقلق العميق من التصاعد العالمي لأعمال الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره، ومن التهديدات التي يشكلها الإرهاب الدولي والجريمة المنظمة،

وإذ تعتقد أن الحماية الماديّة تؤدي دوراً مهماً في دعم هدفي عدم الانتشار النووي ومكافحة الإرهاب،

ورغبة منها في أن تسهم من خلال هذه الاتّفاقيّة، على الصعيد العالمي، في تقوية الحماية الماديّة للمواد النوويّة والمرافق النوويّة المستخدمة في الأغراض السلميّة،

واقتناعاً منها بأن الجرائم المتعلقة بالمواد النووية والمرافق النووية هي مبعث قلق بالغ وبأن ثمة حاجة ماسة إلى اتخاذ تدابير ملائمة وفعالة، أو تعزيز التدابير القائمة، بما يكفل منع هذه الجرائم وكشفها والمعاقبة عليها،

[ARABIC TEXT – TEXTE ARABE]

اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية

١- فُتح باب التوقيع على اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية في ٣ آذار/مارس ١٩٨٠، عملاً بالفقرة ١ من المادة ١٨ من الاتفاقية؛ وذلك عقب إجراء مفاوضات بشأنها في ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٩.

٢- ويرد نص الاتفاقية ونص "الوثيقة الختامية لاجتماع الممثلين الحكوميين للنظر في صياغة الاتفاقية" مستنسخين في هذه الوثيقة الحالية من أجل إعلام جميع الدول الأعضاء.

٣- وقد بدأ نفاذ الاتفاقية في ٨ شباط/فبراير ١٩٨٧، أي في اليوم الثلاثين من تاريخ إيداع صك التصديق أو القبول أو الإقرار الحادي والعشرين لدى الوديع، عملاً بالفقرة ١ من المادة ١٩ من الاتفاقية.

Unofficial consolidated text of the Convention on the Physical Protection of Nuclear Material, as amended on 8 July 2005

CONVENTION ON THE PHYSICAL PROTECTION OF NUCLEAR MATERIAL AND NUCLEAR FACILITIES

THE STATES PARTIES TO THIS CONVENTION,

RECOGNIZING the right of all States to develop and apply nuclear energy for peaceful purposes and their legitimate interests in the potential benefits to be derived from the peaceful application of nuclear energy,

CONVINCED of the need to facilitate international co-operation and the transfer of nuclear technology for the peaceful application of nuclear energy,

BEARING IN MIND that physical protection is of vital importance for the protection of public health, safety, the environment and national and international security,

HAVING IN MIND the purposes and principles of the Charter of the United Nations concerning the maintenance of international peace and security and the promotion of good-neighbourliness and friendly relations and co-operation among States,

CONSIDERING that under the terms of paragraph 4 of Article 2 of the Charter of the United Nations, "All members shall refrain in their international relations from the threat or use of force against the territorial integrity or political independence of any state, or in any other manner inconsistent with the Purposes of the United Nations,"

RECALLING the Declaration on Measures to Eliminate International Terrorism, annexed to General Assembly resolution 49/60 of 9 December 1994,

DESIRING to avert the potential dangers posed by illicit trafficking, the unlawful taking and use of nuclear material and the sabotage of nuclear material and nuclear facilities, and noting that physical protection against such acts has become a matter of increased national and international concern,

DEEPLY CONCERNED by the worldwide escalation of acts of terrorism in all its forms and manifestations, and by the threats posed by international terrorism and organized crime,

BELIEVING that physical protection plays an important role in supporting nuclear non-proliferation and counter-terrorism objectives,

DESIRING through this Convention to contribute to strengthening worldwide the physical protection of nuclear material and nuclear facilities used for peaceful purposes,

CONVINCED that offences relating to nuclear material and nuclear facilities are a matter of grave concern and that there is an urgent need to adopt appropriate and effective measures, or to strengthen existing measures, to ensure the prevention, detection and punishment of such offences,

DESIRING to strengthen further international co-operation to establish, in conformity with the national law of each State Party and with this Convention, effective measures for the physical protection of nuclear material and nuclear facilities,

CONVINCED that this Convention should complement the safe use, storage and transport of nuclear material and the safe operation of nuclear facilities,

RECOGNIZING that there are internationally formulated physical protection recommendations that are updated from time to time which can provide guidance on contemporary means of achieving effective levels of physical protection,

RECOGNIZING also that effective physical protection of nuclear material and nuclear facilities used for military purposes is a responsibility of the State possessing such nuclear material and nuclear facilities, and understanding that such material and facilities are and will continue to be accorded stringent physical protection,

HAVE AGREED as follows:

Article 1

For the purposes of this Convention:

(a) "nuclear material" means plutonium except that with isotopic concentration exceeding 80% in plutonium-238; uranium-233; uranium enriched in the isotope 235 or 233; uranium containing the mixture of isotopes as occurring in nature other than in the form of ore or ore-residue; any material containing one or more of the foregoing;

(b) "uranium enriched in the isotope 235 or 233" means uranium containing the isotope 235 or 233 or both in an amount such that the abundance ratio of the sum of these isotopes to the isotope 238 is greater than the ratio of the isotope 235 to the isotope 238 occurring in nature;

(c) "international nuclear transport" means the carriage of a consignment of nuclear material by any means of transportation intended to go beyond the territory of the State where the shipment originates beginning with the departure from a facility of the shipper in that State and ending with the arrival at a facility of the receiver within the State of ultimate destination;

(d) “nuclear facility” means a facility (including associated buildings and equipment) in which nuclear material is produced, processed, used, handled, stored or disposed of, if damage to or interference with such facility could lead to the release of significant amounts of radiation or radioactive material;

(e) “sabotage” means any deliberate act directed against a nuclear facility or nuclear material in use, storage or transport which could directly or indirectly endanger the health and safety of personnel, the public or the environment by exposure to radiation or release of radioactive substances.

Article 1A

The purposes of this Convention are to achieve and maintain worldwide effective physical protection of nuclear material used for peaceful purposes and of nuclear facilities used for peaceful purposes; to prevent and combat offences relating to such material and facilities worldwide; as well as to facilitate co-operation among States Parties to those ends.

Article 2

1. This Convention shall apply to nuclear material used for peaceful purposes in use, storage and transport and to nuclear facilities used for peaceful purposes, provided, however, that articles 3 and 4 and paragraph 4 of article 5 of this Convention shall only apply to such nuclear material while in international nuclear transport**.**

2. The responsibility for the establishment, implementation and maintenance of a physical protection regime within a State Party rests entirely with that State.

3. Apart from the commitments expressly undertaken by States Parties under this Convention, nothing in this Convention shall be interpreted as affecting the sovereign rights of a State.

4. (a) Nothing in this Convention shall affect other rights, obligations and responsibilities of States Parties under international law, in particular the purposes and principles of the Charter of the United Nations and international humanitarian law.

(b) The activities of armed forces during an armed conflict, as those terms are understood under international humanitarian law, which are governed by that law, are not governed by this Convention, and the activities undertaken by the military forces of a State in the exercise of their official duties, inasmuch as they are governed by other rules of international law, are not governed by this Convention.

(c) Nothing in this Convention shall be construed as a lawful authorization to use or threaten to use force against nuclear material or nuclear facilities used for peaceful purposes.

(d) Nothing in this Convention condones or makes lawful otherwise unlawful acts, nor precludes prosecution under other laws.

5. This Convention shall not apply to nuclear material used or retained for military purposes or to a nuclear facility containing such material.

Article 2A

1. Each State Party shall establish, implement and maintain an appropriate physical protection regime applicable to nuclear material and nuclear facilities under its jurisdiction, with the aim of:

(a) protecting against theft and other unlawful taking of nuclear material in use, storage and transport;

(b) ensuring the implementation of rapid and comprehensive measures to locate and, where appropriate, recover missing or stolen nuclear material; when the material is located outside its territory, that State Party shall act in accordance with article 5;

(c) protecting nuclear material and nuclear facilities against sabotage; and

(d) mitigating or minimizing the radiological consequences of sabotage.

2. In implementing paragraph 1, each State Party shall:

(a) establish and maintain a legislative and regulatory framework to govern physical protection;

(b) establish or designate a competent authority or authorities responsible for the implementation of the legislative and regulatory framework; and

(c) take other appropriate measures necessary for the physical protection of nuclear material and nuclear facilities.

3. In implementing the obligations under paragraphs 1 and 2, each State Party shall, without prejudice to any other provisions of this Convention, apply insofar as is reasonable and practicable the following Fundamental Principles of Physical Protection of Nuclear Material and Nuclear Facilities.

FUNDAMENTAL PRINCIPLE A: ***Responsibility of the State***
The responsibility for the establishment, implementation and maintenance of a physical protection regime within a State rests entirely with that State.

FUNDAMENTAL PRINCIPLE B: ***Responsibilities During International Transport***
The responsibility of a State for ensuring that nuclear material is adequately protected extends to the international transport thereof, until that responsibility is properly transferred to another State, as appropriate.

FUNDAMENTAL PRINCIPLE C: ***Legislative and Regulatory Framework***
The State is responsible for establishing and maintaining a legislative and regulatory framework to govern physical protection. This framework should provide for the establishment of applicable physical protection requirements and include a system of evaluation and licensing or other procedures to grant authorization. This framework should include a system of inspection of nuclear facilities and transport to verify compliance with applicable requirements and conditions of the license or other authorizing document, and to establish a means to enforce applicable requirements and conditions, including effective sanctions.

FUNDAMENTAL PRINCIPLE D: ***Competent Authority***
The State should establish or designate a competent authority which is responsible for the implementation of the legislative and regulatory framework, and is provided with adequate authority, competence and financial and human resources to fulfill its assigned responsibilities. The State should take steps to ensure an effective independence between the

functions of the State's competent authority and those of any other body in charge of the promotion or utilization of nuclear energy.

FUNDAMENTAL PRINCIPLE E: ***Responsibility of the License Holders***
The responsibilities for implementing the various elements of physical protection within a State should be clearly identified. The State should ensure that the prime responsibility for the implementation of physical protection of nuclear material or of nuclear facilities rests with the holders of the relevant licenses or of other authorizing documents (e.g., operators or shippers).

FUNDAMENTAL PRINCIPLE F: ***Security Culture***
All organizations involved in implementing physical protection should give due priority to the security culture, to its development and maintenance necessary to ensure its effective implementation in the entire organization.

FUNDAMENTAL PRINCIPLE G: ***Threat***
The State's physical protection should be based on the State's current evaluation of the threat.

FUNDAMENTAL PRINCIPLE H: ***Graded Approach***
Physical protection requirements should be based on a graded approach, taking into account the current evaluation of the threat, the relative attractiveness, the nature of the material and potential consequences associated with the unauthorized removal of nuclear material and with the sabotage against nuclear material or nuclear facilities.

FUNDAMENTAL PRINCIPLE I: ***Defence in Depth***
The State's requirements for physical protection should reflect a concept of several layers and methods of protection (structural or other technical, personnel and organizational) that have to be overcome or circumvented by an adversary in order to achieve his objectives.

FUNDAMENTAL PRINCIPLE J: ***Quality Assurance***
A quality assurance policy and quality assurance programmes should be established and implemented with a view to providing confidence that specified requirements for all activities important to physical protection are satisfied.

FUNDAMENTAL PRINCIPLE K: ***Contingency Plans***
Contingency (emergency) plans to respond to unauthorized removal of nuclear material or sabotage of nuclear facilities or nuclear material, or attempts thereof, should be prepared and appropriately exercised by all license holders and authorities concerned.

FUNDAMENTAL PRINCIPLE L: ***Confidentiality***
The State should establish requirements for protecting the confidentiality of information, the unauthorized disclosure of which could compromise the physical protection of nuclear material and nuclear facilities.

4. (a) The provisions of this article shall not apply to any nuclear material which the State Party reasonably decides does not need to be subject to the physical protection regime established pursuant to paragraph 1, taking into account the nature of the material, its quantity and relative attractiveness and the potential radiological and other consequences associated with any unauthorized act directed against it and the current evaluation of the threat against it.

(b) Nuclear material which is not subject to the provisions of this article pursuant to sub-paragraph (a) should be protected in accordance with prudent management practice.

Article 3

Each State Party shall take appropriate steps within the framework of its national law and consistent with international law to ensure as far as practicable that, during international nuclear transport, nuclear material within its territory, or on board a ship or aircraft under its jurisdiction insofar as such ship or aircraft is engaged in the transport to or from that State, is protected at the levels described in Annex I.

Article 4

1. Each State Party shall not export or authorize the export of nuclear material unless the State Party has received assurances that such material will be protected during the international nuclear transport at the levels described in Annex I.

2. Each State Party shall not import or authorize the import of nuclear material from a State not party to this Convention unless the State Party has received assurances that such material will during the international nuclear transport be protected at the levels described in Annex I.

3. A State Party shall not allow the transit of its territory by land or internal waterways or through its airports or seaports of nuclear material between States that are not parties to this Convention unless the State Party has received assurances as far as practicable that this nuclear material will be protected during international nuclear transport at the levels described in Annex I.

4. Each State Party shall apply within the framework of its national law the levels of physical protection described in Annex I to nuclear material being transported from a part of that State to another part of the same State through international waters or airspace.

5. The State Party responsible for receiving assurances that the nuclear material will be protected at the levels described in Annex I according to paragraphs 1 to 3 shall identify and inform in advance States which the nuclear material is expected to transit by land or internal waterways, or whose airports or seaports it is expected to enter.

6. The responsibility for obtaining assurances referred to in paragraph 1 may be transferred, by mutual agreement, to the State Party involved in the transport as the importing State.

7. Nothing in this article shall be interpreted as in any way affecting the territorial sovereignty and jurisdiction of a State, including that over its airspace and territorial sea.

Article 5

1. States Parties shall identify and make known to each other directly or through the International Atomic Energy Agency their point of contact in relation to matters within the scope of this Convention.

2. In the case of theft, robbery or any other unlawful taking of nuclear material or credible threat thereof, States Parties shall, in accordance with their national law, provide co-operation and assistance to the maximum feasible extent in the recovery and protection of such material to any State that so requests. In particular:

(a) a State Party shall take appropriate steps to inform as soon as possible other States, which appear to it to be concerned, of any theft, robbery or other unlawful taking of nuclear material or credible threat thereof, and to inform, where appropriate, the International Atomic Energy Agency and other relevant international organizations;

(b) in doing so, as appropriate, the States Parties concerned shall exchange information with each other, the International Atomic Energy Agency and other relevant international organizations with a view to protecting threatened nuclear material, verifying the integrity of the shipping container or recovering unlawfully taken nuclear material and shall:

(i) co-ordinate their efforts through diplomatic and other agreed channels;

(ii) render assistance, if requested;

(iii) ensure the return of recovered nuclear material stolen or missing as a consequence of the above-mentioned events.

The means of implementation of this co-operation shall be determined by the States Parties concerned.

3. In the case of a credible threat of sabotage of nuclear material or a nuclear facility or in the case of sabotage thereof, States Parties shall, to the maximum feasible extent, in accordance with their national law and consistent with their relevant obligations under international law, co-operate as follows:

(a) if a State Party has knowledge of a credible threat of sabotage of nuclear material or a nuclear facility in another State, the former shall decide on appropriate steps to be taken in order to inform that State as soon as possible and, where appropriate, the International Atomic Energy Agency and other relevant international organizations of that threat, with a view to preventing the sabotage;

(b) in the case of sabotage of nuclear material or a nuclear facility in a State Party and if in its view other States are likely to be radiologically affected, the former, without prejudice to its other obligations under international law, shall take appropriate steps to inform as soon as possible the State or the States which are likely to be radiologically affected and to inform, where appropriate, the International Atomic Energy Agency and other relevant international organizations, with a view to minimizing or mitigating the radiological consequences thereof;

(c) if in the context of sub-paragraphs (a) and (b), a State Party requests assistance, each State Party to which a request for assistance is directed shall

promptly decide and notify the requesting State Party, directly or through the International Atomic Energy Agency, whether it is in a position to render the assistance requested and the scope and terms of the assistance that may be rendered;

(d) co-ordination of the co-operation under sub-paragraphs (a) to (c) shall be through diplomatic or other agreed channels. The means of implementation of this co-operation shall be determined bilaterally or multilaterally by the States Parties concerned.

4. States Parties shall co-operate and consult, as appropriate, with each other directly or through the International Atomic Energy Agency and other relevant international organizations, with a view to obtaining guidance on the design, maintenance and improvement of systems of physical protection of nuclear material in international transport.

5. A State Party may consult and co-operate, as appropriate, with other States Parties directly or through the International Atomic Energy Agency and other relevant international organizations, with a view to obtaining their guidance on the design, maintenance and improvement of its national system of physical protection of nuclear material in domestic use, storage and transport and of nuclear facilities.

Article 6

1. States Parties shall take appropriate measures consistent with their national law to protect the confidentiality of any information which they receive in confidence by virtue of the provisions of this Convention from another State Party or through participation in an activity carried out for the implementation of this Convention. If States Parties provide information to international organizations or to States that are not parties to this Convention in confidence, steps shall be taken to ensure that the confidentiality of such information is protected. A State Party that has received information in confidence from another State Party may provide this information to third parties only with the consent of that other State Party.

2. States Parties shall not be required by this Convention to provide any information which they are not permitted to communicate pursuant to national law or which would jeopardize the security of the State concerned or the physical protection of nuclear material or nuclear facilities.

Article 7

1. The intentional commission of:

(a) an act without lawful authority which constitutes the receipt, possession, use, transfer, alteration, disposal or dispersal of nuclear material and which causes or is likely to cause death or serious injury to any person or substantial damage to property or to the environment;

(b) a theft or robbery of nuclear material;

(c) an embezzlement or fraudulent obtaining of nuclear material;

(d) an act which constitutes the carrying, sending, or moving of nuclear material into or out of a State without lawful authority;

(e) an act directed against a nuclear facility, or an act interfering with the operation of a nuclear facility, where the offender intentionally causes, or where he knows that the act is likely to cause, death or serious injury to any person or substantial damage to property or to the environment by exposure to radiation or release of radioactive substances, unless the act is undertaken in conformity with the national law of the State Party in the territory of which the nuclear facility is situated;

(f) an act constituting a demand for nuclear material by threat or use of force or by any other form of intimidation;

(g) a threat:

(i) to use nuclear material to cause death or serious injury to any person or substantial damage to property or to the environment or to commit the offence described in sub-paragraph (e), or

(ii) to commit an offence described in sub-paragraphs (b) and (e) in order to compel a natural or legal person, international organization or State to do or to refrain from doing any act;

(h) an attempt to commit any offence described in sub-paragraphs (a) to (e);

(i) an act which constitutes participation in any offence described in sub-paragraphs (a) to (h);

(j) an act of any person who organizes or directs others to commit an offence described in sub-paragraphs (a) to (h); and

(k) an act which contributes to the commission of any offence described in sub-paragraphs (a) to (h) by a group of persons acting with a common purpose; such act shall be intentional and shall either:

(i) be made with the aim of furthering the criminal activity or criminal purpose of the group, where such activity or purpose involves the commission of an offence described in sub-paragraphs (a) to (g), or

(ii) be made in the knowledge of the intention of the group to commit an offence described in sub-paragraphs (a) to (g)

shall be made a punishable offence by each State Party under its national law.

2. Each State Party shall make the offences described in this article punishable by appropriate penalties which take into account their grave nature.

Article 8

1. Each State Party shall take such measures as may be necessary to establish its jurisdiction over the offences set forth in article 7 in the following cases:

(a) when the offence is committed in the territory of that State or on board a ship or aircraft registered in that State;

(b) when the alleged offender is a national of that State.

2. Each State Party shall likewise take such measures as may be necessary to establish its jurisdiction over these offences in cases where the alleged offender is presented in its territory and it does not extradite him pursuant to article 11 to any of the States mentioned in paragraph 1.

3. This Convention does not exclude any criminal jurisdiction exercised in accordance with national law.

4. In addition to the States Parties mentioned in paragraphs 1 and 2, each State Party may, consistent with international law, establish its jurisdiction over the offences set forth in article 7 when it is involved in international nuclear transport as the exporting or importing State.

Article 9

Upon being satisfied that the circumstances so warrant, the State Party in whose territory the alleged offender is present shall take appropriate measures, including detention, under its national law to ensure his presence for the purpose of prosecution or extradition. Measures taken according to this article shall be notified without delay to the States required to establish jurisdiction pursuant to article 8 and, where appropriate, all other States concerned.

Article 10

The State Party in whose territory the alleged offender is present shall, if it does not extradite him, submit, without exception whatsoever and without undue delay, the case to its competent authorities for the purpose of prosecution, through proceedings in accordance with the laws of that State.

Article 11

1. The offences in article 7 shall be deemed to be included as extraditable offences in any extradition treaty existing between States Parties. States Parties undertake to include those offences as extraditable offences in every future extradition treaty to be concluded between them.

2. If a State Party which makes extradition conditional on the existence of a treaty receives a request for extradition from another State Party with which it has no extradition treaty, it may at its option consider this Convention as the legal basis for extradition in respect of those offences. Extradition shall be subject to the other conditions provided by the law of the requested State.

3. States Parties which do not make extradition conditional on the existence of a treaty shall recognize those offences as extraditable offences between themselves subject to the conditions provided by the law of the requested State.

4. Each of the offences shall be treated, for the purpose of extradition between States Parties, as if it had been committed not only in the place in which it occurred but also in the territories of the States Parties required to establish their jurisdiction in accordance with paragraph 1 of article 8.

Article 11A

None of the offences set forth in article 7 shall be regarded for the purposes of extradition or mutual legal assistance, as a political offence or as an offence connected with a political offence or as an offence inspired by political motives. Accordingly, a request for extradition or for mutual legal assistance based on such an offence may not be refused on the sole ground that it concerns a political offence or an offence connected with a political offence or an offence inspired by political motives.

Article 11B

Nothing in this Convention shall be interpreted as imposing an obligation to extradite or to afford mutual legal assistance, if the requested State Party has substantial grounds for believing that the request for extradition for offences set forth in article 7 or for mutual legal assistance with respect to such offences has been made for the purpose of prosecuting or punishing a person on account of that person's race, religion, nationality, ethnic origin or political opinion or that compliance with the request would cause prejudice to that person's position for any of these reasons.

Article 12

Any person regarding whom proceedings are being carried out in connection with any of the offences set forth in article 7 shall be guaranteed fair treatment at all stages of the proceedings.

Article 13

1. States Parties shall afford one another the greatest measure of assistance in connection with criminal proceedings brought in respect of the offences set forth in article 7, including the supply of evidence at their disposal necessary for the proceedings. The law of the State requested shall apply in all cases.

2. The provisions of paragraph 1 shall not affect obligations under any other treaty, bilateral or multilateral, which governs or will govern, in whole or in part, mutual assistance in criminal matters.

Article 13A

Nothing in this Convention shall affect the transfer of nuclear technology for peaceful purposes that is undertaken to strengthen the physical protection of nuclear material and nuclear facilities.

Article 14

1. Each State Party shall inform the depositary of its laws and regulations which give effect to this Convention. The depositary shall communicate such information periodically to all States Parties.

2. The State Party where an alleged offender is prosecuted shall, wherever practicable, first communicate the final outcome of the proceedings to the States directly concerned. The State Party shall also communicate the final outcome to the depositary who shall inform all States.

3. Where an offence involves nuclear material in domestic use, storage or transport, and both the alleged offender and the nuclear material remain in the territory of the State Party in which the offence was committed, or where an offence involves a nuclear facility and the alleged offender remains in the territory of the State Party in which the offence was committed, nothing in this Convention shall be interpreted as requiring that State Party to provide information concerning criminal proceedings arising out of such an offence.

Article 15

The Annexes constitute an integral part of this Convention.

Article 16

1. A conference of States Parties shall be convened by the depositary five years after the entry into force of the Amendment adopted on 8 July 2005 to review the implementation of this Convention and its adequacy as concerns the preamble, the whole of the operative part and the annexes in the light of the then prevailing situation.

2. At intervals of not less than five years thereafter, the majority of States Parties may obtain, by submitting a proposal to this effect to the depositary, the convening of further conferences with the same objective.

Article 17

1. In the event of a dispute between two or more States Parties concerning the interpretation or application of this Convention, such States Parties shall consult with a view to the settlement of the dispute by negotiation, or by any other peaceful means of settling disputes acceptable to all parties to the dispute.

2. Any dispute of this character which cannot be settled in the manner prescribed in paragraph 1 shall, at the request of any party to such dispute, be submitted to arbitration or referred to the International Court of Justice for decision. Where a dispute is submitted to arbitration, if, within six months from the date of the request, the parties to the dispute are unable to agree on the organization of the arbitration, a party may request the President of the International Court of Justice or the Secretary-General of the United Nations to appoint one or more arbitrators. In case of conflicting requests by the parties to the dispute, the request to the Secretary-General of the United Nations shall have priority.

3. Each State Party may at the time of signature, ratification, acceptance or approval of this Convention or accession thereto declare that it does not consider itself bound by either or both of the dispute settlement procedures provided for in paragraph 2. The other States Parties shall not be bound by a dispute settlement procedure provided for in paragraph 2, with respect to a State Party which has made a reservation to that procedure.

4. Any State Party which has made a reservation in accordance with paragraph 3 may at any time withdraw that reservation by notification to the depositary.

Article 18

1. This Convention shall be open for signature by all States at the Headquarters of the International Atomic Energy Agency in Vienna and at the Headquarters of the United Nations in New York from 3 March 1980 until its entry into force.

2. This Convention is subject to ratification, acceptance or approval by the signatory States.

3. After its entry into force, this Convention will be open for accession by all States.

4. (a) This Convention shall be open for signature or accession by international organizations and regional organizations of an integration or other nature, provided that any such organization is constituted by sovereign States and has competence in respect of the negotiation, conclusion and application of international agreements in matters covered by this Convention.

   (b) In matters within their competence, such organizations shall, on their own behalf, exercise the rights and fulfil the responsibilities which this Convention attributes to States Parties.

   (c) When becoming party to this Convention such an organization shall communicate to the depositary a declaration indicating which States are members thereof and which articles of this Convention do not apply to it.

(d) Such an organization shall not hold any vote additional to those of its Member States.

5. Instruments of ratification, acceptance, approval or accession shall be deposited with the depositary.

Article 19

1. This Convention shall enter into force on the thirtieth day following the date of deposit of the twenty-first instrument of ratification, acceptance or approval with the depositary.

2. For each State ratifying, accepting, approving or acceding to the Convention after the date of deposit of the twenty-first instrument of ratification, acceptance or approval, the Convention shall enter into force on the thirtieth day after the deposit by such State of its instrument of ratification, acceptance, approval or accession.

Article 20

1. Without prejudice to article 16 a State Party may propose amendments to this Convention. The proposed amendment shall be submitted to the depositary who shall circulate it immediately to all States Parties. If a majority of States Parties request the depositary to convene a conference to consider the proposed amendments, the depositary shall invite all States Parties to attend such a conference to begin not sooner than thirty days after the invitations are issued. Any amendment adopted at the conference by a two-thirds majority of all States Parties shall be promptly circulated by the depositary to all States Parties.

2. The amendment shall enter into force for each State Party that deposits its instrument of ratification, acceptance or approval of the amendment on the thirtieth day after the date on which two thirds of the States Parties have deposited their instruments of ratification, acceptance or approval with the depositary. Thereafter, the amendment shall enter into force for any other State Party on the day on which that State Party deposits its instrument of ratification, acceptance or approval of the amendment.

Article 21

1. Any State Party may denounce this Convention by written notification to the depositary.

2. Denunciation shall take effect one hundred and eighty days following the date on which notification is received by the depositary.

Article 22

The depositary shall promptly notify all States of:

(a) each signature of this Convention;

(b) each deposit of an instrument of ratification, acceptance, approval or accession;

(c) any reservation or withdrawal in accordance with article 17;

(d) any communication made by an organization in accordance with paragraph 4(c) of article 18;

(e) the entry into force of this Convention;

(f) the entry into force of any amendment to this Convention; and

(g) any denunciation made under article 21.

Article 23

The original of this Convention, of which the Arabic, Chinese, English, French, Russian and Spanish texts are equally authentic, shall be deposited with the Director General of the International Atomic Energy Agency who shall send certified copies thereof to all States.

ANNEX I

Levels of Physical Protection to be Applied in International Transport of Nuclear Material as Categorized in Annex II

1. Levels of physical protection for nuclear material during storage incidental to international nuclear transport include:

   a. For Category III materials, storage within an area to which access is controlled;

   b. For Category II materials, storage within an area under constant surveillance by guards or electronic devices, surrounded by a physical barrier with a limited number of points of entry under appropriate control or any area with an equivalent level of physical protection;

   c. For Category I material, storage within a protected area as defined for Category II above, to which, in addition, access is restricted to persons whose trustworthiness has been determined, and which is under surveillance by guards who are in close communication with appropriate response forces. Specific measures taken in this context should have as their object the detection and prevention of any assault, unauthorized access or unauthorized removal of material.

2. Levels of physical protection for nuclear material during international transport include:

   a. For Category II and III materials, transportation shall take place under special precautions including prior arrangements among sender, receiver, and carrier, and prior agreement between natural or legal persons subject to the jurisdiction and regulation of exporting and importing States, specifying time, place and procedures for transferring transport responsibility;

   b. For Category I materials, transportation shall take place under special precautions identified above for transportation of Category II and III materials, and in addition, under constant surveillance by escorts and under conditions which assure close communication with appropriate response forces;

   c. For natural uranium other than in the form of ore or ore-residue; transportation protection for quantities exceeding 500 kilograms uranium shall include advance notification of shipment specifying mode of transport, expected time of arrival and confirmation of receipt of shipment.

ANNEX II

TABLE: CATEGORIZATION OF NUCLEAR MATERIAL

Material	Form	Category		
		I	II	III[c/]
1. Plutonium[a/]	Unirradiated[b/]	2 kg or more	Less than 2 kg but more than 500 g	500 g or less but more than 15 g
2. Uranium-235	Unirradiated[b/] - uranium enriched to 20% ^{235}U or more - uranium enriched to 10% ^{235}U but less than 20% - uranium enriched above natural, but less than 10% ^{235}U	5 kg or more	Less than 5 kg but more than 1 kg 10 kg or more	1 kg or less but more than 15 g Less than 10 kg but more than 1 kg 10 kg or more
3. Uranium-233	Unirradiated[b/]	2 kg or more	Less than 2 kg but more than 500 g	500 g or less but more than 15 g
4. Irradiated fuel			Depleted or natural uranium, thorium or low-enriched fuel (less than 10% fissile content)[d/e/]	

[a/] All plutonium except that with isotopic concentration exceeding 80% in plutonium-238.

[b/] Material not irradiated in a reactor or material irradiated in a reactor but with a radiation level equal to or less than 1 gray/hour (100 rads/hour) at one metre unshielded.

[c/] Quantities not falling in Category III and natural uranium should be protected in accordance with prudent management practice.

[d/] Although this level of protection is recommended, it would be open to States, upon evaluation of the specific circumstances, to assign a different category of physical protection.

[e/]Other fuel which by virtue of its original fissile material content is classified as Category I and II before irradiation may be reduced one category level while the radiation level from the fuel exceeds 1 gray/hour (100 rads/hour) at one metre unshielded.